



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية الإدارة والاقتصاد

أثر تغير المستوى العام للأسعار في القوائم المالية وانعكاساته على المؤشرات التقويمية المالية

رسالة قدمها الطالب

عادل حسين علي الجنابي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة

إشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

عباس حميد يحيى التميمي

2011م

بغداد

1432هـ

تذكرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَاللَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَاهِنُونَ
وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَاهِنُونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلِّ عَلَى
العظيم

سورة المجادلة: الآية (11)

الإهداء

إلى أساتذتي احتراماً وتقديراً وعرفاناً بالجميل.

إلى من وعذني بالنجاح والدي الحبيب

إلى التي لم تنقطع بالدعاء لي ليل نهار ونبراس طريقي والدي
الحنونة.

إلى من صبرت وتحملت معي عناء هذه الدراسة...زوجتي
الغالية.

إلى نبض قلبي ابنتي روان.

إلى من كانوا لي نعم الصديق والرفيق... إخواني وأخواتي
الأعزاء.

إلى كل من سلك طريق العلم والتعلم .

والى كل من علمني حرفاً وأُناز طريقي للعلم والخير.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا .

عادل

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أطيع فشكر وعُصي فغفر وملك فقدر وأمات فأقبر وأذا شاء أنشر ،
لاشريك له ولاوزير وهو على كل شئ قدير ، والصلاة والسلام على نبي الرحمة
محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله الطيبين الطاهرين .

يطيب لي وأنا اختتم جهدي العلمي المتواضع هذا أن أقدم الشكر والامتنان لصاحب
الفضل الكبير الدكتور عباس حميد يحيى التميمي لتفضله بقبول الأشراف على هذه
الرسالة الذي كان خير مرشدٍ ودليلٍ أماً صديقاً فجزاه الله خير الجزاء ووفقه لما يحبه
ويرضاه .

كما أتقدم بالشكر والامتنان والعرفان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة
لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة هذه ، ويقتضي واجب الاعتراف بالجميل أن اخص
بالشكر جميع أساتذتي في كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد .

وأقدم بالشكر الجزيل الى منتسبي مكتبة كلية الادارة والاقتصاد كافة على مساعدتهم
الدائمة لكل طلبة الدراسات العليا .

كما وأقدم شكري وتقديري إلى العاملين في القسم المالي والتخطيط والمتابعة والقسم
القانوني في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك لما أبدوه من مساعدة وتسهيل
الحصول على المعلومات جزاهم الله خير الجزاء ووفقهم لما يحبه ويرضاه.

كما وأتقدم بجزيل الشكر إلى موظفي الجهاز المركزي للإحصاء_الأرقام القياسية لما
أبدوه من مساعدة وفقهم الله جميعاً.

وأختتم بالشكر والتقدير إلى كل من مد يد العون وفانتني ذكرهم، جزاهم الله خيراً
ووفقهم وسدد خطاهم ، إنه سميع مجيب .

عادل

مستخلص الدراسة

تميز العصر الحديث بظاهرة التغير في مستويات الأسعار بشكل واضح الأمر الذي أثار الكثير من التساؤلات من قبل العديد من الكتاب والجمعيات والهيئات العلمية والمهنية المهتمة بالحاسبة والمستعملين للكشوفات المالية حول مدى جدوى وملائمة المعلومات والبيانات التي تشتمل عليها تلك الكشوفات المالية المبنية على التكلفة التاريخية للقرارات الاقتصادية، فعلى الرغم من الاهتمام الكبير بمعالجة آثار التغير في المستوى العام للأسعار في العديد من دول العالم ، فإنها لم تنل في العراق الأولوية.

إذ يسير المحاسبون عند إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض ثبات قيمة العملة من دون الأخذ في الاعتبار آثار تغير المستوى العام للأسعار، فحسابات قائمة الدخل تحتوي على بنود متنوعة من المصروفات والإيرادات، ولا يتم تحصيلها أو سدادها في تاريخ واحد، إذ أن قيمة النقد تتغير من تاريخ لآخر . وكذلك الحال بالنسبة لقائمة المركز المالي إذ تحتوي على بنود الأصول المتداولة والثابتة، وخصوم بأنواعها المتداولة وطويلة الأجل وحقوق الملكية ، وهي ذات أعمار متباينة ويستدعي ذلك اتباع أسلوب معين وموحد ، لتحديد قيمة النقد لجميع البنود المحاسبية في قائمة الدخل والمركز المالي . وان الاستمرار في تطبيق أساس التكلفة التاريخية سوف يؤدي إلى التضليل في عرض القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي، وأن اعتماد المحلل المالي على هذه الكشوفات سوف يؤثر على نتائج التحليل المالي ، لان هذه النسب لا تعكس حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية.

وقد هدفت الرسالة إلى ألقاء الضوء على ظاهرة التغير في المستوى العام للأسعار وانعكاساته على الكشوفات المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية وانعكاساته على المؤشرات التقويمية للنسب المالية ومدى مصداقية هذه النسب في ظل إنموذج التكلفة التاريخية. وفيما يأتي أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث:

أظهرت الدراسة فروقاً جوهرية بين الأرقام المحاسبية التي تظهرها الكشوفات المالية المعالجة من آثار التضخم وبين تلك التي تظهرها الكشوفات المالية التقليدية والمعدة على أساس التكلفة التاريخية، مما يؤثر على مدى صدق وملائمة المعلومات المحاسبية المنشورة بالكشوفات المالية،

وكذلك النسب المالية المستخرجة قبل وبعد تعديل الكشوفات إذ أظهرت الفروقات الكبيرة بين تلك النسب المالية.

ومن أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث هي :

- 1- ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار إعداد قوائم مالية معدلة بتغيرات المستوى العام للأسعار وفق احد النماذج المحاسبية بشكل يوضح التغيرات في بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الصادرة.
- 2- ضرورة قبول السلطات الضريبية بالكشوفات المعدلة وفق تغير المستوى العام للأسعار.
- 3- تفعيل القاعدة المحاسبية العراقية رقم (8) والخاصة بالتغير في المستوى العام للأسعار.

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	شكر وامتنان
ت	مستخلص الدراسة
ج	المحتويات
خ	قائمة الجداول
ذ	قائمة الأشكال
ر	قائمة الكشوفات
ز	قائمة الملاحق
2-1	المقدمة
11-3	الفصل الأول : منهجية الدراسة ودراسات سابقة :
5 -3	المبحث الأول: منهجية الدراسة.
11-6	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.
56 -12	الفصل الثاني : التغير في المستوى العام للأسعار(مدخل نظري) :
12	تمهيد
20 - 13	المبحث الأول :المفهوم الاقتصادي والمحاسبي لتغير المستوى العام للأسعار .
32 -21	المبحث الثاني : معايير المحاسبة الدولية وقياس التضخم .
56 -33	المبحث الثالث: النماذج المحاسبية لمعالجة اثر التغير في المستوى العام للأسعار
99 - 57	الفصل الثالث : اثر التضخم على المؤشرات المالية :
57	تمهيد
74 -58	المبحث الأول : أغراض التحليل المالي ومقوماته .

رقم الصفحة	الموضوع
91-75	المبحث الثاني : مداخل وأساليب التحليل المالي .
99 -92	المبحث الثالث : آثار التضخم على مصداقية المؤشرات المالية .
166 - 100	الفصل الرابع : الجانب التطبيقي:
100	تمهيد
106 -101	المبحث الأول : نبذة تاريخية عن الشركة .
123 -107	المبحث الثاني : استخراج المؤشرات المالية قبل تعديل الكشوفات المالية .
166 - 124	المبحث الثالث: انعكاسات تغيرات المستوى العام للأسعار على الكشوفات والمؤشرات المالية.
172 -167	الفصل الخامس
167	تمهيد
170 -168	المبحث الأول: الاستنتاجات
172 -171	المبحث الثاني: التوصيات
181 -173	المصادر والمراجع
	الملاحق
	المستخلص باللغة الانكليزية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
32	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 1970-2005	1
42	التمييز بين العناصر النقدية وغير النقدية	2
44	مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية	3
45	قائمة الدخل المعدلة وفق تغيرات المستوى العام للأسعار	4
46	قائمة الأرباح المحتجزة المعدلة وفق تغيرات المستوى العام للأسعار	5
47	قائمة المركز المالي المعدلة وفق تغيرات المستوى العام للأسعار	6
96	الفرق بين معدل العائد على الأصول ومعدل الدوران لنفس الأصل	7
107	مؤشر التداول للسنوات 2000-2004	8
108	مؤشر السيولة السريعة للسنوات 2000-2004	9
109	مؤشر مجمل الربح الى المبيعات للسنوات 2000-2004	10
110	مؤشر صافي الربح الى المبيعات للسنوات 2000-2004	11
111	مؤشر العائد على حقوق الملكية	12
112	مؤشر العائد على الاستثمار	13
113	مؤشر إجمالي المطلوبات إلى إجمالي حقوق الملكية	14
114	مؤشر إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات	15
116	متوسط المدينون للمدة 2000-2004	16
116	مؤشر دوران المدينون	17
117	مؤشر مدة التحصيل للمدة 2000-2004	18
118	متوسط المخزون للمدة 2000-2004	19
118	مؤشر دوران المخزون للمدة 2000-2004	20
119	مؤشر دوران إجمالي الموجودات 2000-2004	21
121	مؤشر دوران الموجودات الثابتة 2000-2004	22
122	مؤشر نمو المبيعات 2000-2004	23
123	مؤشر نمو صافي الربح 2000-2004	24
124	حساب أرصدة العناصر النقدية للسنوات 2000-2004	25

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
149	تعديل احتياطي ارتفاع أسعار الأصول الثابتة 2000-2002	26
150	تعديل احتياطي ارتفاع أسعار الأصول الثابتة 2003-2004	27
151	تعديل رصيد مشروعات تحت التنفيذ 2000-2004	28
152	حركة أرصدة مشروعات تحت التنفيذ	29
152	تعديل رصيد نفقات إيرادية مؤجلة 2000-2004	30
153	حركة أرصدة النفقات الإيرادية المؤجلة	31
153	إطفاء النفقات الإيرادية المؤجلة	32
154	حركة أرصدة الاعتمادات المستندية 2000-2004	33
154	تعديل أرصدة الاعتمادات المستندية	34
155	تعديل رصيد تخصيصات قصيرة الأجل 2000-2004	35
156	تعديل رأس المال 2000-2002	36
157	تعديل رأس المال 2003-2004	37
158	مقارنة بين مؤشر التداول قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية	38
159	مقارنة بين مؤشر مجمل الربح إلى المبيعات قبل وبعد تعديل الكشوفات	39
159	مقارنة بين مؤشر صافي الربح إلى المبيعات قبل وبعد تعديل الكشوفات	40
160	مقارنة بين مؤشر العائد على حقوق الملكية قبل وبعد تعديل الكشوفات	41
160	مقارنة بين مؤشر العائد على الموجودات قبل وبعد تعديل الكشوفات	42
161	مقارنة بين مؤشر إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية	43
162	مقارنة بين مؤشر إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات	44
162	مقارنة بين مؤشر دوران المدينون قبل وبعد تعديل الكشوفات	45
163	مقارنة بين مؤشر مدة التحصيل قبل وبعد تعديل الكشوفات	46
163	مقارنة بين مؤشر دوران المخزون قبل وبعد تعديل الكشوفات	47
164	مقارنة بين مؤشر دوران إجمالي الموجودات قبل وبعد تعديل الكشوفات	48
164	مقارنة بين مؤشر دوران الموجودات الثابتة قبل وبعد تعديل	49
165	مقارنة بين مؤشر نمو المبيعات قبل وبعد تعديل الكشوفات	50
165	مقارنة بين مؤشر نمو صافي الربح قبل وبعد تعديل الكشوفات	51

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
64	المدخل التقليدي والمعاصر للتحليل المالي	1
75	مراحل التحليل المالي والجهات المستفيدة منه	2
114	مؤشر التداول 2000-2004	3
115	مؤشر السيولة السريعة 2000-2004	4
116	مؤشر مجمل الربح إلى المبيعات 2000-2004	5
117	مؤشر صافي الربح إلى المبيعات 2000-2004	6
118	مؤشر العائد على حقوق الملكية 2000-2004	7
119	مؤشر العائد على الاستثمار 2000-2004	8
120	مؤشر أجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية 2000-2004	9
121	مؤشر أجمالي الموجودات إلى أجمالي المطلوبات 2000-2004	10
123	مؤشر دوران المدينون 2000-2004	11
125	مؤشر دوران المخزون 2000-2004	12
126	مؤشر دوران أجمالي الموجودات 2000-2004	13
127	مؤشر دوران الموجودات الثابتة 2000-2004	14
128	مؤشر نمو المبيعات 2000-2004	15
129	مؤشر نمو صافي الربح (الخسارة) 2000-2004	16

قائمة الكشوفات

رقم الصفحة	عنوان الكشف	رقم الكشف
110	قائمة المركز المالي للشركة 2000-2004	1
111	كشف المتاجرة والأرباح والخسائر 2000-2004	2
112	كشف العمليات الجارية 2000-2004	3
131	مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية 2000	4
132	مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية 2001	5
133	مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية 2002	6
134	مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية 2003	7
135	مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية 2004	8
137	كشف المتاجرة والأرباح والخسائر المعدل 2000	9
138	كشف المتاجرة والأرباح والخسائر المعدل 2001	10
139	كشف المتاجرة والأرباح والخسائر المعدل 2002	11
140	كشف المتاجرة والأرباح والخسائر المعدل 2003	12
141	كشف المتاجرة والأرباح والخسائر المعدل 2004	13
143	كشف العمليات الجارية المعدل 2000	14
144	كشف العمليات الجارية المعدل 2001	15
145	كشف العمليات الجارية المعدل 2002	16
146	كشف العمليات الجارية المعدل 2003	17
147	كشف العمليات الجارية المعدل 2004	18
150	قائمة المركز المالي المعدلة 2000	19
151	قائمة المركز المالي المعدلة 2001	20
152	قائمة المركز المالي المعدلة 2002	21
153	قائمة المركز المالي المعدلة 2003	22
154	قائمة المركز المالي المعدلة 2004	23

قائمة الملحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
27-1	تعديل الكشوفات وفق الأرقام القياسية	1
9-2	استخراج النسب المالية بعد تعديل الكشوفات	2
10-3	توزيع الكلف على مراكز الإنتاج والموجودات الثابتة	3
19-1	معايير المحاسبة الدولية 15 ، 29	4

المقدمة

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية الخطيرة التي يتعرض لها اقتصاد العالم بأسره، ويتفاوت تأثيره على الاقتصاد من بلد إلى آخر تبعاً لعوامل متعددة، وتختلف أسباب هذه الظاهرة وتعدد تفسيراتها بحسب ظروف البلد ومانته اقتصاده.

وتحتاج عالما المعاصر موجة من التضخم تشمل الدول المتقدمة والنامية وبنسب متفاوتة، بحيث يمكن القول أن التضخم وما يصاحبه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد أضحت ظاهرة عالمية، ومع ذلك فإن آثاره على أداء الوحدة الاقتصادية غير معترف به في الكشوفات المالية للوحدات الاقتصادية التي تعد كشوفاتها المالية على وفق إنموذج التكلفة التاريخية، مما يحد بشكل خطير من قدرة المستثمرين والجهات الأخرى على تقييم أداء الوحدة الاقتصادية بشكل صحيح.

ويؤدي الاستمرار في تطبيق التكلفة التاريخية إلى التضليل في عرض القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي، وأن اعتماد المحلل المالي على هذه الكشوفات سوف يؤثر على نتائج التحليل المالي لأن هذه النسب لا تعكس حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية. وقد تمثلت مشكلة البحث في أن المحللين الماليين والجهات المسؤولة عن تقييم أداء الوحدات الاقتصادية تعتمد في بناء المؤشرات التقويمية على الكشوفات المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية وبما أن الأرقام الظاهرة في هذه الكشوفات لا تعكس حقيقة نتائج الأعمال والمركز المالي لتلك الوحدات في ظل تغير المستوى العام للأسعار فإن النسب المالية المشتقة من تلك الأرقام تكون مضللة في تقييمها لأداء تلك الوحدات، ويهدف البحث بيان أثر التغير في المستوى العام للأسعار على المؤشرات التقويمية للنسب المالية ومدى مصداقية هذه النسب في ظل إنموذج التكلفة التاريخية.

وانطلاقاً مما تقدم ولأجل تحقيق أهداف البحث فقد قسمت إلى خمسة فصول، خصص الفصل الأول منها إلى منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة من خلال مبحثين اثنين، تضمن المبحث الأول منهجية الدراسة، فيما انصب المبحث الثاني على بعض الدراسات السابقة. وقد كرس الفصل الثاني إلى التغير في المستوى العام للأسعار (مدخل نظري) وذلك عبر ثلاثة مباحث، تعرض المبحث الأول إلى المفهوم الاقتصادي والمحاسبي لتغير المستوى العام للأسعار فيما خصص الثاني إلى معايير المحاسبة الدولية وقياس التضخم، وانصب المبحث الثالث على النماذج المحاسبية لمعالجة التغير في المستوى العام للأسعار، وتضمن الفصل الثالث المؤشرات المالية وذلك من خلال ثلاثة مباحث كرس المبحث الأول للتعريف بأغراض التحليل المالي ومقوماته فيما تضمن المبحث الثاني

مداخل التحليل المالي وأساليبه وانصب المبحث الثالث على آثار التضخم على مصداقية النسب المالية.

وقد اختص الفصل الرابع بالجانب التطبيقي من خلال ثلاثة مباحث ضم المبحث الأول منه نبذة تاريخية عن الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك وكرس المبحث الثاني لاستخراج بعض النسب المالية قبل تعديل الكشوفات واختص المبحث الثالث على انعكاسات تغير المستوى العام للأسعار على الكشوفات والنسب المالية، واختتم الباحث هذه الدراسة بالفصل الخامس بمجموعة من الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث وما يقترحه من توصيات التي تعزز تطبيق هذه الدراسة.

المبحث الأول

منهجية الدراسة

يتضمن هذا المبحث قاعدة أساسية من قواعد البحث العلمي، وهي منهجية الدراسة، التي تمثل المسار والطريقة العلمية المنظمة لتحديد المشكلة ومعالجتها تحقيقاً لهدف الدراسة. إذ يهدف المبحث إلى التعريف بمشكلة الدراسة، وهدفها، وأهميتها وكذلك فرضيتها وأسلوب إجراء الدراسة النظرية والميدانية، فضلاً عن وسائل جمع البيانات والمعلومات وكما يأتي:

1-1-1 : مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الكشوفات المالية للوحدات الاقتصادية المعدة على التكلفة التاريخية لا تعكس حقيقة نتائج الأعمال والمركز المالي لتلك الوحدات في ظل تغير المستوى العام للأسعار وعليه فإن المؤشرات المالية المشتقة من تلك الكشوفات سوف تكون مضللة في تقييمها لأداء تلك الوحدات.

1-1-2: أهداف الدراسة

أولاً: ألقاء الضوء على ظاهرة التغير في المستوى العام للأسعار وانعكاساته على الكشوفات المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية.

ثانياً: التعريف بالنماذج المحاسبية لمعالجة آثار التغير في المستوى العام للأسعار في الكشوفات المالية.

ثالثاً: تقويم المؤشرات التقويمية للنسب المالية في ظل أنموذج التكلفة التاريخية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك.

رابعاً: بيان اثر التغير في المستوى العام للأسعار في المؤشرات التقويمية للنسب المالية ومدى مصداقية هذه النسب في ظل أنموذج التكلفة التاريخية.

1-1-3: فرضية الدراسة

يعتمد البحث على فرضية مفادها ما يأتي:

" إن المؤشرات المالية المستخرجة من الكشوفات المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية لا تعبر عن حقيقة أداء الوحدات ".

1 - 1 - 4: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين:

أولاً: الجانب النظري الذي يوضح اثر التضخم على الكشوفات المالية المعدة على التكلفة التاريخية، وبيان مدى تأثر النسب المالية المستخرجة من هذه الكشوفات فضلاً عن النماذج المحاسبية لمعالجة اثر التضخم على الكشوفات المالية.

ثانياً: الجانب التطبيقي ويهدف الى بيان اثر التغير في المستوى العام للأسعار على الكشوفات المالية للشركة وبيان اثر ذلك على النسب المالية المستخرجة.

1-1 - 5: حدود الدراسة

أولاً- الحدود المكانية: يتم تطبيق البحث على الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن وذلك للأسباب الآتية:

1- استعداد الشركة لإبداء المساعدة في أعداد الدراسة من خلال تزويد الباحث بالبيانات اللازمة لإكمال الدراسة بقدر الإمكان.

2- ضخامة حجم الشركة من حيث الأصول.

ثانياً: الحدود الزمانية:

تتمثل الحدود الزمانية للبحث للمدة 2000-2004 .

1-1 - 6 : وسائل جمع البيانات

تتمثل عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لانجاز الدراسة بما يأتي:

1- المراجع العربية والأجنبية من الكتب والدوريات ذات العلاقة والبحوث المنشورة على الشبكة الدولية(الانترنت).

2- الدراسات السابقة عن الموضوع.

3- البيانات المأخوذة من سجلات الشركة.

4- اللقاءات مع السادة المسؤولين في الشركة.

5- الأرقام القياسية المأخوذة من الجهاز المركزي للإحصاء.

قائمة المختصرات

مختصر المصطلح	المصطلح باللغة الانكليزية	المصطلح باللغة العربية
APB	Accounting principle Board	مجلس معايير المحاسبة
ICI	Investment cost index	الرقم القياسي لتكاليف الاستثمار
CPI	Consumer price index	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
WPI	Wholesale price index	الرقم القياسي لأسعار الجملة
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
GNBID	Gross National product implicit deflator	المخفض الضمني للناتج القومي الإجمالي
LIFO	Last in First Out	الوارد أخيرا يصرف أولا
MVA	Market value added	القيمة السوقية المضافة
EVA	Economic value added	القيمة الاقتصادية المضافة
CPP	Constant purchasing power	القوة الشرائية الثابتة
CCA	Current cost Accounting	محاسبة التكلفة الجارية

المبحث الثاني

دراسات سابقة

يتضمن هذا المبحث عرضاً موجزاً للدراسات السابقة (العربية والأجنبية) إذ الهدف من هذا المبحث هو ليس فقط لاستعراض أو لإعطاء دليل بان الباحث قد بذل جهداً في البحث عنها فحسب، وإنما هو دراسة ما توصلت إليه من نتائج ومحاولة لتجنب التكرار في البحث العلمي، ونبداً من حيث انتهت تلك الدراسات.

1- 2- 1: الدراسات العربية

أولاً: دراسة الججاوي، طلال محمد علي 1989

وهي رسالة ماجستير في المحاسبة بعنوان (محاسبة التضخم ومعالجة الآثار التضخمية على الكشوفات المالية في المنشأة العامة للصناعات الحريية). انطلقت الدراسة من أن التضخم ظاهرة اقتصادية صرفة، إلا أن المحاسبة لا تتفصل بأي شكل من الأشكال عن الاقتصاد، ومن هذا المنطلق كان على مهنة المحاسبة أن تتعايش مع ظاهرة التضخم وبيان أثرها على القوائم المالية. وقد هدفت الرسالة إلى بيان مدى تعبير القوائم الختامية للوضع المالي في منشأة الأعمال في ظل محاسبة التكلفة التاريخية ومحاسبة التضخم، أما أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث هي نشوء محاسبة التضخم جاء نتيجة لحاجة ملحة من متخذي القرارات لقلقهم الدائم حول بيانات التكلفة التاريخية التي لا تعبر بدقة عن الوضع المالي للمنشأة في ظل التضخم، وقد توصل الباحث إلى جملة من التوصيات أبرزها ضرورة الاستعانة بمحاسبة القوة الشرائية الثابتة بجانب أعمدة البيانات المعدة على أساس التكلفة التاريخية، وضرورة الاحتفاظ بموجودات نقدية اقل من المطلوبات النقدية ويأتي هذا من سياسة منح الائتمان وتحصيله من الغير.

ثانياً: دراسة حسن، بشرى عبدالوهاب محمد 1994

وهي رسالة ماجستير في المحاسبة بعنوان (أثر تغير المستوى العام للأسعار في المعلومات المحاسبية المقدمة لاتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم دراسة تطبيقية لعينة من شركات القطاع المختلط) هدفت الرسالة إلى بيان أثر التغير في المستوى العام للأسعار في المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المالية ومدى ملاءمتها لعملية اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم، ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة يمثل الاستثمار بالودائع لدى المصارف أحد أنواع الفرص الاستثمارية المتاحة حالياً للمستثمرين، والتي أظهرت نتائج الدراسة عدم توفير الضمان والعائد المجزي وسط بيئة

تضخمية، ومن أحد الأسباب وراء عجز المعلومات الواردة في الكشوفات المالية هو أنها تعد في تاريخ نشوئها وثائق تاريخية ليس لها قيمة حالية كبيرة وعدم الإفصاح عن أثر التضخم في التقارير المالية، ومن أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة هو وضع شروط على سياسة توزيع الأرباح مع التوقف عن الاستمرار بسياسة توزيع الأسهم المجانية إلا بعد تعديل التقارير لان عملية التعديل قد تسبب في تخفيض رصيد الإرباح المحتجزة، وكذلك الإفصاح عن الكشوفات المعدلة لأغراض التضخم والخاضعة لرقابة الجهة التدقيقية الخارجية بحقول إضافية.

ثالثاً: البشتاوي، سليمان حسين 1996

وهي رسالة ماجستير في المحاسبة بعنوان (محاسبة التضخم دراسة مقارنة لأساليب المحاسبة على التضخم وانعكاساتها على القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرار وتقييم الأداء دراسة تطبيقية شركة مصانع الورق والكرتون الأردنية المساهمة المحدودة) إذ هدفت الدراسة إلى تقييم ومقارنة أساليب التضخم البديلة مع أسلوب التكلفة التاريخية وبيان ما إذا أصبح أسلوب التكلفة التاريخية غير فعال في توفير المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرار وخاصة في ظروف تتسم بتضخم مستمر واستندت الدراسة على فرضية أن أعداد القوائم المالية وفق أسلوب محاسبة التضخم يجعل القوائم قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها بشكل موضوعي ودقيق، ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث هو أن ظاهرة التضخم من أكثر السمات الاقتصادية وضوحاً لما سببته من مشاكل متعددة على اقتصاديات الدول بمختلف أنواعها وان محاسبة القوة الشرائية الثابتة من أكثر النماذج المحاسبية شيوعاً لمعالجة التضخم لسهولتها في التطبيق وتوفير متطلبات ومستلزمات استعمالها.

ومن أهم التوصيات ضرورة إعداد قوائم مالية معدلة بتغيرات الأسعار بأحد النماذج المحاسبية والذي يوفر بالقدر الأدنى التغيرات الجوهرية في أقيام العناصر للكشوفات المالية، وحث الجهات الحكومية والجهات المختصة على إعداد الأرقام القياسية بمختلف أنواعها.

رابعاً: سليطين، سهام حسن (2001)

وهي رسالة ماجستير في المحاسبة بعنوان (مشكلات المحاسبة عن الإهلاك في ظروف تغير الأسعار) اعتمدت على جانبين في المنهجية جانب المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحليل المشكلة، وجانب آخر استنباطياً يتم من خلال اشتقاق النتائج واقتراح طرق القياس والتقييم المناسبة، وبالتطبيق في ثلاث شركات صناعية من شركات قطاع الغزل والنسيج في سوريا، إذ هدفت الرسالة إلى كيفية الاندثار في ظل مبدأ التكلفة التاريخية وتعديله في ظل محاسبة التغير في مستويات الأسعار وقياس الدخل وتحديد رأس المال، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة.

- 1- احتساب الاندثار على أساس التكلفة التاريخية في ظل ظروف ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تضخم الدخل وزيادة الضرائب عليه وتوزيع أرباح وهمية على المساهمين.
- 2- عدم أخذ التضخم في الحسبان يؤدي إلى عدم المحافظة على رأس المال المستثمر سليماً في الشركة.

خامساً: وادي، مدحت فوزي عليان 2006

رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل بعنوان (أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية) حيث هدفت الدراسة إلى

- 1- التعرف على أثر التضخم حول مدى ومصداقية وعدالة أعداد القوائم المالية ومدى الإلتزام بتطبيق الإفصاح المحاسبي للكشوفات المالية .
- 2- التعرف على مدى الإلتزام بتطبيق الإفصاح المحاسبي للكشوفات المالية.
- 3- كيفية معالجة أثر التضخم عند إعداد الكشوفات المالية.
- 4- الآثار السلبية الناجمة عن عدم أخذ أثر التضخم في الحسبان عند إعداد الكشوفات المالية. واستندت على مجموعة من الفروض منها

5- الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم يؤدي إلى تشويه الدخل وتوزيع أرباح صورية وعدم المحافظة على رأس المال المستثمر وتوصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها أن التضخم يؤثر على الكشوفات المالية فتعطي مخرجات مضللة وظهور أرباح صورية وزيادة مبلغ الضرائب المفروض على هذه الأرباح.

ومن أهم التوصيات، العمل على تطوير بعض الفروض والمبادئ المحاسبية لتلائم التغيرات في مستويات الأسعار وكذلك قبول مصلحة الضرائب للقوائم المالية المعدلة.

سادساً: احمد، نهاد حسين 2006

رسالة ماجستير في المحاسبة بعنوان (أثر التضخم الاقتصادي على الاحتياطات في الشركات المساهمة دراسة تطبيقية في الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية شركة مساهمة مختلطة)

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد الجوانب المهمة التي لها دور في دعم المركز المالي للوحدات الاقتصادية والمتمثل بتحديد مبالغ الاحتياطات من خلال دراسة مدى تأثير التضخم على ذلك.

واستندت الدراسة على فرضيتين هما:

- 1- إن تكوين الاحتياطات في الوحدات الاقتصادية لا يتم بدقة وعلمية مناسبة .

2- عدم الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات العامة في مستويات الأسعار.

ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة أن قياس التضخم مسألة تقريبية لأنها تعتمد على الأرقام القياسية وأن الاعتماد على التكلفة التاريخية يؤدي إلى تشويه البيانات والمعلومات في الكشوفات المالية مما يتطلب ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار أثر التضخم على عناصر الكشوفات المالية ومن ضمن هذه العناصر هي الاحتياطات والتي تتأثر بهذا التغير في المستوى العام للأسعار ، أما أهم التوصيات فهي ضرورة التمييز بين الاحتياطات والمخصصات من الشركات العراقية بشكل دقيق، وإعداد الكشوفات المالية المساعدة معدلة بالمستوى العام للأسعار.

1- 2- 2: الدراسات الأجنبية

أولاً: دراسة (Mahapatra ,Chase & Rodgers,1989)

"Information interaction effects of inflation adjusted accounting data on individual decision-maker's sophistication and risk preference"

(تأثير تفاعل المعلومات في البيانات المحاسبية المعدلة بالتضخم على أفكار صانع القرار، والتعامل مع المخاطر)

اعتمدت الدراسة على المقارنة بين نتائج الدراسات السابقة التي أجريت على التضخم للسنوات 1976-1986 لشركات تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهدفت الرسالة إلى بيان أثر محاسبة التضخم على القوائم المالية وفاعلية المعلومات التي تحتويها، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي:

1- تدعم الدراسة التفاعل بين البيان (FASB 33) وقدرات صانعي القرار.

2- إن الهدف الأساسي لمحاسبة التضخم توفير معلومات ذات دلالة لمستعملي القوائم المالية.

3- إن مخرجات محاسبة التضخم من المعلومات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرار.

ثانياً: دراسة (Gordon,2001)

" Accounting for changing price: The value relevance of Historical cost ,price level, and replacement cost accounting in Mexico"

(محاسبة التغير في الأسعار ومدى ملائمة القيمة وفق التكلفة التاريخية، ومستوى الأسعار، ومحاسبة التكلفة الاستبدالية في المكسيك)

اعتمدت الدراسة على عينة من 260 شركة من الشركات المكسيكية من سنة 1989-1995 طيلة سنوات الدراسة ، وهدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين التكلفة التاريخية، ومستوى الأسعار ومحاسبة التكلفة الاستبدالية باستعمال عينة من الشركات ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

1- أن تعديلات الكشوفات المالية بالتكلفة الاستبدالية أفضل من التكلفة التاريخية بالمستوى العام للأسعار.

2- إن إعداد الكشوفات المالية وفقاً للتكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار أفضل من إعداد تلك الكشوفات على أساس مبدأ التكلفة التاريخية.

ثالثاً: دراسة (Hughes , liu & Zhange, 2003)

"Inflation, Foreign exchange, and parsimonious equity valuation"

(التضخم وسعر تبادل العملات الأجنبية والتشدد في تقييم حقوق الملكية)

اعتمدت الدراسة على المقارنة بين نتائج بعض الدراسات في موضوع التضخم وقد تمت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى صحة تحديد قيمة الشركة تحت مبدأ التكلفة التاريخية. واهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

- 1- انتقاد مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم الأصول لأنها تهمل آثار التضخم.
- 2- أثناء فترات التضخم المرتفعة يمثل تقييم الأصول وفق مبدأ التكلفة التاريخية مشكلة كبيرة لدى الشركة.

رابعاً: دراسة (Salvary, 2004)

"price level changes and financial accounting measurement"

(تغيرات مستوى الأسعار ومقياس المحاسبة المالية)

تمت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهدفت إلى معرفة مدى أثر التغيرات في الأسعار والإفصاح عنها على تقييم الإدارة وحملة الأسهم. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي:

- 1- أن التغيرات في الأسعار تؤثر على عوامل الإنتاج وبالتالي على تسعير المنتجات.
- 2- أداء الإدارة من حيث الأرباح يكون مضللاً عند عدم أخذ التغيرات في الأسعار في الحسبان.
- 3- انه في غياب الإفصاح عن التعديلات النقدية في الكشوفات المالية لن تكون تلك الكشوفات المالية ذو مغزى.

خامساً: دراسة (Chordia, shivakumer, 2005)

"Inflation illusion and post-Earning-Announcement drift"

(وهم التضخم ومغزى الإعلان عن وظيفة العوائد)

اعتمدت الشركة على عينة من الشركات في سوق الأسهم الأميركية من سنة 1971-2001 عبر مقارنة بين عدة دراسات للوصول للنتائج وقد هدفت الدراسة إلى معرفة هل أن مستثمري الأسهم في السوق المالي يستطيعون معرفة أثر التضخم على معدلات نمو أرباحهم المستقبلية. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي:

- 1- مستثمرو الأسهم في السوق المالي لا يستطيعون معرفة أثر التضخم على معدلات نمو أرباحهم المستقبلية.
- 2- مستثمرو السندات يفهمون تأثير التضخم على معدلات خصم السندات.

3-2-1 مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة

يمكن تلخيص المجالات التي استفادت منها هذه الدراسة مما سبق ذكره من الدراسات السابقة بالآتي:

- أولاً: الاهتمام إلى بعض المراجع والمصادر التي لم يتسن للباحث معرفتها والاطلاع عليها.
- ثانياً: الاعتماد عليها في بناء بعض أركان الإطار النظري للدراسة.
- ثالثاً: صياغة منهجية الدراسة.
- رابعاً: تمثل تراكمياً معرفياً أتاح للباحث الانطلاق منها لتأطير الظواهر ذات الصلة بموضوع الدراسة.

4-2-1 موقع الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تعد من الدراسات القليلة التي تناولت موضوع التضخم وربطه بالمؤشرات التقويمية المالية ومقارنة نتائج تلك المؤشرات المستندة إلى الكشوفات المالية المعدة على التكلفة التاريخية مع تلك التي تعد على أساس الكشوفات المالية المعدلة بآثار التغير في المستوى العام للأسعار وبيان مقدار الفرق بينهما وانعكاس ذلك على صحة تلك المؤشرات في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية.

الفصل الثاني

يهتم هذا الفصل في ألقاء الضوء على المفاهيم الاقتصادية والمحاسبية لتغيرات المستوى العام للأسعار والدراسات الفكرية التي انطلق منها كل من الاقتصاديين والمحاسبين في تفسير ظاهرة التضخم من حيث الأسباب التي أدت إلى ظهورها وكذلك التطرق إلى مؤشرات قياس التضخم وطرق بنائها واستعراض النماذج المحاسبية المقترحة لمعالجة أثر التضخم على الكشوفات المالية للوحدات الاقتصادية وعلى المحتوى الإعلامي للمعلومات التي تتضمنها الكشوفات. لذلك يتكون هذا الفصل من المباحث الآتية:

المبحث الأول : المفهوم الاقتصادي والمحاسبي لتغير المستوى العام للأسعار.

المبحث الثاني : معايير المحاسبة الدولية و قياس التضخم .

المبحث الثالث : النماذج المحاسبية لمعالجة اثر التغير في المستوى العام للأسعار.

المبحث الأول

المفهوم الاقتصادي والمحاسبي لتغير المستوى العام للأسعار

1-1-2 : المفهوم الاقتصادي للتضخم

أولاً : مفهوم التضخم

على الرغم من أن ظاهرة التضخم قد أصبحت من السمات الأساسية لهذا العصر ومن حقائق الحياة الاقتصادية فيه، إلا أنه لا يوجد هناك اتفاق أو أجماع من قبل المختصين حول وضع تعريف جامع له.

فقد عرف التضخم بطرق مختلفة تبعاً للمدارس والنظريات الاقتصادية التي انطلق منها الكتاب والمختصون في تعريفهم له ، فقد عرفه (Bronfenbrenner and Holzman) ، بأنه ارتفاع معدل الأسعار، أي انخفاض قيمة الوحدة النقدية (Bronfenbrenner and Holzman,1963:4)، فالتأكيد هنا هو على معدل الأسعار (أو ما يقابله من قيمة الوحدة النقدية)، وليس ارتفاع سلعة أو مجموعة من السلع.

أما (Ackley)، من جانبه قد عرفه بأنه (الارتفاع المستمر في الأسعار) (Ackley,1973:421)

غير أن هذا التعريف يواجه مشكلة المستويات الممكنة للأسعار، بحيث يتعذر الاتفاق على مستوى معين يمكن القول عنده بوجود تضخم بشكل واضح.

فقد تضاف لذلك مؤشرات أخرى دالة عليه وخاصة في الاقتصاديات المخططة والتي تسيطر فيها الدولة على الأسعار، ومنها شحة بعض السلع، وظهور السوق السوداء، وتعاضم طوابير الانتظار أمام منافذ البيع وغيرها.

ويأتي في هذا السياق تعريف الأستاذ (Friedman) ، إذ عرف التضخم بأنه (الارتفاع المستمر والثابت في الأسعار) (Friedman , 1963:1) ، ويؤخذ على هذا التعريف بان التضخم لايعني بالضرورة أن تكون الأسعار مرتفعة بشكل ثابت ومستمر ، فقد تحدث حالات انكماش وقتية خلال فترة التضخم .

ويرى (Hanson) ، انه (من الخطأ اعتبار ارتفاع الأسعار تضخماً بكل بساطة، وإنما قد تأخذ الأسعار بالارتفاع عند بدء الطلب بالتوسع في حالة الانكماش فقط . فعندما يتخلف عرض السلع

والخدمات عن اللحاق بالطلب يصبح ذلك تضخماً) (Hanson, 1970 :184) ، كما عرف من (المنيف) بأنه (الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار)، (المنيف، 2008 : 2) .
ومن التعاريف الأخرى التي انطلقت من جانب الطلب هو تعريف (Paish) ، عرف التضخم بأنه (الحالة التي ترتفع فيها الدخول النقدية بأسرع من ارتفاع مستوى الإنتاج) (Paish , 1962: 209) .
وقد عرفه (Frederic) بأنه (الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما) (Frederic,2003:666) .
ويمكن أن يستنتج من التعاريف أعلاه .
أن التضخم هو كل زيادة في كمية النقود المتداولة يترتب عليها زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات في فترة زمنية معينة يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار .

ثانياً : أنواع التضخم :

وضع الكتاب والباحثون تصنيفات عدة للتضخم ، وكل تصنيف يمثل وجهة النظر التي انطلق منها واضعو هذه التصنيفات ، وفيما يأتي أبرز هذه التصنيفات:

- من حيث درجة الشمول ، فقد صنّفه (Keynes) إلى (Keynes, 1960 : 290) :
- 1- **التضخم الجزئي** : وهو تضخم يحصل قبل وصول الاقتصاد إلى حالة الاستعمال الكامل ، وتكون معدلات التضخم عادة منخفضة ، وذلك لقدرة الجهاز الإنتاجي والعرض على مقابلة الزيادة في الطلب ولو بعد حين .
- 2- **التضخم الكامل** : وهو التضخم الذي يحصل بعد وصول الاقتصاد إلى حالة الاستعمال الكامل ، وعندما لا توجد موارد معطلة في البلد ، ولذلك فإن زيادة طلب الجمهور لا يقابلها زيادة في العرض من الجهاز الإنتاجي وتكون معدلات هذا النوع عالية .
- * من حيث الغطاء ، فقد صنّفه (الروبي) إلى (الروبي ، 1973 : 28) :
- 1 - **التضخم السلعي** : وهو التضخم الذي يصيب قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية ويكون تأثيره مباشراً على المستهلك .
- 2 - **التضخم الرأسمالي** : وهو التضخم الذي يصيب قطاع إنتاج السلع الرأسمالية ويؤثر هذا النوع من التضخم بشكل مباشر على الرأسمالي إلا أن تأثيره على المستهلك يكون غير مباشر .
- * أما (سيجل) فقد انطلق في تصنيف التضخم على أساس طبيعته (سيجل ، 1987 : 772) :

1 - التضخم المفتوح (Open inflation) : ويشمل كل أنواع التضخم التي سبقت ،بمعنى أن أهم صفات التضخم تظهر فيه بشكل واضح ، وهو ارتفاع الأسعار ،الذي يظهر عند حصول اختلال بين العرض والطلب .

2 – التضخم المكبوت (Suppressed inflation) : وهو ذلك النوع من التضخم الذي تمنع فيه الأسعار من الارتفاع من خلال وضع ضوابط وفرض عملية تقنين وتسعير إجباري . ولكن مع استمرار هذه العملية ، تصبح الكتلة النقدية الفائضة في الاقتصاد خطرة جدا ، فيظهر تأثيرها على شكل سوق سوداء، وتعكس نفسها من خلال تفشي الرشوة والفساد الإداري أما التصنيف الآخر فإنه ينطلق من تصنيف التضخم بحسب شدة ارتفاع الأسعار فقد صنفه (علي) (السيد،علي، وعجمي 1991: 1) :

1- التضخم الزاحف (Creeping inflation) : يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع تدريجي وبطيء في المستوى العام للأسعار ، ويحصل ذلك مع ارتفاع بمعدلات معتدلة ولا تتخلله ارتفاعات شديدة في الأسعار ، ولوحظ هذا التضخم في الولايات المتحدة خلال الحقبة الممتدة من الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع السبعينات من القرن العشرين ، وفي هذا النوع من التضخم لا يلجأ الأفراد إلى التخلص من النقود التي بحوزتهم ، وذلك لكون معدل الفائدة الحقيقي موجب (معدل الفائدة – معدل التضخم = رقم موجب) .

2 – التضخم المفرط أو الجامح (Hyper inflation) : ويتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع هائل في المستوى العام للأسعار ، ويكون هذا الارتفاع سريعا جدا ولا يمكن السيطرة عليه بسهولة ، وتفقد العملة قيمتها ، وتبدأ النقود بفقدان وظائفها الواحدة تلو الأخرى ، وذلك لعدم تفضيل الناس حيازة النقود فيلجأون إلى شراء السلع ، حتى ولو لم يكونوا بحاجة لها ، وبذلك تزداد سرعة تداول النقود بشكل مذهل ويعتبر هذا النوع من اخطر أنواع التضخم على الإطلاق ، ويحدث في الظروف غير الطبيعية التي تمر بها البلاد .

2-1-2: المفهوم المحاسبي للتضخم

تناول المحاسبون ظاهرة التضخم وتعاملوا معها بكونها ظرفاً اقتصادياً مفروضاً عليهم عند أدائهم الوظائف المحاسبية ، ولهذا تركز اهتمامهم على دراسة آثار التضخم على أداء تلك الوظائف ، وبصفة خاصة وظيفة القياس المحاسبي ، و لم يذهبوا بعيدا في تعاريفهم للتضخم عما ذهب إليه زملاؤهم الاقتصاديون ، ألا أنهم ركزوا على الوجه الثاني لظاهرة التضخم ألا وهو انخفاض القدرة الشرائية للنقود (وحدة القياس) ، ولعل تعريف (MOST) للتضخم كان متطابقا مع التعاريف الاقتصادية له ، إذ أشار إلى أنه من الصعب أن تعرف ماذا نقصد بالتضخم بشكل دقيق أكثر من أن تقول بأنه (الارتفاع المهم والمستمر في معظم الأسعار وذلك بسبب وجود كمية كبيرة من النقود

تطارد كمية قليلة من السلع والخدمات (MOST ,1977:161) ، إن هذا التعريف يركز على مجموعة من العوامل المسؤولة عن ظاهرة التضخم ، مثال على ذلك التوسع في عرض النقود ، الزيادات في كل من الطلب والتكاليف (demand pull and cost –push) ، والقيود على الإنتاج من خلال ضغوطات الاتحادات والنقابات والتعليمات الحكومية او بسبب ضعف الكفاءة وبصفة خاصة في القطاع الحكومي

كما عرفه (Whitting) ، بأنه (تناقص في القوة الشرائية للنقود الناتج من الزيادة في المستوى العام للأسعار) (Whitting , 1984 : 61) .

أما (Kieso & Weygandt) فقد عرفا التضخم بقولهما (إن قيمة أي عملة في العالم في تناقص مستمر) (Kieso & Weygandt ,1986:1128) ، وهذا يوحي بأن موضوع التضخم أو تناقص قيمة العملة شيء مؤكد ومستمر .

وفي السياق نفسه يأتي تعريف (Wilfred) للتضخم بأنه (الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات وليست بالضرورة أن تكون بالمعدل نفسه والذي يعتبر نتيجة حتمية لعدم التوازن ما بين كمية النقد المعروض للتداول قياسا بمحدودية العرض لتلك السلع والخدمات) (Wilfred , 1989 :401) .

وخلص لما تقدم يمكن أن نقول بأنه من وجهة نظر المحاسبة ، فإن التضخم يعني انخفاض القيمة الحقيقية لوحدة النقد بالنسبة للماضي ، واختلاف القيمة الحقيقية لوحدة النقد بين تاريخين ، مما يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لما تملكه الوحدة الاقتصادية .

ومما تقدم يمكن أن نعرف التضخم بأنه (عبارة عن حركة الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار العامة والخاصة والتي يصاحبها انخفاض دائم في القوة الشرائية لوحدة النقد ، بحيث تصبح عاجزة عن أداء وظائفها كوسيلة للتبادل وكمخزن للقيمة ، وأيضا كوحدة قياس في المحاسبة) .

أولاً- آثار التضخم في الفكر المحاسبي :

يوجد تناقض بين كثير من الفروض والمبادئ التي تحكم أداء وظائف المحاسبة المالية ، وبين الظروف الاقتصادية الناجمة عن التضخم ، خاصة ما يترتب عليه من انخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد . وهذا يجعل البيانات والمعلومات المحاسبية لا تعبر بصدق عن حقيقة نتائج نشاط الوحدات المحاسبية . وبالتالي تبدو آثار التضخم في الفكر المحاسبي على بعض الفروض والمبادئ المحاسبية وكما يلي:

أ- آثار التضخم على الفروض المحاسبية

1- الاستمرارية: (Going –cocern)

يفترض المحاسبون أنه من المتوقع أن تكون الوحدة الاقتصادية مستمرة في اهدافها إلى أمد غير محدد مالم يظهر الدليل على عكس ذلك ، وهذا ما أكده (Littleton) عندما أشار الى أن الوحدة الاقتصادية تكون في حالة تصفية في حالة مواتها فقط (Littleton ,1974 :209)، ويؤكد هذا الرأي (Carsberg) ، بقوله إن تحضير القوائم الختامية يقوم على افتراض أن المنشأة مستمرة بالوجود ما لم يوجد دليل يشير إلى عكس ذلك (Carsberg ,1984 : 96) .

وبما أن الأصول الثابتة تقتنى من قبل الوحدات الاقتصادية لغرض استعمالها في نشاطها وليس لغرض الاتجار بها ، فإن كثيرا من المحاسبين يعتقدون بأن هذا الفرض يقضي بعدم ارتباط الأصول الثابتة للوحدة الاقتصادية بقيمتها الجارية أو بأسعارها في السوق ، وبالتالي الاحتفاظ بها في السجلات المحاسبية بكلفتها التاريخية ، وعدم الاعتراف بارتفاع مستويات الأسعار في فترات التضخم يؤدي إلى قياس غير دقيق للدخل ، ويظهر أرباحاً أعلى من حقيقتها وبالتالي فإن توزيع مثل هذه الأرباح على حملة الأسهم أو الجهات ذات العلاقة الأخرى يكون في حقيقته توزيع لرأس المال وبالتالي تأكله ، وهذا لا ينسجم مع مبدأ الاستمرارية.

مما تقدم يتضح انه لا يوجد تعارض بين مبدأ استمرار المشروع والمحاسبة على تغيير المستوى العام للأسعار ، إن لم يكن هناك توافقاً بينهما ، فالمحاسبة على تغيير المستوى العام للأسعار لا تدعو إلى إعادة تقدير الموجودات بقيمتها عند التصفية ، وإنما تدعو إلى تعديل قيمتها بمقدار التغيير الحاصل في القوة الشرائية للعملة بين الوقت الحاضر وتاريخ الحصول على هذه الموجودات،لذا فإن استمرار الوحدة الاقتصادية يستلزم أن تتبع الوحدة الاقتصادية خطأً وسياسات معينة تضمن لها البقاء والاستمرار إلى اجل غير محدد ، وهذه الخطط والسياسات لا يمكن أن تكون دقيقة وسليمة مالم تأخذ بنظر الاعتبار الظروف الاقتصادية السائدة ، والتي تؤثر على الوحدة الاقتصادية بشكل أو آخر كالتضخم ، وهذا يؤيد فكرة المحاسبة على تغيير المستوى العام للأسعار اذ تساعد في تقييم نشاطها بصورة سليمة ،مما يساعد الإدارة في القيام بعملية التخطيط والرقابة بشكل كفوء يضمن استعمال الموارد المتاحة بشكل أفضل ، أي أن فرضية استمرار الوحدة المحاسبية ستكون أكثر اتساقاً مع اخذ آثار ظاهرة التضخم .

2 - الوحدة النقدية : (The monetary unit)

يشير هذا الفرض إلى أن عناصر الكشوفات المالية يجب أن تقاس بوحدة نقد معينة ، وان احد المشاكل المرتبطة بهذا الجانب هي أن مفهوم الوحدة النقدية يفترض أنها ثابتة عبر الزمن ، أي أن قدرتها على الحصول على السلع والخدمات ثابتة .

وفي هذا المجال يشير (Spiceland & other) الى أن هذا الافتراض غير واقعي ، لان معظم اقتصادات العالم قد شهدت وتشهد ارتفاعات مستمرة في المستوى العام للأسعار (Spiceland and other ,2001: 26) .

ومع أن الدور الكبير الذي تلعبه النقود كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة ، وكونها لغة الأعمال والتجارة ، فضلاً عن أنها وحدة القياس في المحاسبة ، ألا أنها تعرضت إلى انتقادات لكونها عدداً مجرداً لا تعكس قيمتها الحقيقية في أوقات التضخم ، وان مبالغ الأصول الظاهرة في قائمة المركز المالي لا تعكس حقيقة القوة الشرائية التي تم التضحية بها للحصول على تلك الأصول ، فضلاً عن ذلك أن مبالغ المصاريف هي الأخرى تختلف في قوتها الشرائية عن مبالغ الإيرادات لفترة القياس ، وبالتالي فإن كشف الدخل يقابل مبالغ مقاسه بقوى شرائية مختلفة ولا يعكس حقيقة نشاط الوحدة الاقتصادية .

ب - آثار التضخم على المبادئ المحاسبية :

1- التكلفة التاريخية : (Historical cost)

يعد هذا المبدأ احد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحاسبة ، فوفقاً لهذا المبدأ يتم إثبات الأصول والخدمات التي تفتنيها الشركة بالسعر الذي تم سداده أو الالتزام بسداده نقداً في تاريخ الشراء (أبو زيد ، 2005 : 392) .

وعلى الرغم من أن القوائم المالية المعدة على التكلفة التاريخية قد لاقت قبولاً واستحساناً من العديد من الكتاب والباحثين ، وذلك لكونها تمثل سجلاً تاريخياً ولا تعبر عن القيمة الحالية في العديد من بنودها وخاصة في أوقات التضخم ، وانخفاض القوة الشرائية (وحدة القياس) المستعملة في الإثبات المحاسبي ، وعليه فإن الالتزام بهذا المبدأ في فترات التضخم سوف ينعكس سلباً على موضوعية البيانات الواردة في القوائم المالية المعدة وفق هذا المبدأ ، وبالتالي فإن الأرباح النقدية من خلال التكلفة التاريخية لا تعكس بالضرورة الزيادة أو النقصان في الثروة ، اذ يصعب الفصل بين أرباح النشاط وأرباح الحيازة للأصول المختلفة ، وكذلك الحال بالنسبة لقائمة المركز المالي ، اذ أنها لا تعكس القيمة الاقتصادية لقيمة الأصول في ظل التضخم .

2- التحقق: (Realization)

يكون تحقق الإيرادات الناتجة عن العمليات المالية المتبادلة للوحدة الاقتصادية بواقعة البيع ، أي أن الاعتراف بتلك الإيرادات وإثباتها بالدفاتر يتم بمجرد عملية البيع سواء أكان هذا البيع نقداً أم بالأجل ، ويعتمد هذا المبدأ على فرض موضوعية القياس ، اذ توفر واقعة البيع أدلة الإثبات التي تحقق الموضوعية مثل مستندات البيع. لذلك إن تبرير نقطة البيع يقوم على أساس أن الوحدة الاقتصادية أنجزت كافة الجهود الاقتصادية اللازمة لتوليد الإيراد وفي هذه النقطة يزودنا سعر المبادلة بقياس

موضوعي يمكن التحقق منه وان نقل الموجود بين الطرفين (البائع والمشتري) قد تم ومعظم المصاريف المتعلقة بهذا الإيراد قد تحققت (Finney & Millers , 1974 :73) ، إلا انه في ظل التضخم قد تتحقق أرباح وخسائر بمجرد الاحتفاظ بالموجودات أو المطلوبات لذلك فان مبدأ تحقق الإيراد لا يساير فترات التضخم اذ إنه لايعترف بالأرباح الرأسمالية التي تحدث في فترات التضخم نتيجة الاحتفاظ بتلك الأصول ، وكذلك لايعترف بأرباح وخسائر مكاسب القوة الشرائية وحياسة العناصر النقدية ، وعلى ذلك فان تطبيق هذا المبدأ في فترات التضخم يترتب عليه الكثير من أخطاء القياس المحاسبي وتكون النتائج غير موضوعية.

3 – المقابلة : (Matching)

يعني هذا المبدأ أن قياس نتيجة الأعمال عن فترة مالية، يتم بمقابلة الإيرادات المحققة بالنفقات المستنفذة ، على أن تكون هناك علاقة سببية بينهما ، أي أن تحقق الإيرادات يجب أن يكون مرتبطا بأداء النفقات ، وفي حالة صعوبة تحقق تلك العلاقة السببية عمليا يتم اللجوء إلى إيجاد علاقة زمنية بينهما ، أي أن النفقات التي يتم مقابلتها بالإيرادات لا بد أن تشترك معها في الفترة المالية ، وبالتالي يمكن تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي.

ولذلك فان تطبيق هذا المبدأ في فترات التضخم يعني مقابلة نفقات بقوى شرائية مختلفة مع إيرادات عادة تكون لها قوة شرائية واحدة أو متقاربة وفي الغالب تكون اقل من القوة الشرائية التي تتضمنها عناصر النفقات ، وعلى ذلك تصبح عملية المقابلة غير عادلة وغير متكافئة في فترات التضخم ، ولا تعكس نتيجة النشاط الحقيقي للوحدة الاقتصادية .

4- الإفصاح : (Disclosure)

يقضي هذا المبدأ بضرورة أن تفصح تقارير الإبلاغ المالي (Financhel reporting) ، عن جميع البيانات والمعلومات المحاسبية الضرورية لإعطاء مستعملي هذه التقارير صورة صحيحة وواضحة ، تعكس حقيقية نتائج الأعمال والمركز المالي للوحدة الاقتصادية . وفي ظل التضخم لا تعبر التقارير المالية عن حقيقية نشاط الوحدة الاقتصادية وواقعية مركزها المالي وبالتالي لا تحقق تقارير الإبلاغ المالي الإفصاح الكامل لأنها سوف تكون مضللة لمستعمليها مما يترتب عليها اتخاذهم لقرارات غير حكيمة .

ج- اثر التضخم على محدد التحفظ (Conservatism) :

تعمل المحاسبة في ظل ظروف عدم التأكد ، والعديد من القرارات تخضع للتحكم الشخصي المستند إلى القواعد والأسس المحاسبية وان كثيرا من المشاكل التي تواجه المحاسبين لها أكثر من

حل واحد ، وهنا يجب اختيار البديل الذي له تأثير اقل على دخل الفترة والمركز المالي في نهاية الفترة (22 : 1974 , Walter & other) ، و أن محدد التحفظ مشتق من فرض الاستمرارية ، اذ أن على المحاسب الالتزام بأقصى درجات التحفظ عند قياس الدخل ، يجب أن يحتاط لأي خسارة محتملة الوقوع في حين عدم اخذ أي أيراد ما لم يتحقق .
فالتحفظ يعطي المحاسب دليلا في المواقف الصعبة ويكون هذا الدليل معقولا ، ألا انه في ظل أوقات التضخم لا يحقق هذا القيد الهدف منه ، لأنه لا يأخذ خسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية بنظر الاعتبار .

ثانيا - آثار التضخم على القرارات الإدارية وتقييم الأداء :

إن الخطط والسياسات التي تضعها الإدارة والقرارات الإدارية تستند بشكل أو آخر إلى ما تظهره الكشوفات المالية من بيانات ومعلومات ، وأن مدى صحة الخطط والبرامج التي سوف تنفذها الوحدة الاقتصادية مستقبلاً تعتمد على هذه البيانات ، ومن هنا فإن الكشوفات المالية بشكلها التقليدي والبيانات غير السليمة التي تعطيها توجه السياسات والقرارات الإدارية توجهها خاطئاً .

ويترتب أيضاً على آثار التضخم أخطاء عند تقييم أداء الوحدات المحاسبية ، اذ يعتمد على المقارنة بين البنود والمجموعات المختلفة في القوائم والتقارير المالية ، سواءً أكان ذلك باستعمال المعدلات الاتجاهية وهي معدلات النمو أو استعمال النسب المالية ، ولأن بنود ومجموعات العناصر المختلفة الواردة في القوائم المالية قد تم تقييمها بمعايير مختلفة في فترات التضخم فان نتائج المقارنة ستكون غير سليمة ، وبالتالي ستكون عملية تقييم الأداء غير سليمة ، كما أن صافي الربح المقاس في فترات التضخم لا يصلح كمقياس لأداء الوحدة المحاسبية ، فهي إرباح متضخمة وجزء كبير منها لا يرجع إلى كفاءة أداء الوحدة المحاسبية بل يرجع لعوامل أخرى ناتجة عن التضخم .

أما بالنسبة للعائد على الاستثمار الذي يعتبر من أهم مقاييس الأداء وأكثرها شيوعاً على أساس انه يمثل محصلة تفاعل العديد من العناصر ، ويلخص مدى مساهمتها في تحقيق أهداف الوحدة المحاسبية فقد تأثر أيضاً في فترات التضخم وأصبح استعماله في الحكم على أداء الوحدة المحاسبية يعطي نتائج مضللة ، لان تضخم الأرباح في فترات التضخم يؤدي إلى ارتفاع العائد على الاستثمار بشكل صوري مما يعطي انطباعاً غير حقيقي عن مدى نجاح إدارة الوحدة المحاسبية في استثمار أموالها .

سوف يتضمن الباحث اثر التضخم على مدلولات النسب المالية ومؤشرات تقييم الأداء وبشكل مفصل في المبحث الثالث من الفصل الثالث .

المبحث الثاني

معايير المحاسبة الدولية وقياس التضخم

2-2-1 معايير المحاسبة الدولية لمعالجة التضخم

لقد أولت لجنة معايير المحاسبة الدولية اهتماماً خاصاً بمحاسبة التضخم وانعكاساتها على الكشوفات المالية، وذلك منذ بداية تأسيسها في سنة 1973 كاستجابة لموجة التضخم التي اجتاحت العديد من الدول في عقد السبعينات، إذ أصدرت مجموعة من المعايير:

أولاً: المعيار رقم (6) : الاستجابة المحاسبية لتغيرات الأسعار

(Accounting Responses to changing prices)

صدر هذا المعيار في سنة 1977 وذلك بالاعتماد على الإجماع بين أعضاء اللجنة، وكان هذا المعيار مختصراً لأنه انصب على وضع الضوابط التي تحد أو تضيق الخيارات المتاحة في معالجة التضخم في الكشوفات المالية. وقد اكتسب هذا المعيار أهمية لأنه صدر في الوقت الذي لا توجد فيه معايير محاسبية تتعلق بمحاسبة التضخم في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية، وقد تم استبدال هذا المعيار في عام 1981 بالمعيار رقم (15)، (أبو زيد، 2005: 457).

ثانياً: المعيار رقم (15): المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار

إن هذا المعيار لم يحدد مدخلاً محدداً لمعالجة التغير في المستوى العام للأسعار، ولكن ترك للشركات حرية الاختيار بين المداخل بشرط الإفصاح عن المدخل المستعمل ويوصي هذا المعيار الشركات التجارية الكبرى التي تشهد بينتها انخفاضاً في القوة الشرائية للعملة، أن تفصح في ملحقات الكشوفات المالية عن تأثير الطريقة المتبعة في معالجة التغير في المستوى العام للأسعار على ما يأتي:

- 1- قيم التعديلات أو القيمة المعدلة لاندثار الأصول.
- 2- القيم المعدلة لتكلفة المبيعات.
- 3- مكاسب وخسائر الاحتفاظ بالبنود النقدية.
- 4- الآثار الكلية على الدخل.
- 5- عند تبني نموذج التكلفة الجارية يجب الإفصاح عن الأصول إذا كانت طريقة التكلفة الجارية هي الطريقة المتبعة من الوحدة الاقتصادية.
- 6- تقديم بيان عن الطرق المستعملة في حساب البنود السابقة.

وقد تم إعادة صياغته في عام 1994 ليصبح أكثر شمولية في معالجة آثار التضخم على الكشوفات المالية، إذ أشار إلى أن المعلومات التي تعكس تأثير مستويات الأسعار على قائمة الدخل والمركز المالي يجب الإفصاح عنها كمعلومات ملحقاً بالقوائم المالية المنشورة ولا تدخل في صلب مكوناتها، وأشار المعيار إلى النماذج الثلاثة لتعديل الكشوفات المالية.

ومما تقدم نستنتج أن هذا المعيار يحدد الدخل على وفق نموذج القوة الشرائية الثابتة وذلك بعد المحافظة على القوة الشرائية لحقوق الملكية، ويحدد الدخل بموجب التكلفة الجارية وذلك بعد المحافظة على الطاقة التشغيلية للوحدة الاقتصادية، وعلى الرغم من عرض المعلومات المالية الخاصة بآثار التغير في المستوى العام للأسعار على الكشوفات المالية، إلا أنه لا يوجد إجماع دولي بخصوص هذا الموضوع، لذلك ترى لجنة المعايير المحاسبية الدولية ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والتجارب قبل إلزام الوحدات الاقتصادية بنظام واحد شامل لمعالجة أثر ذلك التغير.

ثالثاً: المعيار الدولي رقم (29) التقارير المالية في اقتصاديات الدول ذات معدلات التضخم المرتفع (Financial Reporting in Hyperinflationary Economies)

صدر هذا المعيار في عام 1989 اذ لم يحدد معدلات معينة للتعريف بالمستوى الحاد للتضخم إلا أنه قدم بعض المؤشرات لذلك، منها: (IASB, 2009)

- 1- يفضل عامة الناس الاحتفاظ بثروتهم بأصول غير نقدية أو بعملة مستقرة نسبياً ويتم استثمار مبالغ العملة المحلية حالاً للحفاظ على القوة الشرائية لها.
- 2- لا يهتم عامة الناس بالمبالغ النقدية المحددة بالعملة المحلية بل بعملة أجنبية مستقرة نسبياً ويمكن أن تحدد الأسعار بتلك العملة.
- 3- تتضمن المشتريات والمبيعات الأجلة قيماً تمثل الخسائر المتوقعة نتيجة لانخفاض القوة الشرائية حتى ولو كانت المدة قصيرة.

4- أن معدلات الفائدة، والأسعار والأجور مرتبطة برقم قياسي معين.

5- أن معدلات التضخم التجميعية خلال ثلاث سنوات تقترب أو تفوق نسبة 100% .

ويتم تعديل القوائم المالية باستعمال مؤشر عام للأسعار (القاضي وحمدان، 2008: 186)

تتغير الأسعار خلال الزمن نتيجة عدة عوامل منها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، فالقوى المحددة مثل التغيرات في العرض والطلب والتغيرات التقنية يمكن أن تسبب زيادة أو نقصاناً في الأسعار الفردية وبشكل مستقل عن بعضها البعض ، وقد تسبب القوة الشرائية العامة تغيرات في المستوى العام للأسعار العام يترتب عليه تغيرات في القوة الشرائية العامة.

وتتم معالجة أرباح وخسائر القوة الشرائية والمتعلقة بصافي المركز النقدي بأرباح وخسائر الفترة والإفصاح عنها بشكل مستقل ، كما نص المعيار بضرورة الإفصاح عن المعلومات الآتية:

1- الإفصاح عن حقيقة القيام بتعديل الكشوفات المالية والأرقام المقابلة لها في السنوات السابقة نتيجة التغيرات في القوة الشرائية العامة لوحدة القياس.

2- بيان ما إذا كانت القوائم المالية الأساسية تم إعدادها على أساس التكلفة التاريخية أو الجارية.

3- نوع ومستوى الأرقام القياسية في تاريخ الميزانية ، بالإضافة إلى حركتها خلال فترة التقرير.

4 - صافي الأرباح أو الخسائر النقدية خلال الفترة.

وتم تعديل هذا المعيار سنة 1994 اذ نص التعبير على القوائم المالية للوحدة الاقتصادية التي تضع تقاريرها بعملة اقتصاد مرتفع التضخم سواءً أكانت على أساس التكلفة التاريخية أم الجارية بوحدة قياس جارية بتاريخ إعداد قائمة المركز المالي، وأيضاً يجب التعبير عن أرقام الفترة السابقة بوحدة قياس جارية بتاريخ إعداد قائمة المركز المالي حتى تصبح بيانات المدتين الحالية والسابقة قابلة للمقارنة (الرضا وآخرون، 2006: 94).

وقد تؤدي إعادة البيانات المالية بموجب هذا المعيار إلى نشوء فرق بين الدخل الضريبي والدخل المحاسبي، اذ تتم المحاسبة عن هذه الفروق بموجب المعيار الدولي رقم (12) المحاسبة عن ضرائب الدخل. ويتطلب هذا المعيار أيضاً أظهار كافة بنود قائمة التدفق النقدي بوحدة القياس الجارية. أما بالنسبة للأصول والمطلوبات الناشئة بموجب اتفاقية بالتغيرات في الأسعار فإنها تظهر بالقيمة المعدلة مثل السندات أو القروض المربوطة بمؤشر ، تعدل بموجب الاتفاقية من أجل تأكيد المبلغ القائم بتاريخ قائمة المركز المالي.

ويرى الباحث أن المؤشرات الخمسة التي حددها المعيار تنطبق جميعها على الاقتصاد العراقي ومنذ فترة طويلة وقد أشار المعيار لذلك إلا انه في حالة عدم توفر سجلات تفصيلية عن الأصول يكون من الضروري استعمال تقديرات مستقلة من قبل أصحاب الخبرة في الفترة الأولى لتطبيق المعيار.

2-2-2 معايير مجلس المحاسبة المالية (FASB)

* معيار رقم 33:

في عام 1979 اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) هذا المعيار حول الإبلاغ المالي وتغيرات الأسعار، وقد طلب هذا التقرير من الشركات الكبيرة (إذا كانت تمتلك أجمالي موجودات تزيد عن 1 بليون دولار أو تمتلك مخزون وصافي أصول ثابتة تزيد عن 125 مليون دولار) أن تقوم بنشر معلومات إضافية على أساس وحدة النقد الثابتة والتكلفة الجارية وكما يلي (FASB NO33, 1979: 1394):

أولاً: بيانات تكميلية لعمليات السنة الجارية:

- بالإضافة إلى الكشوفات المالية التقليدية يجب نشر البيانات الإضافية الآتية على شكل ملاحظات
- أ- الدخل من العمليات العادية على أساس التكلفة التاريخية وعلى أساس القدرة الشرائية العامة.
 - ب- المكسب أو الخسارة في القوة الشرائية للعناصر النقدية للسنة الجارية.
 - ج- مبالغ المخزون والأصول الثابتة بالتكلفة الجارية في نهاية السنة الجارية.
 - د- معلومات عن الدخل الناشئ عن العمليات العادية للسنة الحالية على أساس التكلفة الجارية.

ثانياً: ملخص تكميلي ببعض البيانات المالية عن خمس سنوات:

- صافي المبيعات والإيرادات التشغيلية الأخرى.
 - الدخل من استمرار العمليات على أساس التكلفة الجارية.
 - مكاسب وخسائر القوة الشرائية عن صافي البنود النقدية.
 - الزيادة أو النقص في التكلفة الجارية أو انخفاض المبالغ القابلة للتغطية (صافي المبالغ النقدية المتوقعة من الاستعمال أو البيع) عن المخزون والأراضي والمباني والآلات والمعدات صافية من التضخم.
 - إجمالي فروقات ترجمة العملات الأجنبية على أساس التكلفة الجارية.
 - صافي الأصول في نهاية السنة على أساس التكلفة الجارية.
 - ربحية السهم وتوزيعات السهم العادي وسعر السهم العادي السوقي في نهاية السنة.
 - مستوى الرقم القياس للأسعار للمستهلك المستخدم في قياس الدخل من العمليات المستمرة.
- وفي عام 1986 اصدر FASB البيانين رقم (96،89) كتعديل على المعيار رقم 33 وأكد على ضرورة الإفصاح الإضافي لمعلومات وحدة النقد الثابت والتكلفة الجارية بعدما استنتج انه ينبغي التشجيع لأجراء الإفصاح الإضافي وبدون أزام.

2-3- القاعدة المحاسبية رقم (8) المعلومات التي تعكس آثار التغير بالأسعار:

أقر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بجلسته المنعقدة بتاريخ 29/3/1997 القاعدة المحاسبية الآتية بشأن المعلومات التي تعكس آثار التغير بالأسعار.

الأهداف والنطاق:

أولاً: تتغير الأسعار من وقت لآخر نتيجة تغيرات اقتصادية أو اجتماعية خاصة أو عامة، تؤدي التغيرات الخاصة مثل قوى العرض والطلب والتغيرات التقنية إلى زيادة أو نقص كبيرين في أسعار السلع المختلفة.

ثانياً: تهدف القاعدة إلى:

- الحد من التآكل الحاصل في رأس المال عن طريق توزيع الأرباح وذلك باستعمال مفهوم المحافظة على رأس المال بتعديل شامل للبيانات المالية بمعدل عام للأسعار، أو باستعمال مفهوم المحافظة على القوة التشغيلية للوحدة الاقتصادية باستعمال المعدلات الخاصة في تعديل البيانات.

- إحاطة مستعملي البيانات المالية علماً بآثار التغير بالأسعار على تلك البيانات، والإفصاح عن مدى نجاح إدارة الوحدة الاقتصادية في مواجهة التضخم.

ثالثاً: تتضمن القاعدة المعلومات التي تعكس آثار تغير الأسعار على المقاييس المستخدمة في تحديد نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي، وتعتبر هذه المعلومات مكملة للقوائم المالية وليست جزءاً منها.

رابعاً: تسري أحكام القاعدة على منشآت القطاع الاشتراكي، والمختلط، والشركات المساهمة التي يجري تداول أسهمها في سوق بغداد للأوراق المالية.

خامساً: لا تسري أحكام هذه القاعدة على شركة تابعة في بلد الشركة الأم عندما تقدم الأخيرة المعلومات المنصوص عليها في هذه القاعدة (لكونها موحدة مع بيانات الشركة الأم) أما إذا كانت الشركة التابعة تعمل في بلد مختلف عن الشركة الأم فتسري عليها أحكام هذه القاعدة عندما

تقتضي الممارسة المتعارف عليها في بلد الشركة التابعة تقديم معلومات مماثلة من الشركات ذات التأثير الاقتصادي الفعال على ذلك البلد.

وتسري أحكام هذه القاعدة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31/12/1998 وتخضع البيانات المعدلة إلى فحص وتدقيق مراقب الحسابات.

وقبل الخوض في الصعوبات أو الأسباب التي أدت إلى عدم استجابة التطبيقات المحاسبية لمعالجة آثار التضخم في البيئة العراقية ، وتأجيل تطبيق هذه القاعدة، فالتضخم بالعراق لا يعبر عن اختلال نقدي فحسب بل يتسم بالتعقيد والتنوع والخصوصية ، إذ تعقد وتشابك المتغيرات الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والنفسية والسياسية، أدت إلى تعدد أسباب التضخم وتشعبه .

وبموجب هذه القاعدة يتم تعديل الكشوفات المالية وفق إنموذج القدرة الشرائية العامة ومفهوم التكلفة الجارية التي سيتم شرحها في المبحث التالي، وأن عدم الاستجابة لهذه القاعدة نتيجة الأسباب الآتية(الهاشمي، 2003:164):

- 1- عدم وجود تشريعات تلزم المحاسبين بالتعامل مع الظاهرة.
- 2 – عدم قبول التشريعات النافذة الأخذ بهذه المعالجات وخاصة التشريعات الضريبية.
- 3- صعوبة توفير الأرقام القياسية المناسبة لمعالجة التضخم.
- 4- ضعف القدرة العملية والعلمية للمحاسبين في التعامل مع الظاهرة.
- 5 – قلة اهتمام المستفيدين بالتقارير المالية وما تحويه من معلومات.

ومما سبق نلاحظ أن عدم استجابة التطبيقات المحاسبية لمعالجة ظاهرة التضخم يرجع إلى دور السيطرة القانونية وليس المهنة في تنظيم العمل المحاسبي بالإضافة إلى أسباب سياسية ارتبطت بعدم الإعلان عن الأرقام القياسية ونسب التضخم وكذلك أسباب اقتصادية ارتبطت بطبيعة التضخم الجامح في العراق والتذبذب السريع والمستمر الحاصل بالأسعار كل هذه العوامل أدت إلى صعوبة تطبيق مفهوم القدرة الشرائية العامة، أما فيما يخص تطبيق مفهوم التكلفة الجارية فارتبط بمجموعة من الأسباب منها:

- صعوبة توفر كلفة الاستبدال أو أسعار الشراء الحالية لنفس الموجودات التي تمتلكها المنشآت والشركات المشمولة بالتطبيق، وكذلك عدم توفر سوق منظم رائج ونشط في البيئة العراقية.
 - التطور التكنولوجي الحاصل في البلدان مقارنة بحالة التأخر في الاقتصاد العراقي.
 - التمسك بالتكلفة التاريخية وعدم رغبة المحاسبين والإداريين في البيئة العراقية بعملية إعادة التقييم وإثباتها في السجلات.
- كل هذه العوامل بالإضافة إلى العوامل الفنية والاقتصادية التي سببها الأساسي الظروف الاستثنائية التي مر بها القطر .

نلاحظ أن هذه القاعدة استنادت من القواعد الدولية رقم (29-15) الخاصة بالمعلومات التي تعكس آثار التغير بالأسعار عدا فقرة الضرائب فإن الفرق بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة نتيجة تعديل البيانات المالية تعالج وفق التشريعات المحلية. ومن الجدير بالذكر انه قد تم تأجيل تطبيق القاعدة(8) حسب كتاب ديوان الرقابة المالية المرقم 772 في 8 / 3 / 1999 حتى أشعار آخر.

2 – 2 – 4 : قياس التضخم

إن قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار يعطينا بالمقابل مقياساً للانخفاض الحاصل في القوة الشرائية للنقود ، وترجع أهمية القياس للتعرف على المدى الذي بلغته ظاهرة التضخم . وأن صحة القياس تعتمد على مدى توفر وشمولية البيانات اللازمة والمعلومات المتاحة لهذا القياس، وتستعمل عدة طرق لقياس التضخم ، ولعل الأرقام القياسية بمختلف أنواعها من الوسائل المناسبة والمتاحة لهذا النوع من القياس لأنها تعبر عن تلك التغيرات في أسعار السلع والخدمات بنسبة مئوية ، وسوف يتم التطرق بشيء من الإيجاز الى هذه الطرق :

أولاً - قياس التضخم من خلال فائض الطلب الكلي:

يستند هذا المقياس على المنطلقات الأساسية لنظرية كينز في الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار حيث تقرر هذه النظرية انه اذا لم يصاحب الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي فإن ثمة ضغوط تضخمية ستبرز في الاقتصاد القومي (زكي ، 1980: 160) .
في حالة زيادة الأنفاق الكلي (الأنفاق الاستهلاكي العام ، والخاص ، والأنفاق الاستثماري العام ، والخاص) على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فإن الفرق بينهما سيمثل فائض الطلب الإجمالي ، وهذا الفائض في الطلب الإجمالي سيكون عاملاً جوهرياً في زيادة أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد القومي .

ثانياً - قياس التضخم من خلال عرض النقود:

تتبع هذه الطريقة من صندوق النقد الدولي ويتم احتسابه على أساس الفجوة التضخمية بالعلاقة التالية (شيحة ، 1981: 556) :

$$\text{الفجوة التضخمية} = \frac{\text{كمية النقود}}{\text{أجمالي الناتج القومي}} \times \text{الزيادة في أجمالي الناتج القومي}$$

ويمكن احتساب الفجوة التضخمية بصيغة أخرى (زكي ، 1980 : 164)

$$\text{أجمالي فائض الطلب}$$

$$\text{الفجوة التضخمية} = \frac{100 \times \text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة}}{100}$$

ثالثاً- قياس التضخم من خلال الأسعار:

يمكن الاستدلال على وجود التضخم من خلال الأرقام القياسية ، والتي تعد احد المؤشرات الهامة لقياس التغير في أسعار مجموعة من السلع والخدمات بالنسبة إلى أسعار نفس المجموعة من السلع والخدمات في فترة زمنية أخرى .

إذ عرفة (Kirkman) بأنه عبارة عن " سلسلة من القياسات بشكل نسبة مئوية للعلاقة بين معدل أسعار مجموعة من السلع والخدمات لتأريخ لاحق ومعدل أسعار نفس المجموعة بتاريخ سابق "

(Kirkman , 1974: 40) ، وفي نفس السياق فقد عرفه (Finney & Miller) بأنه " الرقم الذي يقيس نسبة التبادل بين النقود وكافة السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها في نقاط معينة من الزمن " (Finney & Miller, 1974: 76) ، من خلال التعريف أعلاه يمكن القول، إن الرقم القياسي للأسعار هو العلاقة بين سعر النقود وأسعار السلع والخدمات، وهو مؤشر مهم يدلنا

على مقدار الارتفاع في مستوى الأسعار من جهة ومقدار الانخفاض في القوة الشرائية للنقود من جهة أخرى .

وأن إنشاء رقم قياسي يتطلب اخذ جميع أسعار السلع والخدمات وهذه العملية تتطلب وقتاً كبيراً وهي غير ممكنة لذا يتم تجميع السلع والخدمات في وحدات متجانسة ويؤخذ وزناً لكل سلعة أو خدمة في مجموعة غير أن إعطاء الوزن يمثل مشكلة أخرى وكذلك مشكلة نوعية الأسعار الحكومية أم أسعار القطاع الخاص وإزاء هذه المشاكل يوجه انتقاداً رئيسياً إلى هذه الأرقام بأنها لا تظهر الارتفاع الحقيقي للأسعار لعدة أسباب منها مرور فترة زمنية بين أعداد الأرقام القياسية وبين ارتفاع الأسعار من جديد وتستند إلى إحصاءات حكومية غير دقيقة (المهدي، 1978:119). ولغرض بناء الأرقام القياسية وضع الكتاب والباحثون عدة صيغ منها صيغة (Laspeyres formula) ، والتي تقوم على أساس مقارنة كميات سنة الأساس بالأسعار الجارية مع نفس الكميات بأسعار سنة الأساس.

ومن الصيغ الأخرى صيغة (Pasch formula) ، وتقوم على أساس مقارنة كميات سنة المقابلة بالأسعار الجارية مع نفس الكميات بأسعار سنة الأساس . ومن الجدير بالذكر أن هناك عدد من الأرقام القياسية للأسعار عامة ومتخصصة وسوف يعرضها الباحث بشيء من الإيجاز وكما يلي :

أ- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) : consumer price index

ب- الرقم القياسي لأسعار الجملة (WPI) : Wholesale price index

ت- المخفض الضمني للنواتج القومي الإجمالي (GNPID) :

gross national product implicit deflator

ث- الرقم القياسي لتكاليف الاستثمار (Investment cost index)

ج- الرقم القياسي المؤلف لتركيبية الكلفة : (composite construction cost index)

أ - الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) :

يعد من الأرقام القياسية الشائعة ، ويحسب عن طريق أسعار سلة من السلع والخدمات ، التي يوجه المستهلكون قوتهم الشرائية نحوها ، ويمثل هذا الرقم الاتجاه الفعلي لارتفاع مستوى الأسعار ، ويمكن بواسطته قياس الانخفاض في القوة الشرائية .

ومن المآخذ على هذا الرقم أنه لا يأخذ بعين الاعتبار نوع أو جودة السلعة أو الخدمة ولا أنماط المستهلكين ، ويمكن أن يحسب على أساس أسعار محددة من الدولة ، وهي لا تعكس الأسعار الفعلية

للسوق ، يقوم الجهاز المركزي للإحصاء في العراق ببناء هذا الرقم القياسي على وفق صيغة (Laspeyres) ، وكما يأتي :

أجمالي أسعار سنة المقابلة x كميات سنة الأساس

أجمالي أسعار سنة الأساس x كميات سنة الأساس

ب - الرقم القياسي لأسعار الجملة (WPI) :

يعد هذا الرقم احد المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها كمقياس للتضخم ، ويمكن ان يحسب باستعمال الصيغتين اللتين وردتا أنفا (Laspeyres and pasch) .

ويعاب على الأرقام القياسية لأسعار الجملة ، أنها ذات وعاء محدود جداً ، لأنها لا تتضمن كل السلع المنتجة محليا والمستوردة المتاحة لمواجهة الطلبات الوسيطة والنهائية ، ولا يعكس التغيرات في تكاليف المعيشة بالكامل لعدم شموله للكثير من فقرات الأنفاق الأسري .

ج - المخفض الضمني لأسعار الناتج القومي الإجمالي (GNPID) :

وهو من الأرقام القياسية الشاملة ، اذ إنه يتضمن جميع السلع والخدمات التي يتم تبادلها في كل القطاعات الاقتصادية ، وبذلك يتم حسابه على أساس قسمة إجمالي الناتج القومي بالأسعار الجارية على إجمالي الناتج القومي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس) وكما في الصيغة التالية (Bowen & Starr, 1983 : 619) :

الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (أسعار المدة الحالية)

الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار مدة الأساس)

وتكمن أهمية هذا المقياس أنه يكون عاماً وشاملاً ويمكن تطبيقه والاعتماد عليه من دون تحفظات لأنه يعكس الواقع الحقيقي ، وبذلك يعد من أكثر الأرقام القياسية تمثيلاً لاتجاهات الأسعار في الاقتصاد .

د- الرقم القياسي لتكاليف الاستثمار (ICI) :

بما أن رأس المال الثابت عنصر أساس في عملية التنمية الاقتصادية، لذا فانه من المهم جداً معرفة ما إذا كانت الزيادة في الأنفاق الاستثماري ناتجة عن زيادة حقيقية في تكوين رأس المال الثابت أم عن ارتفاع في تكاليف الاستثمار، ولا يمكن لتكاليف المواد الإنشائية ورقمها القياسي أن يشكل مقياساً لتكاليف الاستثمار ، لأنها لا يشملان المكائن والآلات والأجور ، لذا من الضروري وضع رقم قياسي ضمني لتكاليف الاستثمار، عن طريق حساب نسبة تكوين رأس المال الإجمالي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة.

ويتضح من دراسة مزايا وعيوب كل رقم من الأرقام القياسية المذكورة آنفاً ، أنخفض الضمني للنتائج القومي الإجمالي (GNPID) يعد أفضلها وذلك لشموله لكل السلع والخدمات على مستوى الاقتصاد القومي .

ألا أن الباحث سوف يستعمل الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي تم تبنيه من مجلس معايير المحاسبة المالية رقم (33) ، إذ يشير (علاوي) إلى أنه يتفق تماماً مع ما ذهب إليه البعض في اعتبار أن القوة الشرائية لوحدة النقد يجب أن تكون تلك التي تخص مستعملي القوائم المالية ، لأن هدف المحاسبة هو توفير معلومات مفيدة لترشيد قراراتهم الاستثمارية ، فمعظم مستعملي القوائم المالية هم مستثمرون يوظفون أموالهم على أمل أن يحصلوا على أموال إضافية لشراء سلع وخدمات استهلاكية ، وعليه يجب استعمال الرقم القياسي لأسعار المستهلك (علاوي، 1983:23) .

2-2-5: ظاهرة التضخم في العراق

إن التضخم من الظواهر الاقتصادية الخطيرة التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي بشكل عام ، وإن الاقتصاد العراقي ليس بمنأى عن هذه الظاهرة ، إذ إنه يتعرض لها شأنه شأن أي اقتصاد في بلدان العالم ، وقد تمت دراسة هذه الظاهرة من قبل العديد من الاقتصاديين والباحثين ، وقد استنتجوا أن العراق قد واجه نسبة ارتفاع بسيطة في الأسعار في عام 1966 ولكن ازدادت هذه النسبة بعد تأميم النفط بحيث تجاوزت الحد المعتاد ، وإن ظاهرة التضخم في العراق ظاهرة مركبة ، أي أنها لم تنشأ بسبب عامل واحد فقط كالزيادة في أسعار النفط أو الزيادات الكبيرة في كمية النقود ، بل إنها ظاهرة ترتبط بمجموعة عوامل نقدية وحقيقية في مقدمتها الاختلالات الهيكلية في القطاع الإنتاجي والزراعي والصناعات التحويلية . وإن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار يأخذ مظهرين الأول تضخم حقيقي يتضح من خلال أسعار السلع والخدمات القطاع الخاص والثاني تضخم مكبوت من خلال تقييد أسعار السلع والخدمات للمؤسسات الحكومية والدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية (الجواوي، 1989:15) ، وإن زيادة الطلب وخصوصاً الاستهلاكي ومحدودية العرض الناجم عن النقص في المعروض السلعي الذي لم يستطع الإنتاج المحلي تغطيته في ظل عدم وجود منافسة بالمعنى الكامل ، ووجود زيادة في كمية النقود في التداول عن الحاجة الفعلية ووفرة المعروض السلعي غير المحلي ، الذي يستورد بأسعار عالية أساساً ، كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (وحدة القياس) في الكشوفات المالية ، ومدى تعبيرها عن الوضع المالي لأنها تضم وحدات نقدية غير متكافئة في قوتها الشرائية وانخفاض قيمة النقود التي تتعامل بها كوحدة قياس في الكشوفات المالية ومدى تعبيرها عن الوضع المالي لأنها تستعمل وحدات نقد غير متكافئة في قوتها الشرائية .

وان السبب الحقيقي والجوهري الذي يقف وراء ارتفاع الأسعار وبشكل متصاعد ومستمر خلال المدة 1990-2000 هو العدوان الثلاثيني بكل أشكاله العسكرية والنفسية والسياسية والاقتصادية. ويعد العدوان الاقتصادي والمتمثل بالحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق عام 1990 والذي تسبب في حدوث خلل كبير بين العرض الكلي للسلع والخدمات والطلب الكلي عليها. وقد استفحلت ظاهرة التضخم في العراق بعد التغيير الذي حصل في سنة 2003 نتيجة تخريب البنى التحتية واستشراء حالات الفساد الإداري والمالي ، وما نتج عن ذلك من زيادة المعروض النقدي مقابل توقف المعامل الإنتاجية كل ذلك أدى إلى تفاقم مشكلة التضخم في العراق . ويمكن الاستدلال على وجود التضخم في العراق من خلال الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق من سنة 1971 إلى سنة 2005 ويوضح الجدول رقم (1) .

- تم احتساب معدل التضخم بموجب الصيغة التالية :

$$\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنة الحالية} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة سابقة}}{100} \times \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة سابقة}$$

جدول رقم (1)

تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للسنوات 1971-2005

السنوات	الرقم القياسي	الرقم القياسي 1993=100	متوسط الأرقام القياسية	معدل التضخم السنوي * %
1971	121	4.6	4.4	3.6
1972	127.3	4.9	4.75	5.2
1973	133.5	5.1	5	4.9
1974	144.6	5.5	5.3	8.3
1975	158.2	6.1	5.8	9.4
1976	174.6	6.7	6.4	10.4
1977	145.3	5.6	6.15	-16.8
1978	153.4	5.9	5.75	5.6
1979	173.2	6.6	6.25	12.9
1980	199.5	7.6	7.1	15.2
1981	249.2	9.5	8.55	24.9
1982	158	6.1	7.8	-36.6
1983	177.1	6.8	6.45	12.08
1984	190.9	7.3	7.05	7.8
1985	199	7.6	7.45	4.2
1986	201.6	7.7	7.65	1.3
1987	229.8	8.8	8.25	13.9
1988	278.9	10.7	9.75	21.4
1989	296.4	11.4	11.05	6.3
1990	-	6.3	8.85	-44.4
1991	-	17.7	12	180.9
1992	-	32.5	25.1	83.6
1993	-	100	66.25	207.6
1994	-	548.5	324.25	448.5
1995	-	2672.9	1610.7	387.3
1996	-	2242.1	2457.5	16.1
1997	-	2759.2	2500.65	23.06
1998	-	3166.7	2962.95	14.8
1999	-	3565	3365.85	12.6
2000	-	3742.5	3653.75	4.9
2001	-	4355.3	4048.9	16.4
2002	-	5196.6	4775.95	19.3
2003	-	6943.5	6070.05	33.6
2004	-	8815.6	7879.55	26.9
2005	-	12073.8	10444.7	36.9

المصدر وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، العمودين (4,5) من إعداد الباحث

المبحث الثالث

النماذج المحاسبية لمعالجة اثر التغير في المستوى العام للأسعار

2 - 3 - 1 : نشوء محاسبة التغير في المستوى العام للأسعار وأسبابها وأهميتها أولاً - نشوء محاسبة التضخم:

إن المحاسبة جزء من البيئة الاقتصادية، وتكتسب أهميتها من خلال ما تقدمه من منافع لأفراد المجتمع على شكل معلومات محاسبية، وعلى المحاسبة أن تساير التطورات، وإلا تصبح عاجزة عن أداء دورها كعلم اجتماعي تطبيقي. وأن أول التحديات التي واجهتها المحاسبة، ظهرت أبان الثورة الصناعية وما رافقها من تطورات، تمثلت بظهور الشركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة وما ترتب عليه من ظهور الحاجة إلى معلومات تفصيلية عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها، من قبل أطراف عديدة لعل من أهمها المستثمرين والدائنين الحاليين والمرقبين.

ولكي تواكب المحاسبة التغيرات البيئية المتمثلة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها لا بد لها أن تواكب هذه التغيرات وان تستجيب للحاجات المستجدة بسبب تلك التغيرات.

ومن اهم المتغيرات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد العالمي بصفة عامة هي تلك التي تتمثل بمشكلة التضخم التي شهدها الاقتصاد في الربع الأول من القرن المنصرم، وما زالت هذه المشكلة تتفاقم بشكل كبير ملقية بظلالها على المحاسبة، التي لا بد أن تتصدى لهذه المشكلة بأساليب ووسائل متعددة.

وعلى الرغم من ظهور مشكلة التضخم في الربع الأول من القرن الماضي إلا أنها قديمة بقدم النقود ذاتها، بل تمتد جذورها إلى ما قبل اكتشاف النقود. ويعد (Middleditch) أول من أثار مشكلة التضخم في الولايات المتحدة الامريكية عام 1918، إذ إنه أشار إلى أن القيمة الحقيقية لوحدة النقد لا تقاس بما تساويه، لكنها تقاس بما يمكن أن تحصل عليه من سلع وخدمات، وإنها تنخفض عند ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وفي عام 1936 نشر (Sweeny) كتاب المحاسبة المستقرة (stablizing accounting) ، كمقدمة لمعالجة التغير في المستوى العام للأسعار، (Wilcox 1966:323) وفي عام 1961 درس مجلس المبادئ المحاسبية (APB) مشكلة التغير في المستوى العام للأسعار ونتج عن هذه الدراسة بحوث محاسبة رقم 6 التي أوصت بوجود الإفصاح عن تأثيرات التغيرات في المستوى العام للأسعار بكشوفات تكميلية.

وفي عام 1969 اصدر مجلس مبادئ المحاسبة نشرة اصدار رقم 3 الذي أوضح فيه إجراءات مفصلة لتعديل الكشوفات المالية ، لتعكس التغيير في المستوى العام للأسعار ، ولم تقتصر الدراسات والبحوث التي تضمنت تغيير المستوى العام للأسعار وأثره على الكشوفات المالية على الولايات المتحدة الاميركية وإنما امتدت إلى بلدان أخرى.

ففي ألمانيا صدر توجيه من اللجنة الفنية للمجمع الألماني بخصوص المحافظة على القيمة الجارية لحقوق الملكية في المشروعات، وذلك عام 1975 وتأثير ذلك على صافي الربح نتيجة حساب كلفة المبيعات على أساس الكلفة الاستبدالية في تاريخ البيع، وكذلك في هولندا اصدر المجمع الهولندي عام 1977 والتي يتم بموجبها إعداد الميزانية على أساس القيمة الجارية مع بيان التكلفة التاريخية ويتم إعداد كشف الدخل على أساس القيمة الجارية إلى جانب التكلفة التاريخية(شركس، 1983: 21) .

أما في استراليا فقد صدر توجيه بأعداد القوائم المالية على أساس التكلفة الاستبدالية، وفي كندا صدر تقرير لجنة اونتاريو عن محاسبة التضخم ، الذي تعد بموجبه كشوفات إضافية بجانب الكشوفات الرئيسية .

كما أن اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية (I A S C) خصصت ثلاثة معايير لمعالجة التضخم وهي على التوالي : معيار رقم 6 عام 1977 ، و معيار رقم 15 عام 1981 والمعيار رقم 29 عام 1989 ، الذي عدل مرة أخرى عام 2000 (مطر، 2004 : 152).

ثانيا - أسباب الحاجة الى محاسبة التضخم:

يتمثل القلق المتزايد من قبل مستعملي البيانات المحاسبية، في عدم واقعيتها ومسايرتها للظروف التي تتغير فيها مستويات الأسعار، وخصوصا في أوقات التضخم . وبسبب اعتماد متخذي القرارات على كشوفات مالية معدة على أساس التكلفة التاريخية ، التي تبتعد عن التكلفة الجارية بسبب تغير القوة الشرائية للنقود ، وكذلك مسألة توزيع الأرباح والمحافظة على رأس المال والطاقة التشغيلية ، كل ذلك دفع المحاسبين إلى تقديم كشوفات إضافية بالأسعار الجارية أو التكلفة التاريخية المعدلة لتسهيل مهمة اتخاذ القرارات بصورة حكيمة وبدون تضليل ، ويمكن إدراج مجموعة من الأسباب التي دفعت المحاسبين إلى اعتماد محاسبة التضخم(حمو، 1985 : 55):

1 - أن التكلفة التاريخية هي منهج رئيس في تسجيل العمليات ، وهي غير ملائمة للواقع الحالي وخاصة في أوقات عدم ثبات الأسعار.

2 - ضعف البيانات المعدة على أساس التكلفة التاريخية والمقدمة إلى المستعملين الخارجيين والداخليين ، لأنها غير واقعية ومظلمة ، وبالتالي تكون غير ملائمة لاتخاذ قرارات رشيدة.

3 - إن اغلب دول العالم تعاني من ظاهرة التضخم وتغير الأسعار من فترة إلى أخرى وذلك تبعاً لعوامل اقتصادية واجتماعية، وعلى هذا الأساس تتغير القوة الشرائية للنقد وهي وحدة القياس المحاسبي التي يفترض بها أن تكون ثابتة نسبياً.

4 - تقوم الوحدة الاقتصادية بعمليات مختلفة خلال السنة وتكون القوة الشرائية للنقود غير متساوية، وبذلك تكون الأرقام المعبرة عن تلك الحالات غير متجانسة .

5- أن الغرض المركزي للمحاسبة كما أوضح (Littleton)، هو إجراء المقابلة الدورية بين الكلف والإيرادات، لذا فإن هذه المقابلة في ظل التغير في المستوى العام للأسعار تكون غير حقيقية بسبب عدم تجانس الوحدات في طبيعة مفردات المقابلة.

6 - يظهر الدخل أكثر من الدخل الحقيقي، لأن الكلف التي تحملتها الوحدة الاقتصادية بقوة شرائية أكبر من القوة الشرائية لنقود الإيرادات.

7- عدم تجانس المبالغ الواردة في الكشوفات المالية.

8 - عدم إمكانية إجراء المقارنة بين الكشوفات.

9- عدم إظهار المركز المالي بصورة صحيحة وذلك نتيجة عدم التجانس بين الوحدات النقدية لعناصر المركز المالي لذا فإن للتضخم تأثيراً سلبياً على قائمة المركز المالي إذ أنها لا تعبر عن القيمة الاقتصادية لعناصر المركز المالي.

10 - التأثير السلبي على القرارات الإدارية والسياسات المالية للوحدة الاقتصادية. وأن خطط السياسات والقرارات التي تتخذها الوحدة الاقتصادية تعتمد على المعلومات التي تظهرها الكشوفات المالية، ومما لا شك فيه أن المعلومات التي تظهرها تلك الكشوفات والمعدة على أساس التكلفة التاريخية تكون غير واقعية ولا تعبر عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها بشكل سليم، وبالتالي أن القرارات التي تتخذ على أساسها هي الأخرى تكون غير سليمة ، مثال على ذلك ان قرارات التسعير تعتمد بشكل أساس على تكاليف الإنتاج التي يظهرها كشف الصنع وأن هذه التكاليف المعدة على أساس التكلفة التاريخية لا تعبر عن التكلفة الاقتصادية لها مما ينعكس على قرار التسعير الذي هو الأخر سوف يكون غير واقعي وبالتالي ينعكس سلباً على الوحدة الاقتصادية ووضعها التنافسي في السوق .

و مما سبق يرى الباحث أن إعداد الكشوفات المالية على أساس التكلفة التاريخية يفقدها جزءاً كبيراً من قيمتها وأهميتها، لذا فإن الانتقادات الموجهة إلى الكلفة التاريخية أدت إلى ظهور وجهات نظر للمطالبة بأساليب جديدة يتم إعداد الكشوفات بموجبها وخاصة في فترات التضخم .

ثالثاً - أهمية محاسبة التضخم:

تتبع أهمية محاسبة التضخم من أنها تقرب الصورة الاقتصادية لمنشأة الأعمال من الواقع ، وتعالج الخلل في الاعتماد على التكلفة التاريخية في سجلات الوحدة الاقتصادية وفي إعداد الكشوفات المالية على أساسها .

و أن المعلومات المعدة وفق محاسبة التضخم تكون أكثر واقعية في عرضها للمركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها وبالتالي المحافظة على رأسمالها وطاقتها التشغيلية من الاستنزاف (الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين، 1985:107) .

2 - 3 - 2 أساليب معالجة اثر التضخم على الكشوفات المالية

نظراً للانتقادات الموجهة إلى الكشوفات المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية ، لذا لا بد من البحث عن الطرق البديلة التي يتم بموجبها معالجة العيوب المرتبطة بها ، أما بشكل جزئي أو كلي. ومن هذا المنطلق ظهرت العديد من الآراء ووجهات النظر المتعلقة بكيفية معالجة أثر التضخم على الكشوفات المالية، ويمكن تقسيم هذه الآراء إلى مجموعتين.

أولاً: معالجات جزئية :

تتمثل المعالجة الجزئية بتعديل عنصر معين أو مجموعة عناصر، في محاولة للتغلب على آثار التضخم على الكشوفات المالية ، وما يترتب عنها من مشاكل متعددة، فقد يلجأ قسم من المحاسبين إلى اتخاذ بعض الإجراءات المحاسبية، التي تساهم في الحد من تضخيم أرباح النشاط الاقتصادي، ومنها (أبو زيد، 2005: 396) :

أ- معالجة اندثار الأصول الثابتة:

إن الاندثار السنوي للأصول الثابتة في ظل التضخم ، لا يمثل التكلفة الحقيقية لما يندثر من الأصول الثابتة مما ينعكس سلباً على موضوعية صافي دخل النشاط. وقد حاول المحاسبون معالجة هذه المشكلة بشكل جزئي بإحدى الطريقتين (أبو زيد، 2005: 396) :

1 - طريقة القسط المتناقص(الاندثار المتسارع):

تهتم هذه الطريقة بمعالجة اثر التضخم على الأصول الثابتة ، وذلك من خلال حساب قسط اندثار اكبر للأصل الثابت في السنوات الأولى من عمره الإنتاجي، اذ يكون أثر التضخم أقل في هذه الفترة، ويتم احتساب اندثار أقل في السنوات المتبقية من عمر الأصل وبذلك يكون تأثير التضخم قليلاً بسبب تناقص تكلفة الأصل الخاضعة للاندثار ، أما عندما يزداد تأثير معدلات التضخم فإن تأثيره يكون ضئيلاً على كشف الدخل، وذلك لضالة المبلغ المتبقي من كلفة الموجود الثابت (R.S.Gynther,1966: 129).

ويعاب على هذه الطريقة في حساب الاندثار، أنها تخفض أرباح الوحدة الاقتصادية عن المستوى الحقيقي لها في السنوات الأولى من العمر الإنتاجي في حالة عدم وجود التضخم، أو وجوده بنسبة متدنية، وتزيدها في نهاية العمر، مما يعطي معلومات مضللة عن حقيقة نشاط الوحدة الاقتصادية.

2 - إعادة تقييم الأصول الثابتة :

يتم تعديل تكلفة الأصل باستخدام التكلفة الاستبدالية، أو التعديل بالرقم القياسي العام. ففي حالة استعمال التكلفة الاستبدالية للأصل الثابت وحساب الاندثار على أساس هذه التكلفة، يحمل كشف الدخل بالفرق بينه وبين الاندثار المحتسب على أساس الكلفة التاريخية، ويحول إلى حساب احتياطي زيادة الكلفة الاستبدالية (Edward, 1966: 327). ويظهر الأصل في الميزانية بالتكلفة التاريخية، أما التعديل باستخدام الأرقام القياسية العامة، فيتم تعديل كلفة الموجود باستعمال الرقم القياسي العام، واحتساب الاندثار على أساس الكلفة التاريخية المعدلة، ويحمل كشف الدخل بالفرق بينه وبين الاندثار محتسباً على أساس الكلفة التاريخية المعدلة يرحل إلى حساب احتياطي زيادة التكلفة التاريخية وتظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة التاريخية في الميزانية، وأحياناً بالكلفة المعدلة مع مخصص الاندثار المتراكم الخاص بها (Accounting Research.S.1966: 45).

ب- طريقة مايرد أخيراً يصرف أولاً: (LIFO)

تهتم هذه الطريقة بمعالجة أثر التضخم في كشف الدخل، وأن استعمال هذه الطريقة يقلل من أثر التضخم في تكلفة المواد والبضاعة الجاهزة والمصنعة والنصف مصنعة المستخدمة، وبالتالي تقليل أثر التضخم في كشف الدخل، حيث أنه يتم تحميل كشف الدخل بأسعار الوجبات الأخيرة من البضاعة الداخلة، والتي تكون كلفتها مقاربة للكلفة الجارية ومن عيوب هذه الطريقة أنها قد لاتلائم طريقة صرف المواد من جهة وإظهار تكلفة بضاعة آخر المدة بأقل من قيمتها من جهة أخرى.

ج- المخزون:

يتم تعديل تكلفة البضاعة المباعة أو المستخدمة على أساس التكلفة الاستبدالية أو باستعمال الرقم القياسي المتخصص، وبهذا يتم تقليل أثر التضخم على كشف الدخل والفرق بين التكلفة التاريخية وتكلفة الاستبدال يحول إلى حساب احتياطي الخاص بالتكلفة الاستبدالية.

ح- تكوين الاحتياطيات (Creation of Reserves)

إن أحد الحلول المقترحة لحل مشكلة التضخم هو تحويل جزء من الأرباح القابلة للتوزيع إلى احتياطي سنوي يسمى باحتياطي التضخم. وان التبرير من مؤيدي هذه الطريقة هو التأكد من عدم المبالغة في توزيع الأرباح، وكذلك لتغطية أو تمويل الزيادة في تكاليف استبدال الأصول. ومن توصيات لجنة البحوث في معهد المحاسبين القانونيين الكندي (ICA) بضرورة إعادة احتساب

الأرباح بتعديلها وفقاً لتغيرات المستوى العام للأسعار. وان الاختلاف بين الربح التقليدي والربح المعاد احتسابه يحول إلى احتياطي تضخم (Inflation Reserve). وقد استعملت هذه الطريقة بشكل واسع في كل من استراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك في المملكة المتحدة (احمد، 2006: 59).

ومما سبق يرى الباحث أن الوحدة الاقتصادية تستطيع المحافظة على طاقتها الإنتاجية من خلال تحويل جزء الأرباح القابلة للتوزيع إلى احتياطي، لان المبالغة في توزيع الأرباح في فترات التضخم يعد استهلاكاً لجزء من رأس المال. ويعاب على هذه الطريقة الجزئية في التعديل، أنها تعدل بعض بنود كشف الدخل وتهمل تعديل عناصر المركز المالي، بالإضافة إلى إهمالها للمكاسب والخسائر الناجمة عن تغير القوة الشرائية للنقود.

ثانياً: معالجات شاملة:

بموجب هذه الطريقة يتم تعديل كافة فقرات الكشوفات المالية، إذ نجد أن المعالجات الشاملة قد وفرت لنا حلاً جذرياً لهذه المشكلة. إذ وفق هذه المعالجات قد تعددت المداخل المحاسبية لمعالجة هذه المشكلة، فمنها ما اخذ معالجة التغير في المستوى العام للأسعار، ومنها ما اخذ معالجة التغير في المستوى الخاص للأسعار، وأخرى جمعت بين المدخلين السابقين، وتوجد عدة مداخل وهي:

أ- مدخل التكلفة التاريخية المعدلة:

يتم تعديل فقرات الكشوفات المالية في ضوء التغيرات في المستوى العام للأسعار وبموجبها يتم المحافظة على رأس المال الاسمي. وهذه الكشوفات المعدلة بالمستوى العام للأسعار تكون مصممة على مفهوم المحافظة على القوة الشرائية للنقد (Belkaoui, 2000: 420).

ب- مدخل التكلفة الجارية:

تتم معالجة التغير بالأسعار الخاصة للوحدة الاقتصادية وبموجبها تتم المحافظة على رأس المال على أساس الطاقة التشغيلية أو القدرة على إنتاج السلع والخدمات (Kieso & weygandt, 1986: 1129).

ج - محاسبة التكلفة الجارية / القوة الشرائية الثابتة:

تجمع هذه الطريقة بين المدخلين السابقين، وتعكس التقييم بالكلفة الجارية على أساس القوة الشرائية الثابتة لوحدة النقد (Smith, jay, & skousen, 1987: 1115).

وسوف يدرس الباحث الطريقتين الثانية والثالثة بشيء من الاختصار، والتوسع في عرض الطريقة الأولى وذلك لاستعمالها في الجانب العملي من الرسالة.

مدخل التكلفة التاريخية المعدلة: (Adjusted historical cost approach)

اشرنا سابقا إلى أن محاسبة التكلفة التاريخية تعتمد في تسجيل العمليات المحاسبية على فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد ، ألا أن التضخم أدى إلى انهيار هذا الفرض وان المعلومات التي تعد على أساس محاسبة التكلفة التاريخية تفقد خواصها النوعية الأساسية ، ولا يمكن الاعتماد عليها في إجراء أساليب التحليل المختلفة ، لان الوحدات غير متجانسة، لذا لابد من توحيد وحدات القياس على أساس قدرتها الشرائية والذي يعرف بموجب هذا المدخل باسم المحاسبة على أساس القوة الشرائية الثابتة CPP (Kieso&weygandt, 1995: 1123) ، اذ إن الأثر الإجمالي للتغير في المستوى العام للأسعار يصيب جميع القطاعات، ويؤدي إلى خفض القوة الشرائية لوحدة القياس المحاسبي (النقود)، لذا فان هدف محاسبة القوة الشرائية الثابتة هو لتحويل المبالغ المقاسة بوحدة النقد إلى وحدات نقدية ذات قوة شرائية متساوية، وبالتالي تصبح أكثر منطقية، وتعكس بشكل أفضل المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها.

عرف مدخل محاسبة القوة الشرائية الثابتة (CPP) على انه أسلوب من الأساليب المحاسبية الذي يحاول إزالة التأثيرات السلبية لتغير المستوى العام للأسعار عن طريق تعديل كافة الحسابات والتعبير عنها بوحدة نقدية ذات قوة شرائية موحدة(البشتاوي، 1996: 46).

لذا لابد من الأخذ بنظر الاعتبار التغير في القوة الشرائية للنقود عند تحضير الحسابات الختامية، وعمل التسويات اللازمة لإظهار المركز المالي ونتائج الأعمال للوحدة الاقتصادية بصورة اقرب للحقيقة(جربوع وحلس، 2002: 267)

1- خطوات تعديل القوائم المالية:

إن تعديل القوائم المالية التاريخية لتحويلها إلى قوائم مقاسة بوحدة نقدية ذات قوة شرائية عامة يتطلب أتباع الخطوات التالية(العبدالله ، 2009: 338) :

- * توفر مجموعة كاملة من القوائم المالية التاريخية.
- * توفر مجموعة من الأرقام القياسية تغطي الفترة الزمنية بدأ من تاريخ نشوء أقدام بند مالي في القوائم المالية وحتى احدث تاريخ في القوائم المالية.
- * تصنيف بنود القوائم المالية إلى بنود نقدية وغير نقدية.
- * تعديل البنود غير النقدية بواسطة معامل تعديل.
- * حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية الناجمة عن الاحتفاظ بالبنود النقدية.

2- المشاكل المترتبة على تطبيق هذا الانموذج

وعلى الرغم من أهمية محاسبة القوة الشرائية الثابتة في معالجة أخطاء القياس في الانموذج التقليدي على أساس التكلفة التاريخية إلا أن تطبيق هذا الانموذج يواجه المشاكل الآتية (الفضل وآخرون، 2002: 21) :

وفي مايلي عرض لهذه المشاكل تمهيدا لغرض تطبيق هذا الانموذج

(أولاً) - اختيار الرقم القياسي المناسب لتعديل القوائم المالية:

سبق وان ذكر الباحث انه يقصد بالرقم القياسي هو النسبة يمكن عن طريقها تحديد العلاقة بين قيمة النقود في مدة زمنية معينة (سنة القياس) وقيمتها في مدة زمنية أخرى تسمى (سنة الأساس) . على سبيل المثال لو افترضنا أن سعر سلعة (X) في بداية عام 2007 هو 1000 دينار وان سعرها في نهاية السنة أصبح 1500 دينار فان الرقم القياسي لهذه السلعة 150% وهذا يعني ارتفاع سعر السلعة من 100% إلى 150% وعلى الرغم من سهولة احتساب الأرقام القياسية، إلا انه هناك مشكلتين في اختيار الرقم وهما وجود العديد من الطرق لاختيار الرقم القياسي (طريقة لاسبير، وطريقة باش، وفيشر) ولكل طريقة ناتج معين وان اختلاف الطرق يعني اختلاف النتائج، مما يؤدي إلى حدوث فروق في احتساب الأرقام القياسية .

أضف إلى ما تقدم تعدد الأرقام القياسية (الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والرقم القياسي لأسعار الجملة، والرقم القياسي للمخفض الضمني لإجمالي الناتج القومي). وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية في بيانها رقم (33) في سنة 1979 باستعمال الأرقام القياسية للمستهلك (Smith&Skousen، 1987: 1103) .

وان طريقة استعمال الرقم القياسي لأسعار المستهلك لتعديل البنود تتم كما في المعادلة التالية:

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في تاريخ التعديل

مبلغ البند المراد تعديله x

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في تاريخ التسجيل

(ثانياً) - التمييز بين الفقرات النقدية وغير النقدية :

من الضروري عند تعديل القوائم التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية ، وذلك بسبب اختلاف طريقة معالجة كل منهما، فالفقرات النقدية والتي هي العناصر التي تتمثل بالأصول والالتزامات والتي تثبت أقيامها الاسمية بشكل نهائي وقطعي بقيم معينة لا تتغير بتغير قيمة وحدة النقد، إذ يعبر عنها بوحدة القياس النقدي الجارية، ولا تحتاج إلى تعديل.

أما الفقرات غير النقدية فيجب تعديلها عند إعداد الكشوفات المالية لكي تعبر عن وحدات نقدية لها نفس القوة الشرائية . ولغرض تسهيل عملية التمييز، لا بد من معرفة خصائص هذه العناصر، إذ تتمثل البنود النقدية في حقوق تعاقدية بتحصيل أو سداد مقدار ثابت من النقدية، وتضم كلا من الحسابات النقدية، والمدنيين، وأوراق القبض، وبعض الأوراق السوقية، مثل السندات التي من المتوقع الاحتفاظ بها لغاية تاريخ الاستحقاق ويتم استرجاعها بعدد ثابت من وحدات النقد.

(Smith and Skovsen, 1984:914) ، وتضم الالتزامات النقدية حسابات الدائنين وأوراق الدفع والمستحقات من الأجور والفوائد والتعهدات طويلة الأجل .

أما الأصول والالتزامات التي لا يتم تيوبيها كبنود نقدية فإنها توصف بأنها بنود غير نقدية، والتي تتغير أسعارها مع تغيرات المستوى العام للأسعار، ومن أمثلة البنود غير النقدية (المخزون، الأصول الثابتة، الأصول غير الملموسة، حقوق ملكية) .

وقد وصف (Sweeny) العناصر النقدية أنها العناصر التي تشمل على الموجودات والمطلوبات التي أسست قيمتها الاسمية بشكل نهائي وقطعي بقيم معينة لا تتغير بتغير قيمة وحدة النقد .

أما (Heath) فقد ميز بين العناصر النقدية وغير النقدية وكما يلي (Heath, 1972:467) :
الموجودات النقدية: هي تلك الموجودات التي يكسب أو يخسر مالکها قوة شرائية في أثناء الانكماش أو التضخم نتيجة التغير في المستوى العام للأسعار، وتتضمن العملات المحتفظ بها للوحدات النقدية والمطالبات المثبتة بصيغة الوحدات النقدية ويعبر مصطلح المطالبات عن الوحدات النقدية بواسطة عقد أو حكم قانون أو سلطة تشريعية أو تقرير أداري من قبل دوائر الحكومة مثل المصارف والمدنيين .

أما المطلوبات النقدية: أي الالتزام بدفع مبلغ ثابت من الوحدات النقدية.
أما العناصر غير النقدية: فيعتمد تمييزها على أن أسعارها تتغير تبعاً للمستوى العام للأسعار. وقد اشار الشيرازي إلى أن العناصر غير النقدية، لا تمثل حقوقاً في عدد ثابت من الوحدات النقدية. وإنما تختلف باختلاف مستوى أسعارها، ولذلك تحتاج إلى تعديل حتى يتم التعبير عنها جميعاً بوحدات نقدية تعبر عن القوة الشرائية السائدة في تاريخ أعداد الكشوفات المالية (الشيرازي، 1990: 496).

وقد ذكر (Kieso) بأنها عبارة عن فقرات تتغير أسعارها بين فترة وأخرى بشكل يتناسب مع التغيرات في المستوى العام للأسعار، ومعبّر عنها بشكل وحدة نقدية.

(Kieso and Weygandt, 1998:1372)

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في وضع أسساً للتمييز بين العناصر النقدية وغير النقدية نلاحظ أن هناك بعض الفقرات تثير الجدل، على سبيل المثال أن الاستثمار بالسندات إذا كان يقصد به لغرض المضاربة تعتبر عنصراً غير نقدي بسبب عدم ثبات عدد الوحدات الشهرية أما إذا كان شرائها بقصد الاحتفاظ بها، تعتبر عنصراً نقدياً وكذلك الحال بالنسبة للمصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المستلمة تظهر من العناصر النقدية لذا تعتبر العناصر نقدية أو غير نقدية باختلاف وجهة النظر حول طبيعتها فمثلاً إذا نظر إلى العملات الأجنبية على أنها سلعة لغرض المضاربة فهي موجودات غير نقدية، أما إذا نظر إليها على أنها عملات لا تختلف عن العملة المحلية تعتبر موجوداتاً نقدياً، لذا فإن الباحث يرى أن أساس التمييز بين العناصر النقدية وغير النقدية هو الغرض الأساسي من الاحتفاظ بالعنصر ويتم تعديل البنود غير النقدية وفق المعادلة المذكورة سابقاً.

وفي مايلي جدول يبين تصنيف الفقرات إلى نقدية وغير نقدية.

جدول رقم (2)

التمييز بين العناصر النقدية وغير النقدية

غير نقدية	نقدية	البند
		الأصول:
	*	السندات القابلة للتحويل إلى مبلغ ثابت من النقد
	*	الحسابات المدينة (المدينون وأوراق القبض)
	*	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
*	*	بضائع منتجة بموجب عقود ثابتة
	*	بضائع أخرى
	*	قروض الموظفين
	*	التامين المدفوع مقدما
	*	مصارييف الإعلان والإيجار المدفوعة مقدما
*	*	مدفوعات مقدمة أخرى
*	*	أوراق قبض طويلة الأجل
	*	ودائع إعادة التمويل
	*	حقوق في الشركات التابعة غير المندمجة
*	*	استثمارات ملكية في شركات تابعة غير مندمجة
	*	عوائد التقاعد والصناديق الأخرى تحت السيطرة
*	*	الممتلكات والمنشآت والمعدات
	*	النقد المقابل للتأمين على الحياة
*	*	التزامات الشراء
	*	المستحقات للموردين
*	*	براءة الاختراع والماركات
*	*	الشهرة
*	*	أصول غير ملموسة ومصارف مستحقة
	*	الالتزامات وحقوق الملكية:
	*	الحسابات الدائنة (الدائنون وأوراق الدفع)
	*	المصارييف المستحقة كالرواتب
*	*	بدل اجازات مستحقة
	*	التوزيعات النقدية المستحقة
	*	الالتزامات المستحقة بالعملة الاجنبية
*	*	التزامات البيع
	*	مقبوضات مقدمة من العملاء
	*	الخسائر المستحقة لالتزامات الشراء
	*	الدخل المستحق
*	*	ودائع محولة
	*	السندات وأدوات الدين الأخرى طويلة الأجل
	*	علاوات غير مطفأة للخصومات
	*	مقبوضات فوائد مقدمة على السندات و أوراق الدفع
	*	سندات قابلة للتحويل
	*	التزامات تقاعد مستحقة
	*	التزامات كفالات
	*	ضريبة دخل مستحقة دائنة
*	*	ضريبة استثمارات مستحقة دائنة
	*	أسهم ممتازة بقيمة نقدية اقل من القيمة الثابتة او سعر إطفاء معين
	*	أسهم ممتازة بقيمة مساوية لنقدية ثابتة أو سعر إطفاء معين
*	*	حقوق ملكية في أسهم عادية

Belkaoui,2000:427

(ثالثاً) - معالجة مكاسب وخسائر القوة الشرائية :

تنشأ مكاسب وخسائر القوة الشرائية لوحدة النقد عن حيازة العناصر النقدية خلال فترة التضخم الاقتصادي ، إذ تتحقق خسائر في القوة الشرائية بالنسبة لأرصدة الأصول ، بينما تتحقق مكاسب في القوة الشرائية لأرصدة المطلوبات النقدية في حالة التضخم والعكس يحدث في حالة الانكماش. إن العناصر النقدية لا يتم تعديلها، وإنما يتم احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية الناتجة عن الاحتفاظ بالعناصر النقدية في أوقات التضخم ويتم احتسابها وفق الخطوات الآتية:

أ - تحديد صافي الأصول النقدية في بداية الفترة (وذلك بطرح الأصول النقدية أول المدة من المطلوبات النقدية أول مدة بعد تحويلها إلى ما يعادلها من وحدات نقدية في نهاية السنة عن طريق ضربها في معامل التعديل.

ب - تعديل المقبوضات النقدية كافة خلال السنة بمعامل التعديل وإضافتها إلى الخطوة الأولى

ت - طرح التدفقات النقدية الخارجة من مجموع الفقرتين السابقتين بعد تعديلها بمعامل التعديل

ث- تحديد الفرق بين العناصر النقدية لآخر السنة (الأصول النقدية - المطلوبات النقدية) من المبلغ المتبقي من (أ+ب- ت) ليمثل الناتج مكاسب وخسائر القوة الشرائية.

إن النتيجة التي يتم الحصول عليها ضمن العمليات السابقة ستكون موجبة أو سالبة فإذا كانت موجبة يعني ذلك أن الوحدة الاقتصادية تكبدت خسائر نتيجة الاحتفاظ بأصول نقدية أكثر من المطلوبات النقدية.

أما إذا كانت النتيجة سالبة فهو بهذه الحالة يعتبر ربح إذ يمثل الزيادة في القوة الشرائية نتيجة الاحتفاظ بعناصر مطلوبات نقدية أكثر من الأصول النقدية.

ويرى الباحث أن الآراء قد اختلفت في تطبيق مبدأ التحقق على الأرباح والخسائر الناجمة عن الاحتفاظ بالعناصر النقدية وكيفية إظهارها في الكشوفات المالية، ويورد الباحث هذه الآراء وكما يأتي:

1 - أن هذه المكاسب والخسائر يجب الاعتراف بها على إنها جزء من صافي دخل المدة التي تغير خلالها المستوى العام للأسعار، ويجب التقرير عن هذه المكاسب أو الخسائر في بند مستقل في قائمة الدخل، نظراً لطبيعتها الخاصة، فهو معتمد من المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في دراسة بحوث المحاسبة رقم 6 لسنة 1963 وبيان مجلس مبادئ المحاسبة (APB) رقم 3 لسنة 1969 وهيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) في مسودة العمل لسنة 1974 وينسجم هذا الرأي مع مفهوم الدخل الشامل المعتمد من (FASB) (حلوة، 2003: 89).

2 - ويرى البعض الآخر معالجة خسائر المستوى العام للأسعار، في قائمة الدخل أما المكاسب فينبغي معالجتها في بنود رأس المال استناداً إلى محدد الحيطة والحذر. (العبده، 2009: 341)

- 3 - يرى أصحاب هذا الرأي معالجة كل مكاسب وخسائر القوة الشرائية مباشرة في بنود رأس المال لأنها لا تمت إلى العمليات الإنتاجية الطبيعية للوحدة الاقتصادية بصلة.
- 4- تضمين قائمة الدخل كلا من مكاسب وخسائر القوة الشرائية ، باستثناء مكاسب وخسائر القوة الشرائية للديون طويلة الأجل التي لا تظهر حتى يتم تحقيقها عند سداد الدين.
- 5 - تضمين قائمة الدخل، كلا من مكاسب وخسائر القوة الشرائية العامة عدا مكاسب البنود النقدية لحقوق الملكية (الأسهم الممتازة).(حلوه،2003:90)
- ويتضح مما تقدم تعدد الآراء في معالجة مكاسب وخسائر القوة الشرائية، ويؤيد الباحث الرأي الأول لأنه أكثر الآراء انتشارا وهو مقبول عموما من قبل غالبية المنظمات المهنية.
- وفي ما يأتي جداول لحساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية وتعديل كشف الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة المركز المالي .

جدول رقم (3)

مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية

RA	CF	HC	البيان
**+	الرقم القياسي آخر المدة/ أول المدة	**+	صافي العناصر النقدية أول المدة(الموجودات النقدية - المطلوبات النقدية)
-		-	
**	آخر /متوسط	**	+ كافة التدفقات النقدية خلال المدة
**	آخر/متوسط	**	- كافة التدفقات النقدية الخارجة خلال المدة
**+	آخر /آخر	**+	يضاف أو يطرح: صافي العناصر النقدية آخر المدة
**		**	مكاسب أو خسائر القوة الشرائية

المصدر : إعداد الباحث

+ تعني تحقق خسائر في القوة الشرائية للعناصر النقدية
_ تعني تحقق مكاسب في القوة الشرائية للعناصر النقدية

جدول رقم (4)
قائمة الدخل المعدلة وفق تغيرات المستوى العام للأسعار

RA	CF	HG	البيان
** * =	Xأخر/ متوسط	**	المبيعات
*** =	X آخر /متوسط	**	_ خصم ومردودات المبيعات
***		**	صافي المبيعات
			يطرح: كلفة البضاعة المباعة:
** * =	Xأخر/متوسط	**	مخزون أول المدة
** * =	Xأخر/متوسط	**	+كلفة البضاعة المصنوعة
*** =	Xحسب الحالة	**	مخزون آخر المدة*
***		**	كلفة البضاعة المباعة
***		**	مجمل الربح
*** =	Xأخر/ متوسط	**	يطرح:المصاريف التشغيلية
** * =	Xحسب الحالة	**	الاندثار * *
***		**	صافي الدخل قبل الضريبة
** * =	Xحسب الحالة	**	_ الضريبة ***
***		***	صافي الدخل بعد الضريبة
(**)			يطرح: خسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية
**			يضاف: أرباح القوة الشرائية للعناصر النقدية
**			صافي الربح المعدل

المصدر: إعداد الباحث

- * مخزون آخر المدة يعدل بضربه ب(أخر/ متوسط) إذا كانت الشركة تستعمل طريقة (LIFO) أو (W.A) في تقييم المخزون . أما إذا كانت الطريقة المتبعة هي (FIFO) فلا داعي للتعديل
- ** أما بالنسبة للاندثار :
- أما نعدل كلفة الموجود الأصلي ثم نضرب القيمة المعدلة X الاندثار
- او نعدل الاندثار المحتسب على أساس الكلفة التاريخية بضربه بمعامل تحويل (آخر المدة/ تاريخ الحصول على الموجود)=الاندثار
- *** إذا كانت الضريبة غير مدفوعة فتعدل بضربها بمعامل تحويل (أخر/متوسط)

جدول رقم (5)

قائمة الأرباح المحتجزة وفق تغيرات المستوى العام للأسعار

RA	CF	HC	البيان
** *	بحسب الحالة	**	الأرباح المحتجزة أول المدة
** *		**	يضاف: صافي الربح المعدل لهذه السنة
** *		**	الإرباح المتاحة للتوزيع
** *	بحسب الحالة	**	_ مقسوم الأرباح

المصدر: إعداد الباحث

الأرباح المحتجزة تعدل حسب سنوات احتجازها وذلك بتقسيمها إلى فترات حدوثها وضرب كل مبلغ في معامل التعديل الذي يخص تلك الفترة.

ولغرض السهولة يمكن تعديل الأرباح المحتجزة باعتبارها متمماً حسابياً وذلك بالفرق بين مجموع الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية.

أما مقسوم الأرباح إذا أعلن عنه ودفع فلا يعدل أما إذا تم إعلانه ولم يدفع يعدل وفق الصيغة التالية.

الرقم القياسي آخر المدة

مقسوم الأرباح X

متوسط الرقم القياسي

جدول رقم (6)

الميزانية المعدلة وفق المستوى العام للأسعار

RA	CF	HC	الموجودات
			الموجودات المتداولة:
***		**	نقد(صندوق/ بنك)
***		**	المدينون/أوراق قبض
*** =	xحسب الحالة	**	مخزون آخر المدة
			الموجودات الثابتة:
*** =	xآخر/سنة الحصول	**	الأراضي
*** =	xآخر/تاريخ الإنشاء	**	المباني
*** =	xآخر/تاريخ احتساب الاندثار	**	مخصص اندثار المباني
*** =	xآخر /تاريخ الشراء	**	الآلات ومعدات
*** =	xآخر /تاريخ احتساب الاندثار	**	مخصص اندثار متراكم
			موجودات أخرى:
			شهرة محل
			علامات تجارية
***		***	مجموع الموجودات المطلوبات قصيرة الأجل:
***		**	الدائنون/أوراق دفع
***		**	مقسوم أرباح نقدي مستحق
***		**	مبالغ مستلمة من العملاء مقدما
			المطلوبات طويلة الأجل:
***	xآخر/تاريخ التسجيل	**	رأس المال وحق الملكية
***	xحسب الحالة	**	رأس المال أسهم عادية
***	xآخر /سنة تعديل رأس المال	**	رأس المال أسهم ممتازة
***		**	علاوة رأس المال
***		**	الأرباح المحتجزة نهاية السنة
***		***	مجموع المطلوبات وحق الملكية

المصدر: أعداد الباحث

3 - مزايا محاسبة القوة الشرائية الثابتة

هناك جدل واسع بين مؤيدي ومعارض محاسبة القوة الشرائية الثابتة بشأن المزايا والعيوب التي يقدمها هذا الأسلوب لمعالجة الخلل في محاسبة الكلفة التاريخية، ومن مزايا هذا المدخل (أبو زيد، 2005:402):

1- تتميز هذه الطريقة بالبساطة والسهولة في تطبيقها ولا تحتاج إلى تعديلات كبيرة على طريقة محاسبة التكلفة التاريخية.

2- تتميز هذه الطريقة بالشمول إذ تصلح لكل النشاطات التجارية أو الصناعية أو الخدمية.

- 3- تتسم بالموضوعية لأنها تبتعد عن التخمين .
- 4- المحافظة على رأس المال حيث تعد من أهم الأهداف التي تسعى إليها محاسبة القوة الشرائية وهو لذلك يعد ميزة كبيرة.
- 5- أن القوائم المالية تعد على أساس وحدة قياس واحدة وثابتة، مما يسمح بإجراء عمليات المقارنة وكذلك تتم عملية مقابلة المصاريف بالإيرادات على أساس منطقي سليم وبوحدات نقدية لها القوة الشرائية نفسها.
- 6- تقييم كفاءة الأداء على أساس المحافظة على رأس المال بقوة شرائية جارية ، إضافة إلى إمكانية تحليل القوة الايرادية للشركة على أساس العائد الاقتصادي الجاري المقبول.
- 7- يتم الإفصاح عن آثار التضخم بمعزل عن أرباح النشاط وبالتالي تساعد في تقييم الأداء وإعطاء أهمية لعملية إعادة تقييم الأصول والعناصر غير النقدية بحيث تبين الاستثمارات الحقيقية بالقوة الشرائية ، كما تؤدي الى تصحيح تحميل أقساط الاندثار السنوية.

(Kieso, Donald E&weygandt,1986:1144)

- 8- تساعد في وضع سياسة تسعير المنتجات، بحيث تكون الأسعار غير بعيدة عن كلفتها وتؤدي إلى قدرة الوحدة الاقتصادية على إحلال كلف بديلة عن تلك التي ضحت بها.
- 9- تعطي للقوائم المالية المعدة على أساسها معنىً أفضل وواقعي بحيث تبين أثر التضخم في المنشأة. ويرى الباحث أن هذا الأسلوب ما هو إلا تعديلاً للتكلفة التاريخية، وبالتالي فإنه لا يعد انحرافاً عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إذ لاتزال التكلفة التاريخية هي الأساس في عملية التقييم والتي تتميز بالموضوعية والقابلية للتحقق منها.

4 - عيوب محاسبة القوة الشرائية الثابتة:

على الرغم من انتشار هذه الطريقة في أمريكا الجنوبية لسنوات عدة فإن هناك اتجاه لمغادرة الطريقة وتبني طريقة القيمة الحالية ، لذا فان هناك انتقادات يسوقها معارضو محاسبة القوة الشرائية الثابتة وهي(العبدالله،2009:365) :

- 1- تتجاهل تغيرات المستويات الخاصة لأسعار بعض السلع والخدمات.
- 2- تفترض هذه الطريقة أن للتضخم أثراً متساوياً لكل الوحدات الاقتصادية من خلال الرقم القياسي إلا إن هذا الافتراض خاطئ إلى حد ما حيث يختلف أثر التضخم على المنشآت الاقتصادية المختلفة، فالمنشآت ذات الأصول الرأسمالية الكثيفة ، يمكن ان تتأثر بالتضخم بشكل اكبر من المنشآت ذات الأصول الرأسمالية القليلة(حلوة، 2003:108).

3- قد تكون أرباح القوة الشرائية من العناصر النقدية مضللة، إذ إن جزءاً من الأرباح والخسائر للمستوى العام للأسعار الناتج عن الاحتفاظ بالبنود النقدية غير محقق، ولا يمكن عده مصدراً للأموال يمكن استعماله في شراء الأصول أو توزيع الأرباح، وهذه الأرباح لاتعكس نجاح أو فشل الإدارة

4 - قد تؤدي إلى أرباحك مستعملي القوائم المالية عند تقديمها إليهم من دون بيانات محاسبة على أساس الكلفة تاريخية.

5 - زيادة تكاليف أعداد هذه القوائم على المنافع المرجوة منها(ابو زيد،2005: 403).

6 - صعوبة تصنيف عناصر القوائم المالية إلى عناصر نقدية وغير نقدية مثل الأسهم الممتازة وبنود العملات الأجنبية.

7- اعتماد هذه الطريقة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، لأن هذا المقياس لا يقيس بشكل دقيق الارتفاع العام للأسعار إذ إنه يعبر عن معدل أسعار سلة من البضائع والخدمات، إذ إن أذواق المستهلكين ومستوى معيشتهم مختلفة حيث من الصعب اختيار البضائع التي تلائم كافة الأذواق بالإضافة إلى أن هناك فروقات بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتكلفة الحقيقية لمعيشة الأفراد إذ تكون الدولة مسؤولة عن رقابة الأسعار(ابو زيد، 2005:403).

وأن الانتقادات السابقة تقودنا إلى مناقشة المعالجات الخاصة أو الأسلوب الثاني لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية.

ب- محاسبة القيمة الجارية Current value Accounting

يعكس إنموذج محاسبة القيمة الجارية التغيرات في الأسعار الخاصة للقوائم المالية وخاصة الأصول، لذا يعرف أحيانا ب((المحاسبة عن التغيرات في الأسعار الخاصة)) وبموجب هذا الانموذج يتم تعديل القيمة التاريخية للعناصر غير النقدية بحيث تصبح معبرة عن القيم الجارية السائدة في تاريخ إعداد القوائم.

ويقصد بالقيمة الجارية بأنها عبارة عن مقدار النقد أو ما يساوي النقد والذي سيدفع لاقتناء نفس أو ما يكافئ الموجود الحالي (Belkoui, 2000:442)، وهذا ما أكد عليه البيان رقم 33 الصادر من مجلس معايير المحاسبة الأميركية (FASB)، والذي عرف القيمة الجارية على أنها (طريقة لقياس وتقدير الموجودات والنفقات المرتبطة باستبدال أو بيع الموجودات، وذلك بتكلفتها الجارية أو القيمة المتوقع الحصول عليها أيهما اقل، وذلك في تاريخ أعداد الميزانية أو تاريخ الاستعمال أو البيع) وهو ما أقرته الهيئات المحاسبية في المملكة المتحدة بنشرتها رقم 8 لسنة 1973 والتوصيات اللاحقة تحت بند المعيار رقم 7 لسنة 1974 وما تبعه من تقارير ونشرات. ويطلق البعض الآخر على مدخل القيمة الجارية مفهوم الاحتفاظ بالطاقة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية، ويعد هذا المدخل حديثاً نسبياً، إذ إنه استعمل لأول مرة في بريطانيا خلال حقبة السبعينات من القرن العشرين لكن كسب كثيراً من

التأييد في كثير من البلدان (مطر، 2004: 171)، وفي ضوء هذا المدخل يتم التخلي عن التكلفة التاريخية عند إعادة تقييم أصول والتزامات الوحدة الاقتصادية .

ويتطلب مفهوم المحافظة على رأس المال المادي ضرورة التعبير عن كل الأصول والالتزامات بقيمتها الجارية، وأكثر المداخل شيوعاً لقياس القيمة الجارية هي (شرويدرواخرين، 2010: 177):

1- طريقة صافي القيمة الحالية: Net present value

وتعرف أيضاً بحاسبة القيمة الاقتصادية أو القيمة موضع الاستعمال، ويتم بموجبها تقييم الموجودات على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (داخلة وخارجة)، ويتم احتساب القيمة الحالية بخصم التدفقات النقدية المستقبلية باستعمال معدل عائد ملائم خلال مدة زمنية محددة ويجب الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي، وفي ظل هذه الطريقة يكون الدخل مساوياً للفرق بين القيمة الحالية لصافي الأصول في نهاية المدة والقيمة الحالية في بدايتها مع استبعاد اثر استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم، ويمكن تقديم حجة قوية لصالح مفهوم التدفق النقدي المخصوم فجميع الأصول يفترض أنها مقتناه على أساس خدمات مستقبلية يتوقع ان تقدمها الوحدة الاقتصادية وان القيمة في الاستخدام ترتبط بالتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً. ولاحتساب القيمة الحالية يجب توفر أربعة متغيرات أساسية هي :

(أولاً)- التدفقات النقدية المتوقعة من استخدام أو نفاذ الأصل.

(ثانياً) - توقيت تلك التدفقات النقدية.

(ثالثاً)- عدد السنوات للعمر الإنتاجي الباقي للأصل.

(رابعاً)- معدل الخصم الملائم.

تعد هذه الطريقة من أفضل الطرق لقياس القيمة الجارية ولكن استعمالها محدود، حيث يصاحب القياس وفق مفهوم التدفق النقدي المخصوم ثلاثة مشاكل أساسية هي (شرويدرواخرين، 2010: 181):

* يعتمد هذا المفهوم على تقدير التدفق النقدي المستقبلي حسب الفترات الزمنية، ونتيجة لذلك يجب تحديد كل مقدار التدفقات النقدية المتولدة مستقبلاً وتوقيت تلك التدفقات.

* اختيار معدل خصم مناسب حيث يجب ان يكون هذا المعدل هو معدل العائد الداخلي للأصل ولكن هذا المعدل تقريبي لان معرفته تتطلب المعرفة الدقيقة لمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً في تاريخ شراء الأصل.

* تداخل أصول الوحدة الاقتصادية، فالإيرادات تتولد بفعل الاستخدام المشترك لموارد الوحدة الاقتصادية بحيث لا يمكن تحديد مساهمة كل أصل في هذه التدفقات.

2- قيمة خروج الأصل أو سعر البيع : (Exit Value or Selling Price)

ويطلق عليها كذلك قيمة خروج الأصل، حيث تمثل هذه القيمة المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصول على حالتها الراهنة مطروحاً منه كافة المصاريف الإدارية والمالية والبيعية اللازمة لإتمام عملية البيع. ويرى مؤيدو هذه الطريقة أن القيمة السوقية تعد من أفضل الوسائل لقياس قيمة أصول الوحدة الاقتصادية، وكذلك أهمية الإفصاح عن آثار التغيرات في القيمة السوقية فوراً في قائمة الدخل، وهي قيمة قد يجد المساهمون والدائنون الحاليون والمتوقعون أنها من المعلومات المفيدة في تقييم المخاطر التي قد تتعرض لها أموالهم .

ونظراً لأن مكاسب وخسائر الحيازة يتم الاعتراف بها فوراً، لذلك يتغاضى مدخل سعر خروج الأصل للتقييم بصورة كلية عن مبدأ التحقق للاعتراف بالإيرادات، ويصبح الحدث الأساسي للاعتراف بالأرباح هو نقطة الشراء وليس نقطة البيع. وان سعر خروج الأصل ملائمة لأغراض اتخاذ القرار لأن الإدارة خلال كل مدة تقرر ما إذا كانت ستحتفظ بالأصول أو تبيعها أو تستبدلها، وان سعر الخروج يوفر معلومات أفضل للمستخدمين لتقييم السيولة وكذلك على قدرة الوحدة الاقتصادية التكيف مع المؤثرات الاقتصادية المتغيرة ووسيلة لتقييم مخاطر الانخفاض إلا أن استخدام هذه الطريقة يواجهها بعض المشاكل (شرويدر وآخرون، 2010: 180):

- عدم توفر سوق جاهزة لتحديد سعر البيع.
- أن فكرة سعر خروج الأصل يجب أن تعتمد على الأسعار الناشئة عن البيع في الظروف العادية للنشاط بدلاً من التصفية الإجبارية.
- لا تتماشى مع مفهوم المحافظة على رأس المال المادي، فأسعار البيع تتولد عنها تدفقات نقدية داخلية يجب أن تغطي التكاليف المتوقعة لاستبدال الأصول التشغيلية قبل إمكانية توزيع عائد معين للملاك، بالإضافة إلى أن المحافظة على رأس المال المادي تعتمد على مبدأ الاستمرارية وليس التصفية.

ويرى الباحث أن أتباع هذه الطريقة يحتاج إلى أسواق منظمة تتوافر فيها أسعار الموجودات ومواصفاتها بشكل مشابه لتلك التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية وهي عملية معقدة وصعبة، وكذلك تتجاهل هذه الطريقة تغيرات القوة الشرائية للبنود النقدية.

3- سعر دخول الأصل أو تكلفة الاستبدال : (Entry Price or Replacement Cost)

تعبر عن تكلفة إحلال ذلك الأصل بأصل آخر مماثلاً له تماماً من حيث الطاقة الإنتاجية ، وكفاءة التشغيل وغالباً ما يتم تقديرها لعناصر القوائم المالية باستعمال الأسعار القياسية الخاصة بلكي تحافظ الوحدة على طاقتها الإنتاجية لا بد من توليد تدفقات نقدية تكفي لضمان استبدال الأصول التشغيلية، ولتحديد الدخل تتم مقابلة الإيرادات مع التكاليف الجارية المترتبة على استبدال هذه الأصول وبالتالي

يمكن توزيع الدخل على الملاك دون أحاق ضرر بالطاقة المادية اللازمة للاستمرار في العمل مستقبلاً. وتدعم هذه الطريقة مبدأ الاستمرارية على العكس من الطريقة السابقة، إذ أن الوحدة الاقتصادية مستمرة بالعمل وللحفاظ على طاقتها الإنتاجية، فإنها تسعى باستمرار إلى أحلال أصول جديدة بدل القديمة، وكذلك تسمح أسعار دخول الأصل الجارية بتقييم القرارات الإدارية بشأن الاحتفاظ بالأصول بواسطة فصل مكاسب وخسائر الحيازة عن الدخل التشغيلي وتوفير تكلفة الاستبدال مقياساً لتكلفة أحلال الطاقة التشغيلية الجارية وهي بذلك وسيلة لتقييم مقدار ما يمكن أن يتم توزيعه على حملة الأسهم مع المحافظة على طاقتها التشغيلية. ومع ذلك فإن هناك العديد من مشاكل القياس التي تواجه تحديد قيم تكلفة الاستبدال حيث يمكن تحديد تكلفة استبدال المخزون وبعض الأصول الأخرى بدقة، إلا أن كثيراً من الأصول وخاصة المعدات الملموسة قد لا يوجد شبيه لها في السوق لذا يتوجب على الشركة تقدير قيمة الأصول للوصول إلى تقريب للقيمة الاستبدالية بالإضافة على أن تكلفة الاستبدال الجارية لا تقيس الطاقة التشغيلية على أساس الممتلكات الحالية لاتخاذ قرارات الشراء أو الاحتفاظ أو البيع في السوق.

ويرى الباحث أن لكل طريقة من الطرق السابقة استعمالها الخاص، وذلك بحسب نوع الفقرة المراد تعديلها، فمثلاً كلفة المخزون والمكانن والمعدات تعدل إلى تكلفة الاستبدال، أما الموجودات طويلة الأجل الأخرى القابلة للنفاد مثل المناجم وغيرها تعدل إلى القيمة الاقتصادية.

إجراءات محاسبة التكلفة الاستبدالية:

توجد قواعد عامة تحكم عمليات القياس والتقييم في التكلفة الاستبدالية وتشمل:

(أولاً)- طريقة القياس: تستعمل وسائل متعددة لقياس التكلفة الجارية للموجودات أو المواد الأولية أو الخدمات وغيرها ومن هذه الوسائل:

- (أ)- سعر سوق الموجودات المستعملة: للسيارات، الأثاث، المعدات، المكاتب وغيرها
- (ب)- دليل المجهزين والمنتجين: للمواد الأولية والتجهيزات
- (ج)- التثمين (التقييم): للأراضي والمباني حيث يتم تخمينها من مخمن عقارات أو لجان تقدير.
- (د)- الأرقام القياسية الخاصة: وتمثل أسعار السلع وخدمات مختلفة وهي كلفتها الجارية التي تشير إلى التغير بمرور الزمن في أسعار السلع والخدمات

(ثانياً)- تعديل كشف الدخل

المبيعات: أن المبيعات تمثل أسعار السلع الجارية في السوق فلا يتطلب تعديلها **تكلفة المبيعات:** يتوجب تعديل تكلفة المبيعات ومخزون آخر المدة عن طريق إيجاد التكلفة الجارية لها وتعديلها بموجب معامل تحويل خاص، وكذلك يمكن استعمال الصيغة التالية لأجراء عملية

التعديل على مجمل تكلفة البضاعة المباعة وإظهارها في قائمة الدخل المعدة على أساس التكلفة الجارية (البشتاوي، 1996: 85) :

$$\text{COA} = (\text{C}-\text{O}) - \text{Ia}(\text{C}/\text{Ic} - \text{O}/\text{Io})$$

اذ أن :

COA: cost of good sold adjustment
C: closing stock at the end. Of the period
O: opening stock at the beg. Of the period
Ia: average index number
Ic: index no. at closing stock date
Io: index no. at opening stock date

المصاريف البيعية والإدارية: تحصل على مدار السنة فلا حاجة إلى تعديلها.

قسط الاندثار السنوي: يحسب على أساس متوسط التكلفة الجارية للأصول الثابتة (أبو زيد ، 2005 : 434) أي اخذ التكلفة الجارية للأصول الثابتة في أول المدة وتجمع مع التكلفة الجارية لها في نهاية المدة وتقسم على 2.

كما يتوجب عند تطبيق التكلفة الجارية الفصل بين مكاسب وخسائر الحيازة المتحققة وغير المتحققة اذ أن مكاسب وخسائر متحققة تمثل (الفرق بين التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية للأصول المباعة أو المستهلكة خلال الفترة)، في حين تمثل المكاسب والخسائر غير المتحققة (الفرق بين التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية للأصول التي مازالت في حوزة الوحدة الاقتصادية في نهاية الفترة).
(kieso & weygandt, 1995: 1375)

(ثالثا) - تعديل الميزانية العمومية:

لا يتم تعديل الفقرات النقدية في الميزانية لأنها تمثل نفس القيمة الجارية أما الفقرات غير النقدية يتم تعديلها إلى التكلفة الجارية.
مزايا وعيوب القيمة الجارية:

على الرغم من أن مختلف الآراء المؤيدة لاستعمال هذا الأسلوب تتركز حول واقعيته اقتصاديا، إذ إنها تظهر آثار التضخم على كل شركة على حدة من خلال استعمال مستويات خاصة للأسعار. لذا فانه من الملائم ذكر بعض مزايا هذا الأسلوب ومنها:

1- المحافظة على رأس المال على أساس استمرار القدرة أو الطاقة التشغيلية. (نجم وخالد، 1995: 98)

2- يعكس هذا الأسلوب التغيرات الجارية في الأسعار الخاصة، لذا تظهر الأصول بالتكلفة الجارية، مما يعبر بصورة واقعية عن الموقف المالي للوحدة الاقتصادية.

3 - تعد أساساً جيداً في تقويم كفاءة الأداء الإداري، اذ يزودنا بالربح التشغيلي الذي تحققه الوحدة الاقتصادية.

4 - الكلفة الجارية تكون اقرب للمنافع المستقبلية المتوقع الحصول عليها من الأصل.

(kieso &weygandt, 1986:1150)

أما الآراء المعارضة لهذا الأسلوب تتركز فيما يأتي:

1 - التكلفة الاستبدالية خاضعة نوعاً ما للحكم الشخصي لذا توصف بعدم الموضوعية

2- التجاهل لأثار التغير في المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى صعوبة إجراء المقارنات الزمنية، إلا في حالة تعديلها بمؤشر الأسعار العام (الفضل وآخرون 2002 : 82).

3 - تبتعد كلياً عن التكلفة التاريخية، مما يستلزم وجود مجموعتين من السجلات.

4 - صعوبة تقييم بعض أنواع الموجودات بسبب حالتها الإنتاجية نتيجة الاستعمال أو أن الأصل غير شائع الاستعمال.

5- عدم وجود أرقام قياسية متخصصة لكل نوع من الأصول.

6 - ليس من الضروري أن تكون التكلفة الجارية للأصول بنفس أقيامها السوقية العادلة، وبالتالي فإن البيانات المستخرجة وفق هذا الأسلوب قد تؤدي إلى إرباك مستعملي القوائم المالية.

(Kieso and Weygandt,1986:1150)

ج- محاسبة التكلفة الجارية/القوة الشرائية الثابتة(محاسبة تغير المستوى النسبي للأسعار)

(Current cost- constant purchasing power)

على الرغم من أن مدخل التكلفة الجارية ووحدة النقد الثابت قد تمت مناقشتها كطريقتين منفصلتين لمعالجة آثار التضخم، لذا فإن العديد من النظريات ترى أن المنهجين مكملان لبعضهما البعض، ويجب أن يوحدا بطريقة واحدة، لكي تعكس التكلفة الجارية لعناصر الكشوفات المالية مقومة بوحدة قياس ثابتة (Smith & Skovsen,1990:1115)، بحيث توضح لنا بصورة جلية الأثر الكامل لتغير المستوى العام للأسعار على الكشوفات المالية، ويعترف هذا المدخل بالزيادة في القيمة الجارية للأصل بأنها مكاسب للثروة، وبذلك تسهل المقارنة بين الدخل الجاري والدخل في المدد السابقة، وبذلك تعتبر الوحدة الاقتصادية بوضع جيد عندما تكون قيمة الأصل قد زادت أكثر من الزيادة في المعدل العام للتضخم (تشوي وآخرون، 2004:306).

ولغرض تطبيق هذا الأنموذج، هنالك مجموعة من خطوات العمل، حيث يتم دمج الخطوات

الخاصة (CPP) مع الخطوات الخاصة (CCA)، وبالتالي يمكن معرفة الأرباح والخسائر الخاصة بالقوة الشرائية للعناصر النقدية، والتعرف أيضاً على أرباح وخسائر الحيازة المتحققة وغير

المتحققة نتيجة الاحتفاظ بالعناصر غير النقدية ، وبالتكلفة الجارية المعدلة بالتغيرات العامة بالقوة الشرائية لوحدة النقد، ويمكن أجمال الخطوات اللازمة لعملية التعديل بالنقاط الآتية:

1- يتم إعداد كشف أرباح وخسائر القوة الشرائية بصورة مماثلة لما تم أعداده وفق (CPP).
2- تحضير كشف أرباح وخسائر الحيازة المتحققة وغير المتحققة: حيث يتم أعداده عن طريق إيجاد الفرق بين التكلفة الجارية للعناصر غير النقدية معدلة بتغير المستوى العام للأسعار، وبين التكلفة التاريخية المعدلة بتغير المستوى العام للأسعار.

3- تحضير كشف الدخل: إذ أن كشف الدخل يظهر الربح التشغيلي، بالإضافة إلى الأرباح والخسائر المتحققة في القوة الشرائية نتيجة الاحتفاظ بالعناصر النقدية، وكذلك أرباح وخسائر الحيازة المتحققة وغير المتحققة نتيجة الاحتفاظ بالعناصر غير النقدية.

ويرى الباحث أن هذا الانموذج يكون أكثر وضوحاً في أظهار آثار التضخم على الكشوفات المالية، بعد أن أخذ بنظر الإعتبار التغيرات الخاصة والعامة في أسعار السلع والخدمات. إذ أن عملية تعديل الإيرادات والمصاريف المختلفة بضمنها الاندثار، تتم عن طريق ضرب التكلفة الجارية لهذه العناصر بالرقم القياسي لآخر المدة مقسوم على متوسط الرقم القياسي السنوي.

4- إعداد الميزانية العمومية: إذ أن أعدادها لا يحتاج إلى كثير من التعقيد، إذ إن كافة المبالغ المستخرجة بطريقة (CCA)، هي نفسها الواردة بهذا الانموذج، بسبب أن الأرقام القياسية الخاصة التي استخرجت على أساسها التكلفة الجارية هي مماثلة للقوة الشرائية الثابتة، فلا تصبح هناك ضرورة للتعديل، إلا إذا كانت هناك تغيرات جوهرية في الأرقام القياسية العامة نسبة إلى الخاصة. ويتم تعديل حقوق الملكية والأرباح المحتجزة لتعكس القيمة الجارية لها معدلة بالقوة الشرائية لوحدة النقد، وعلى النحو الآتي:

حقوق الملكية = التكلفة التاريخية x (السعر آخر المدة/ السعر أول المدة)

أما الأرباح المحتجزة فيتم استخراجها كمتتم حسابي وذلك بالفرق بين الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية المعدلة.

2- 2- 3 - أسلوب عرض الكشوفات المعدلة:

هناك عدة وسائل يمكن من خلالها عرض الكشوفات المالية المساعدة للكشوفات الأصلية وهي:
أولاً- **كشوفات مستقلة:** يتم أعداد الكشوفات المالية المعدة على أساس القيمة الجارية أو على أساس القوة الشرائية الثابتة بشكل مستقل على أن تكون ملحقة بالكشوفات الأصلية.
ثانياً- **حقوق إضافية:** يتم وضع أعمدة إضافية في الكشوفات المالية الأصلية، تسجل فيها الأرقام المعدلة المرادفة للأرقام الأصلية، إذ يكون كل كشف فيه حقلين للمبالغ بدلاً من حقل واحد.
ثالثاً- **على شكل إيضاحات:** يتم تقديم البيانات على شكل ملاحظات وجداول ورسوم بيانية ملحقة بالكشوفات المالية.

يرى الباحث أن لكل أسلوب من الأساليب في عرض الكشوفات المعدلة ميزاته وعيوبه، إلا أن أفضل أسلوب هو الذي يمزج بين مزايا الأساليب الثلاثة السابقة، حيث يتضمن هذا الأسلوب إعداد كشوفات مستقلة عن الكشوفات الأصلية بالإضافة إلى استعمال الإيضاحات والرسوم البيانية لتفسير النتائج.

الفصل الثالث

ينصرف هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على المفاهيم الأساسية للتحليل المالي، والأساليب التقليدية والحديثة فيه، بالإضافة إلى بيان أثر التضخم على مدلولات هذه النسب والمؤشرات المالية.

لقد ازداد الاهتمام بتحليل القوائم المالية في العقود الأخيرة، وأصبح أداة أساسية، يمكن من خلالها تقويم أداء الوحدات الاقتصادية، وغالبا ما تستخدم المقاييس والنسب المالية لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية، وبناء على ذلك ألزمت المنظمات المهنية والجهات المسؤولة عن تنظيم المهنة الوحدات الاقتصادية بإعداد تقارير أبلأغ مالي عالية المستوى. لأن رأس المال المستثمر في الاقتصاد العالمي حاليا في تنقل دائم من مكان لأخر، فالمستثمرين يحولون يوميا بلايين الدولارات المستثمرة بين شركات وصناعات ودول مختلفة، وذلك من خلال أسواق رأس المال المنظمة، فرأس المال يتدفق إلى حيث يتوقع المستثمرون أن يحققوا أكبر عوائد بأقل مخاطر.

(Williams and other,2006:670)

لذلك يتكون هذا الفصل من المباحث الآتية:

المبحث الأول: أغراض التحليل المالي ومقوماته .

المبحث الثاني : مداخل التحليل المالي وأساليبه.

المبحث الثالث : آثار التضخم على مصداقية النسب المالية.

المبحث الأول

أغراض التحليل المالي ومقوماته

1-1-3: مفهوم التحليل المالي (Concept of Financial Analysis)

تشير كلمة التحليل في اللغة إلى تبسيط الشيء أو تفكيكه إلى العناصر التي يتكون منها، والتحليل المالي لا يخرج في إطاره العام عن هذا المعنى، إذ انه تفكيك البيانات المالية وجعلها أكثر وضوحاً وفائدة في اتخاذ القرار الإداري .

لقد ظهر التحليل المالي مع ظهور الوظيفة المالية كوظيفة مستقلة كباقي وظائف الوحدة الاقتصادية الأخرى، وعلى وجه التحديد برزت هذه الوظيفة منذ سنة 1900، حيث أجريت دراسات على 981 وحدة اقتصادية وذلك باستعمال سبع نسب مالية (النعيمي وآخرون، 2007: 99). ولقد تزايد الاهتمام بتحليل القوائم المالية خلال العقود الماضية، ولا سيما في ظل اقتصاديات السوق وظهور الشركات متعددة الجنسيات، وتعاضم ذلك الاهتمام في العقدين الأخيرين بعدما شهدت تلك العقود العديد من الانهيارات والأزمات المالية، وأصبح التحليل المالي أداة أساسية يمكن من خلالها تقييم أداء الأحداث الاقتصادية .

تعد القوائم المالية التي تمثل مخرجات للنظام المحاسبي مدخلات لعملية التحليل المالي. ونظراً لتزايد أهمية التحليل المالي فقد تعاضم الاهتمام بدراسة القوائم المالية وتحسين عرض البنود فيها من حيث الشكل والتصنيف، وفي ظل هذا التطور الهائل في مجالات المعرفة، لم يعد التحليل المالي قاصراً على دراسة القوائم المالية وتحليلها فحسب، وإنما دراسة الكم الهائل والمتنوع من المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية (الحسني، 1998: 73).

ويرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال مدة معينة واتجاه تطوره مستقبلاً، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل ويستعان بالتحليل المالي من اجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشفاف المستقبل (الحيالي، 2009: 14)، فهو علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية .

فقد عرفه (الحسني)، بأنه (لم يعد دراسة تحليلية انتقادية مفصلة للقوائم المالية فحسب، وإنما دراسة تحليلية انتقادية مفصلة للقوائم المالية ولكمية ضخمة ومتنوعة من المعلومات المفيدة والضرورية

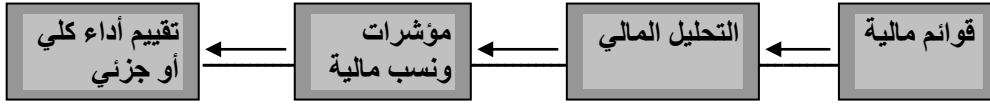
بشكل مباشر وغير مباشر بالوحدة الاقتصادية بالإضافة إلى تحليل السياسات والخطط والأهداف والمعايير) (الحسني، 1998: 74)، وكما عرفه (الشمخي والجزراوي) بأنه (تحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات التاريخية التي تحتويها القوائم المالية إلى كم اقل وأكثر فائدة في عملية اتخاذ القرار) (الشمخي والجزراوي، 1998: 42). وفي الإطار ذاته عرفه (مطر وآخرون) بأنه عبارة عن (معالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك تشخيص أي مشكلة موجودة وما سيكون عليه الوضع في المستقبل) (مطر وآخرون، 2002: 151).

يلاحظ من التعاريف أعلاه أن التعريف الأول قد ركز على التحليل الانتقادي للقوائم المالية، بالإضافة إلى دراسة الأساليب والخطط والأهداف، بينما ركز التعريف الثاني على تحويل الكم الهائل من المعلومات التي تحتويها القوائم المالية إلى كم اقل، يفيد في عملية اتخاذ القرار، بينما تمحور التعريف الثالث حول معالجة البيانات لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية الصناعية والتجارية لغرض اتخاذ القرار والتخطيط للمستقبل وأهمل الوحدات الخدمية.

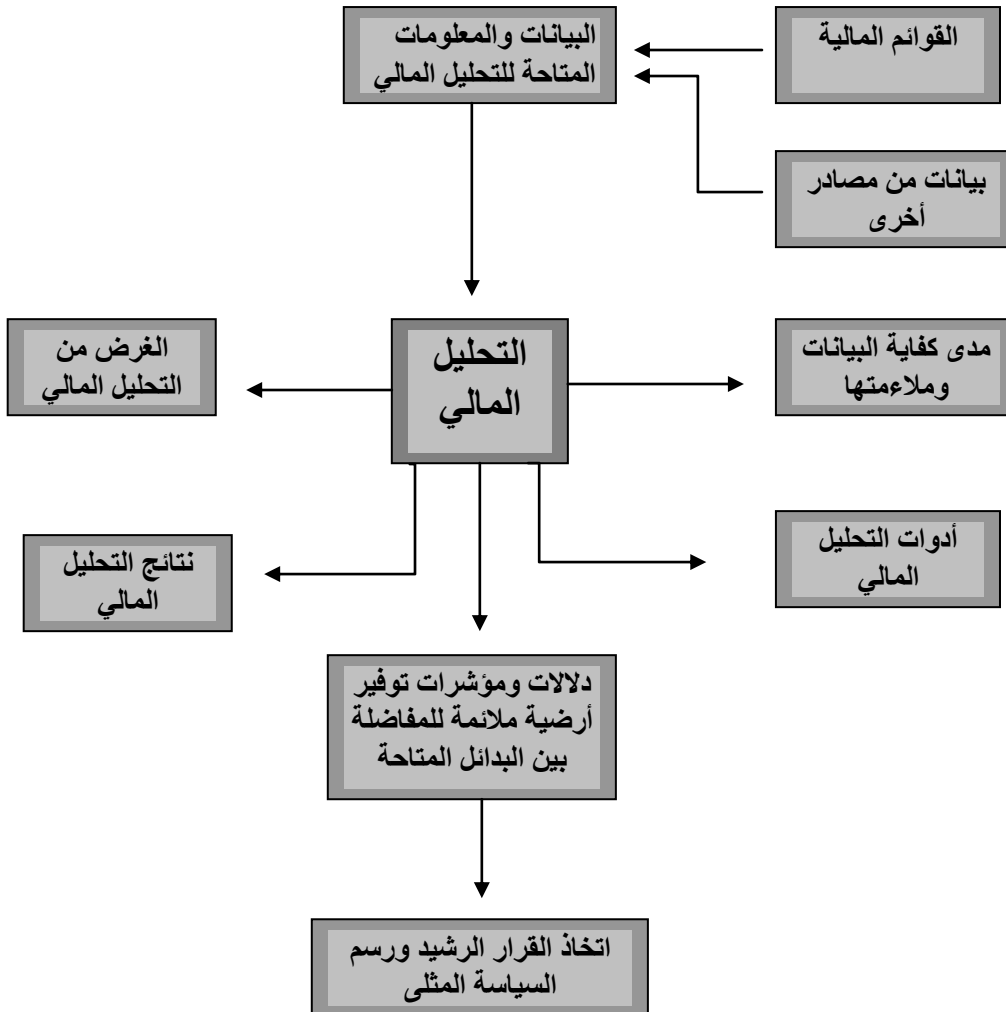
ويعبر بعض المحاسبين عن التحليل المالي كونه وسيلة تضمن الإجراءات اللازمة لإعطاء صورة عن فاعلية أنشطة الوحدة وكذلك كفاءة تلك الأنشطة (الزبيدي، 2000: 37)، وفي الاتجاه نفسه عرفه (الحيالي) بأنه (عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، كي يتم استعمال هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء الوحدة بقصد اتخاذ القرارات) (الحيالي، 2009: 14)، ويعتبر التحليل النوعي من المداخل الهامة للتحليل المالي، ذلك لان جهود المحلل المالي لاتقف عند مجرد قراءة وتفسير العلاقات القائمة بين أرقام القوائم المالية بل يمتد للبحث عما وراء هذه الأرقام من معلومات تساهم في توفير صورة أكثر مصداقية عن ربحية الشركة ومركزها المالي (Siegel, 1982: 35).

ومما سبق يمكن أن نعرف التحليل المالي بأنه (تحويل البيانات المالية الواردة في الكشوفات المالية إلى كم اقل وأكثر فائدة لإغراض التخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات). ويوضح الشكل رقم (3) المدخل التقليدي والمدخل المعاصر للتحليل المالي.

شكل رقم (1)
المدخل التقليدي



المدخل المعاصر



(الحسني، 1998: 78-79)

3-1-2: أهداف التحليل المالي (Objectives of Financial Analysis)

يسعى التحليل المالي، من خلال عملية التحليل إلى تحقيق أهداف عدة، وتختلف هذه الأهداف تبعاً لاختلاف الجهة المستفيدة ونوعية المعلومات التي تحتاجها، وعليه فإن كل جهة من هذه الجهات لا بد أن تحصل على معلومات تخص الوحدة الاقتصادية، وهذه المعلومات تصبح هدفها الأساسي وذلك للفادة منها في إجراء التحليل المالي (أشمري، 2010: 14)، وقد ازدادت أهمية التحليل المالي بعد ظهور التقدم الصناعي الذي ترافق مع إنشاء المشروعات الكبرى والإنتاج الواسع، وما تحقق من وفورات مختلفة جعلت عملية الرقابة والإشراف صعبة وضرورية، مما يتطلب وجود جهاز مالي متخصص يمكنه الإلمام بأعمال المشروعات الكبرى.

ويمكن بشكل عام تحديد أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية (الزبيدي، 2006: 171) :

أولاً: يعد التحليل المالي وسيلة الإدارة المالية في تقييم الوحدة الاقتصادية وذلك عن طريق:

- تقييم ربحية الوحدة الاقتصادية خلال مدة مالية أو عدة مدد.
- تقييم الوضع النقدي (مصادر الأموال واستعمالاتها) خلال مدة مالية أو عدة مدد.
- تقييم المركز المالي للوحدة الاقتصادية خلال مدة معينة.

ثانياً: يضمن التحليل المالي مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة (المعايير)، وتحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها باستعمال بعض الأساليب الفنية وصياغة النماذج.

ثالثاً: يساعد التحليل المالي إدارة الوحدة الاقتصادية في تحديد أهدافها، وإعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي.

رابعاً: يساعد التحليل المالي على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء أكان على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على المستوى المحلي أو القومي أو العالمي.

خامساً: يساعد الإدارة في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية، والمساعدة في تقديم البيانات الخاصة بمعالجتها.

سادساً: يمكن للتحليل المالي من خلال نتائجه في التنبؤ باحتمالات تعرض الوحدة إلى حالة الفشل وما تفود إليه من إفلاس وتصفية.

سابعاً: يساعد التحليل المالي الجهات القائمة بالتحليل على إعطائها صورة حقيقية عن نشاط الوحدة الاقتصادية، ومركزها المالي ومصادر الأموال وأوجه استخدامها خلال مدة مالية، ومساعدتها في اتخاذ القرارات المناسبة.

ثامناً: يساعد التحليل المالي إدارة الوحدة الاقتصادية على إعداد المعايير التي يمكن استعمالها مستقبلاً في كافة أنشطة الوحدة الاقتصادية المختلفة.

تاسعاً: يوفر التحليل المالي مؤشرات كمية، ونوعية تساعد المخطط المالي والاقتصادي في رسم الأهداف والسياسات المالية، والاقتصادية، والاجتماعية على مستوى الوحدة الاقتصادية، أو على المستوى القومي في إعداد الموازنات التخطيطية.

عاشراً: الإفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة وتقويم الأداء (الشنطي وشقر، 2007: 129).

مما تقدم نستنتج بان أهداف التحليل المالي تختلف تبعاً لاختلاف الجهات المفيدة منه، إذ يوفر التحليل المالي معلومات تساعد على تقدير قيمة الوحدة الاقتصادية، وتقييم مركزها المالي، ومدى فعالية أنشطتها المختلفة، وكفاءتها، وتقييم أداء الإدارات المختلفة وكفاءتها في الحصول على عائد ملائم من الأموال المتاحة لديها، وتكمن أهميته الكبرى في ترشيد القرارات الاقتصادية لكثير من مستعملي القوائم المالية.

3-1-3: أنواع التحليل المالي (Kinds of Financial Analysis)

هناك أنواع متعددة من التحليل المالي، يكمل بعضها البعض الأخر وهذه الأنواع تختلف بحسب الزاوية التي ينطلق منها القائم بالتحليل، ويمكن تصنيف أنواع التحليل المالي كما يأتي (الحيالي، 2004: 28) :

أولاً: من حيث الجهة التي تقوم بالتحليل المالي حيث يمكن أن ينقسم التحليل المالي إلى:

أ- التحليل الداخلي: (Internal Analysis)

إذ يتم من مجموعة من الأشخاص من داخل الوحدة الاقتصادية، ويتم بتكليف من إدارة الوحدة وهذا التحليل قد يكون شاملاً أو جزئياً لنشاط معين. وغالباً ما يخدم هذا النوع من التحليل إدارة الوحدة الاقتصادية في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ب- التحليل الخارجي: (External Analysis)

ويقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج الوحدة الاقتصادية، لفائدة أهدافها أو لفائدة الجهات الراغبة بأجراء التحليل المالي، وأيضا قد يكون تحليلاً جزئياً أو شاملاً، كالتحليل الذي تقوم به البنوك وغرف التجارة والصناعة.

ويلاحظ مما سبق أن التحليل المالي الداخلي يختلف عن التحليل المالي الخارجي من ناحية الأهداف والإمكانيات والنطاق، فالتحليل الداخلي يهدف إلى تقويم أداء الوحدة سواء أكان لتقييم الخطط ومتابعة تنفيذها أو لمقارنة أداء الوحدة الاقتصادية مع الوحدات المماثلة، وتحديد مركزها

الائتماني في حالة تقديم طلب اقتراض إلى المصارف أو إلى مؤسسات الإقراض فضلاً عن تحديد التوقعات المستقبلية.

أما من حيث الإمكانيات، فتكون معرفة القائم بالتحليل أكثر تفصيلاً بالسياسات الإدارية والنظم المحاسبية وطرق التقييم وسياسات البيع والائتمان ، بالإضافة إلى قدرته على الحصول على جميع البيانات عن مختلف الأنشطة، وإمكانيته في الاطلاع على مستندات الوحدة الاقتصادية وسجلاتها وقوائمها، فضلاً عن قدرته على الحصول على مساعدة مختلف الجهات الموجودة في الوحدة الاقتصادية.

ثانياً: من حيث صلته بالبيانات والمعلومات غير المنشورة

يصنف التحليل المالي على وفق وجهة النظر هذه إلى (الحسني، 1998: 176):

أ- التحليل المالي: (Financial Analysis)

وهو تحليل كل أنواع البيانات المحاسبية وغير المحاسبية، المنشورة وغير المنشورة، سواء أكان التي تتضمنها القوائم المالية أو التي يمكن تجميعها من البورصات أو مراكز البحث العلمي وأجهزة الدولة المختلفة، ويمتد ليشمل تحليل البيانات والمعلومات التقديرية ، والفعلية، المنشورة وغير المنشورة، النقدية وغير النقدية المتوفرة داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها.

ب- التحليل المحاسبي: (Accounting Analysis)

وهو تحليل البيانات المحاسبية المنشورة عن مدة أو مدد مالية متعددة.

ثالثاً: من حيث المدة الزمنية التي يغطيها التحليل

يمكن أن يبوب التحليل إلى (بشير، 2007: 30):

أ- التحليل المالي قصير الأجل: وهو التحليل الذي يغطي مدة زمنية قصيرة الأجل (سنة أو أقل)،

ويستفاد منه في قياس قدرات الوحدة وانجازاتها في الأجل القصير، ويعد أداة للتخطيط المالي قصير الأجل، ويركز على تحليل التداول والسيولة النقدية، ورأس المال العامل ومكوناته والنفقات النقدية والربحية في الأجل القصير، ويهتم به البنوك والموردون والمدراء الماليون، كل في مجال عمله.

ب- التحليل المالي لمدة متوسطة الأجل: وهو التحليل الذي يغطي مدة (2-5) سنوات ، وفي نفس

السياق فإنه يتفاد منه في قياس قدرة الوحدة الاقتصادية وانجازاتها في الأجل المتوسط .

ج- التحليل المالي طويل الأجل: وهو التحليل الذي يغطي مدة (5 سنوات فأكثر)، حيث يستفاد

منه في قياس قدرات الوحدة الاقتصادية وانجازاتها في الأجل الطويل، ويركز على تحليل هيكل رأس المال والموجودات الثابتة والربحية في الأجل الطويل فضلاً عن تغطية التزامات الوحدة

الاقتصادية، بما في ذلك القدرة على دفع الفوائد وأقساط الديون عند استحقاقها ، ومدى الانتظام في توزيع الأرباح ، ويستفاد منه مجموعة المستثمرين وأصحاب القروض .

رابعاً: من حيث مدى شمولية التحليل

يمكن أن يصنف التحليل إلى(الشمخي والجزراوي، 1998: 48):

أ- **التحليل المالي الشامل:** ويقصد بهذا النوع من التحليل تقويم نشاط الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي ككل خلال مدة زمنية معينة، إذ يشمل هذا التحليل(قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة مصادر واستخدامات الأموال، والكشوفات المالية الملحقه).

ب- **التحليل المالي الجزئي:** يقتصر على تحليل جزء معين من نشاط الوحدة الاقتصادية خلال المدة المالية ، وهذا الجزء يتضمن مشكلة معينة يتطلب دراستها ، وأجراء التحليل المالي لها لغرض معرفة أسبابها ومن ثم التوصية بحلها، مثل تحليل رأس المال الثابت، أو تحليل مصادر التمويل، أو تحليل القابلية الايراديةالخ.

خامساً: من حيث نطاق التحليل

ويكون على النحو الآتي (عبود، 2009: 569) :

أ- **التحليل المالي على مستوى الوحدة الاقتصادية :** ويقصد به تقويم نشاط الوحدة الاقتصادية جراء ممارسة نشاطها خلال مدة زمنية معينة .

ب- **التحليل المالي على المستوى القومي:** ويقصد به التحليل المالي لنشاط الدولة من الناحية الاقتصادية والمالية، وذلك بعدها وحدة اقتصادية واحدة، تمارس أنشطة مالية متنوعة خلال مدة زمنية معينة، ويدخل ضمن عملية التقويم الظواهر والعمليات الداخلة في مقاييس الاقتصاد الوطني كله.

سادساً: من حيث صلته بالزمن أو شكله

إن للتحليل المالي ماضياً وحاضراً أسلوبين هما (الحسني، 1998: 178):

أ- **التحليل الرأسي (تحليل الأهمية النسبية) (Vertical Analysis) :** يعني تحليل كل قائمة مالية على حدة تحليلاً رأسياً أي تحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة إلى إجمالي مجموعته داخل القائمة عن مدة مالية واحدة ، أو تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلى مجموع القائمة نفسها.

ب- **التحليل الأفقي (تحليل الاتجاهات العامة) (Horizontal Analysis) :** إذ أن التحليل يستهدف مسلك العنصر على مدار مدد زمنية قد تكون سنتين أو أكثر وذلك باظهار التغير الحاصل في قيمته

أما بصورة مطلقة أو نسبة مئوية، ويأخذ مجموعة من القوائم لعدد من السنوات وغالباً ما تكون السنة الأولى سنة الأساس تقاس عليها السنوات التالية لمعرفة التغيير لكل عنصر من عناصر القوائم المالية موضوع التحليل.

سابعاً: من حيث هدف التحليل

يمكن أن يبوب التحليل إلى (العريبي، 2003: 8):

أ- **تحليل الاستثمار:** يسلك هذا المدخل من مداخل التحليل المالي فئة المستثمرين ممثلة بالمساهمين

الحاليين والمحتملين، والذين يهتمهم الحصول على معلومات حول:

1- فرص استثمارية الوحدة الاقتصادية ومعدلات النمو المتوقعة فيها.

2- مدى كفاءة الإدارة في رسم سياساتها التمويلية ومدى كفاءتها في استغلال الموارد المتاحة.

3- المخاطر التي تحيط باستثماراتهم.

ب- **تحليل الائتمان:** يهدف هذا النوع من التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها

المقرض في علاقته مع المقترض، وبالتالي بناء قراره بخصوص هذه العلاقة وتمثل بما يأتي:

1- قدرة الوحدة على تسديد الديون والفوائد عند استحقاقها.

2- سياسات التمويل وأثارها على هيكل رأس المال.

3- موضوعية السياسات التي تتبعها الوحدة الاقتصادية في تقويم أصولها وبخاصة ما يقدم منها

كضمانات (مطر، 2003: 22).

ج - **تحليل الاندماج والشراء:** إن الإندماج عبارة عن تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين

أو أكثر، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو أحدهما، وهنا تتولى الإدارة المالية للشركة

المشتركة عملية التقويم لتقدير القيمة للشركة المراد شرائها والأداء المستقبلي لها. في حين تتولى

الإدارة المالية للشركة البائعة القيام بعملية التحليل من أجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى

ملائمته.

د - **تحليل تقويم الأداء:** يعد التحليل المالي أداة مثالية لتحقيق تقويم الأداء وذلك لما له من قدرة على

المساعدة في خلق المعايير التي تستعمل في تقويم الأداء، من خلال المقارنات التي يظهرها التحليل

لمختلف الأنشطة، ومقارنة أداء الوحدة الاقتصادية مع وحدات أخرى تعمل في نفس القطاع، ويهتم

بهذا النوع من التحليل الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية مثل الإدارة والمقرضين

والمستثمرين.

هـ - **التحليل المالي من أجل التخطيط والرقابة:** يعد هذا النوع من التحليل ضرورياً في مواجهة

التقلبات المستمرة التي تتعرض لها الأسواق، إذ أصبح من الضروري لكل وحدة اقتصادية أن تقوم

بعملية تخطيط منظم لمواجهة المستقبل ، ووضع تصور للأداء، باستعمال أدوات التحليل المالي للرقابة على هذه الخطط ومعالجة الانحرافات أولاً بأول.

3-1-4: مراحل التحليل المالي (Stages of Financial Analysis)

يمر التحليل المالي بإشكاله المختلفة وصيغته المتعددة بخطوات عدة وذلك من خلال المدة التي تتم فيها عملية التحليل، وتزداد هذه الخطوات أهمية وتفضيلاً من قطاع إلى آخر ، ومن نوع من أنواع التحليل إلى نوع آخر، وبحسب الهدف من إجراء التحليل. وبعبارة أخرى ليس كل نوع من أنواع التحليل يمر بجميع المراحل ، ويمكن أيجاز هذه المراحل بالآتي (الحسني، 1998: 137):

أولاً: مرحلة الإعداد والتحضير (Stage of preparation)

وهي مرحلة أساسية من مراحل التحليل يبدأ فيها المحلل بالعمل وذلك بمجرد إسناد هذه المهمة له، إذ أن التكاليف بالقيام بالتحليل خطوة ضرورية، سواءً أكان من جهات خارجية أم داخلية، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثران إيجاباً في عملية تنفيذ التحليل المالي فيما بعد (الشنطي وشقر، 2007: 138). وتتضمن هذه المرحلة الخطوات التالية:

أ- **تحديد الهدف من التحليل:** يختلف الهدف منه من حالة إلى أخرى ومن طرف إلى آخر، إذ أن كل فئة تنتظر إلى التحليل من زاوية معينة، فالمستثمر الحالي يطلب إجراء التحليل بهدف التعرف على ربحية الوحدة الاقتصادية ومقدار التوزيعات النقدية وذلك لغرض اتخاذ القرار المناسب فيما يتصل باستثماره في الوحدة محل التحليل، أما المستثمر المحتمل فإنه يطلب إجراء التحليل للتعرف على الربحية ومقدار التوزيعات النقدية لغرض اتخاذ قراره بالاستثمار في هذه الوحدة من عدمه. وكذلك تهتم الإدارة في إجراء التحليل المالي لتقييم أدائها أو المساعدة في اتخاذ قرار معين.

ب- **تحديد نطاق ومدخلات عملية التحليل:** بعد أن يتعرف المحلل على هدف عملية التحليل، يقوم بتحديد نطاق عمله، عما إذا كان سيشمل حقبة زمنية طويلة أو قصيرة، أو يشمل التحليل الوحدة أم مقارنتها مع وحدات أخرى بنفس القطاع.

بعد ذلك من الضروري تحديد مدخلات عملية التحليل ومدى كفاءتها وملائمتها، سواء أكانت هذه المعلومات داخلية أم خارجية (محاسبية ، مالية ، إحصائية)، وبناء على ما تقدم يقوم المحلل المالي بتجميع البيانات والمعلومات عن الجهة المكلف بتحليلها، سواء أكانت هذه المعلومات داخلية أو خارجية وحسب حاجة المحلل والجهة المستفيدة من التحليل.

ثانياً: مرحلة التحليل (Stage of analysis)

يبدأ المحلل المالي في هذه المرحلة بمعالجة المتوفر لديه من البيانات والمعلومات ، وذلك بما يفيد عملية التحليل وتتكون هذه المرحلة من الخطوات الآتية:

أ- إعادة تبويب البيانات وتصنيفها: وتعد هذه الخطوة مهمة ، إذ تسهل مهمة المحلل وتساعد على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة، تحقق الفائدة والأهداف المنشودة، إذ أن التبويب السليم للقوائم المالية ،يعني أن يتم تبويب الأرقام الواردة إلى مجموعات تضم جزيئات متجانسة، بحيث تعبر كل مجموعة عن حقيقة معينة ، ويستلزم التبويب السليم وضع تعريفات واضحة للمصطلحات، وهذا التبويب يجب أن يكون ثابتاً من سنة إلى أخرى حتى تكون المقارنات سليمة.

ب- تحديد أساليب وأدوات التحليل المناسبة: إن أساليب التحليل متعددة ،ولكل أسلوب متطلباته وظروفه، وبالتالي فإن المحلل المالي ليس حراً في اختيار الأسلوب الملائم، إذ أن مؤشراً واحداً لعملية التحليل لا يعطي إجابات قاطعة لكل تساؤل، لذا لا بد من التركيز على عدد محدود وملائم من النسب المالية، لتحقيق الهدف ثم اللجوء إلى نسب تفصيلية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ج- اختيار المعيار الذي ستقارن به نتائج التحليل .

د- تحديد وضع الوحدة الاقتصادية من المعيار المقارن به.(الشديفات، 2001: 97)

ثالثاً: مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (Stage of Conclusion & Recommendations)

تعد هذه الخطوة خاتمة للخطوات السابقة ، وفيها يقوم المحلل المالي بكتابة التقرير موضحاً فيه أهم النتائج التي توصل إليها، ويراعى فيه ما يأتي:

أ- البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات.

ب- الإيجاز، والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل.

ج- اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة.

مما تقدم نستنتج أن المطلوب من المحلل المالي هو أبداء رأي فني علمي موضوعي ،وان عملية الاستنتاج ترتبط بحجم المعلومات المتاحة ونوعها ودقتها ، بالإضافة إلى التأهيل العلمي والعملية للمحلل المالي، ويجب مراعاة تسلسل الخطوات السابقة ،كما انه من المهم بعد إعطاء النتائج والتوصيات أن تستمر الوحدة الاقتصادية بمتابعة سير العمل بناءً على التوصيات التي قدمها المحلل المالي ، واتخاذ الإجراءات المناسبة في تصحيح أية انحرافات وتلافيها.

3-1-5: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، وتسعى كل جهة إلى الحصول على إجابات ملائمة عن الأسئلة التي تمس مصالحها، وتنطلق أهداف التحليل من الجهات المستفيدة منه، والتي غالباً ما

تكون من داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها، وتتنوع أغراض استخدام تلك المعلومات وفقاً لتنوع علاقتهم بالوحدة الاقتصادية من جهة ، وتنوع نماذج قراراتهم المبنية على هذه المعلومات .

وقد اختلف الباحثون في تقسيم تلك الجهات فمنهم من يضعها في إطار عام ، ومنهم من يقسمها على فئات أوجهات داخلية أو خارجية، ومنهم من قسمها بحسب ارتباط مصالحها بشكل مباشر أو غير مباشر بالوحدة الاقتصادية ، وعليه تم التركيز على تقسيم الجهات إلى داخلية وخارجية ، وهذا يساعد في التعرف على احتياجات كل جهة من هذه الجهات. ويمكن تقسيمها إلى:

أولاً: الجهات الداخلية (Internal parties)

إن الغرض الأساسي لتحليل القوائم المالية هو مساعدة المستفيدين لاتخاذ أفضل القرارات فيما يخص الأعمال في الوحدة الاقتصادية، والمستفيدون الداخليون هم (أدارة الوحدة الاقتصادية، والعاملون فيها)، فهؤلاء جميعاً هدفهم الأساسي من نتائج التحليل للقوائم المالية هو توفير معلومات تساعد في تحسين الكفاءة والفاعلية (Wild, 2000: 662)، ولا يكون التركيز فقط على الكفاءة والفاعلية ، بل أن هناك أهدافاً أخرى تختلف بحسب كل جهة تقوم بالتحليل ويمكن توضيح هذه الجهات كما يأتي:

أ- إدارة الوحدة الاقتصادية (Management of Economical Unit)

يستعمل التحليل من مختلف المستويات الإدارية في الوحدة الاقتصادية لتحقيق واحد من الأهداف الآتية، أو كلها مجتمعة (عقل، 2004: 236) :-

- * تقويم ربحية الوحدة الاقتصادية والعوائد المتحققة من الاستثمار.
- * التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء الوحدة الاقتصادية.
- * مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأداء الوحدات الاقتصادية في نفس القطاع.
- * تقويم فاعلية الرقابة.
- * كفاءة إدارة الموجودات
- * تشخيص المشكلات الحالية.

نستنتج مما تقدم أن استعمال التحليل امتد ليصل إلى غايات إدارية، فالتحليل المالي يساعد في عملية التخطيط وتقييم الأداء، والرقابة وغيرها من الوظائف الإدارية، ففي مجال الرقابة وتقييم الأداء تستطيع الإدارة باستعمال التحليل المالي الإجابة عن كثير من الأسئلة، التي تواجهها وهي بصدد اتخاذ القرارات، والحصول على المعلومات التي تساعد في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية .

ب- العاملون في الوحدة الاقتصادية: (Employees in Economical Unit)

يعد العاملون في الوحدة الاقتصادية، من أهم الجهات ذات المصلحة في الوحدة الاقتصادية، إذ يتركز اهتمامهم بنتائج التحليل على الأسباب الآتية (العريبي، 2003: 11):

- 1- الحكم على كفاءة وفعالية الانجاز مما يؤثر على مستوى الإنتاجية ويعزز الشعور بالإنتماء.
- 2- التعرف على النتائج الفعلية مما يجعلهم أفضل لتقديم مطالب معقولة إلى الإدارة.
- 3- الاطمئنان على إمكانية الوحدة الاقتصادية بالاستمرار في عملها مما يضمن لهم استمرارهم في عملهم.

اذ يتركز اهتمام العمال بفرص زيادة الأجور، والمزايا الوظيفية، لذا فإنهم يهتمون بأوجه التحليل المالي ذات العلاقة بتحليل الإنتاجية، والربحية، والتنبؤ بمستقبل الوحدة الاقتصادية، والمؤشرات التي تعكس العلاقة بين رأس المال والأجور والمبيعات، وغيرها من المؤشرات التي تظهر مدى سلامة إدارة النواحي المالية(المرسي واللح،2006:100).

ثانياً: الجهات الخارجية (External parties)

هي الجهات التي تقع خارج الوحدة الاقتصادية، لكن لديها مصالح فيها، أما بصورة مباشرة مثل (المستثمرين، والمقرضين، والدائنين) وأما بصورة غير مباشرة مثل (الجهات الحكومية، المصارف، وغيرها) وهذه الجهات تتأثر بنشاط الوحدة الاقتصادية وفي بعض الأحيان تؤثر فيها وهذه الجهات هي:

أ- المستثمرون: (Investors)

يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية، وسلامة الاستثمارات في الوحدة الاقتصادية، لذلك فهم يبحثون عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يملكونها أو يتخلون عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف قليلاً عن المساهم المرتقب، والذي يهدف إلى معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المشروع أم لا، وسواء كان المساهم الحالي أو المرتقب فكلاهما يهتم بماضي الوحدة الاقتصادية والمخاطر التي تعرضت لها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل الآجل.

ويشير العريبي إلى أن المستثمرين يهتمون بالحصول على المعلومات الآتية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية(العريبي،2003:10) وهي:

- أداء الوحدة الاقتصادية على المستوى القصير والطويل وقدرتها على تحقيق الأرباح من استثماراتها
- سياسة توزيع الأرباح.
- الوضع المالي للوحدة الاقتصادية حالياً والعوامل التي من الممكن أن تؤثر فيه مستقبلاً.
- الهيكل المالي مع بيان الأثر السلبي والايجابي نتيجة هذه التركيبة التي اتخذها هذا الهيكل.
- نتيجة مقارنة أداء الوحدة مع الوحدات الأخرى المتشابهة وأداء الصناعة التي تنتمي إليها.

- إمكانية تطور الوحدة الاقتصادية ونموها وبيان اثر ذلك على الأرباح وقيمة الأسهم.

ب- الدائنون: (Creditors)

غالباً ما يقدمون تسهيلات مالية وغير مالية إلى الوحدات الاقتصادية الناجحة من وجهة نظرهم، لكن في نفس الوقت لا يحصلون على عائد من نجاح تلك الوحدات سوى استرداد تلك التسهيلات التي قدموها والحصول على عائد ملائم ومضمون على مبلغ القرض، مع تحمل المخاطر، ولا سيما إذا كانت طويلة الأجل. لذلك ينصب اهتمامهم على مدى توفر هامش أمان في أصول الوحدة الاقتصادية، يوفر لهم إمكانية الحصول على مستحقاتهم، ويساعد التحليل المالي في ذلك باستعمال نسب (السيولة، الرافعة المالية، المديونية) (زامل، 2000: 913).

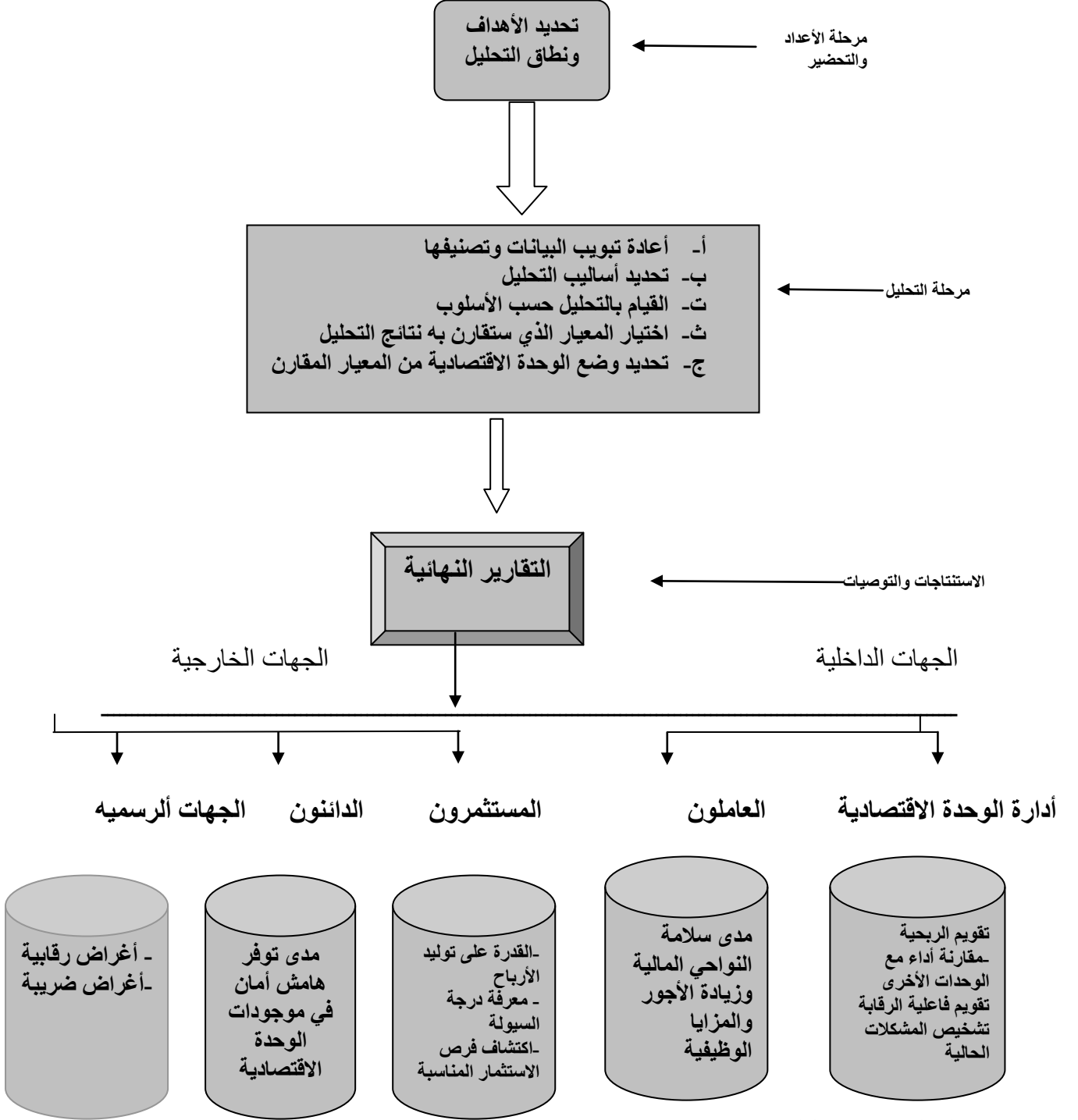
ج- الجهات الرسمية: (Official Parties)

تعتمد الحكومة في إيراداتها على ما تحصل عليه من الوحدات الاقتصادية على شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة، وتقوم الجهة الرسمية ممثلة بالدوائر الحكومية، بأعمال التحليل المالي لتحقيق أغراض متعددة منها، احتساب الضرائب المستحقة على الوحدة الاقتصادية، والتسعير ومتابعة نمو وتطور الوحدات الاقتصادية ولا سيما الصناعية منها (جابر، 2006: 6).

مما سبق نستنتج أن الحكومة تستعمل مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار، وجباية الضرائب (بيان الأرباح المتحققة والاقتطاعات من الأرباح لتشكيل المخصصات، وأفساط الاندثار والفوائد التي تم تخفيضها من الوعاء الضريبي ومدى صحة هذه البيانات)، بالإضافة إلى رقابة المنشآت التي تتمتع بتشجيع خاص (المنشآت الصناعية)، هذا إلى جانب الدراسات الإجمالية والقطاعية التي تحتاجها السلطة التخطيطية في وضع الخطط للمستقبل ورقابة تنفيذها. وفيما يأتي الشكل رقم (4) يلخص مراحل التحليل المالي والجهات المستفيدة منه:

شكل رقم (2)

مراحل التحليل المالي والجهات المستفيدة منه



3-1-6: منهج التحليل المالي لتقويم الأداء

قبل التطرق إلى منهج التحليل المالي لتقويم الأداء، من الضروري التعرف ولو بشكل مبسط على تعريف تقويم كفاءة الأداء، إذ عرّفت جمعة بأنه (تقديم حكم ذي قيمة، على إدارة الموارد الطبيعية والإدارية والمالية المتاحة لإدارة الوحدة الاقتصادية، وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات جهاتها المختلفة) (جمعة، 2000:38)، من خلال التعريف أعلاه يتبين أن الوحدة الاقتصادية تتمكن من خلال التحليل المالي من الحكم على فاعليتها (Effectiveness)، في تحقيق الأهداف وذلك من خلال مقارنة النتائج المتحققة بالأهداف المرسومة وكذلك الحكم على الكفاءة (Efficiency)، في استعمال مواردها الاقتصادية.

أما عبود من جانبه فإنه قد عرف تقويم الأداء بأنه (تقويم أداء مدير مركز المسؤولية ومساعديه والأنشطة والمنتجات والمستويات الإدارية المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية، من حيث الكفاءة والفاعلية) (عبود، 2008:275)، كما عرفت الكفاءة بأنها قياس العلاقة بين مخرجات الوحدة الخاضعة للرقابة، سواءً أكانت سلعة أو خدمة وبين مدخلاتها من الموارد المادية والبشرية، التي استعملت في إنتاج السلعة أو الخدمة (774: 2006، keeny)، ومما تقدم يمكن أن تعريف تقويم كفاءة الأداء (بأنها عملية تقويم لأنشطة الوحدات الاقتصادية عن طريق دراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات وربط تلك العلاقة المتمثلة (الكفاءة) مع الأداء داخل الوحدة الاقتصادية ومقارنتها بالأهداف المستهدفة لتشخيص الانحرافات ومساعدة الإدارة في تحديد أسبابها وتصحيحها عن طريق تقويم النتائج). وتهدف عملية تقويم الأداء إلى التعرف على نقاط الضعف والقوة وتحديد الخلل ومسؤولية كل مركز أو قسم، ومدى كفاءة استعمال الموارد المتاحة، واقتراح الحلول لمعالجة نقاط الخلل وتنشيط دور الاجهزة الرقابية في أداء أعمالها.

ولغرض القيام بعملية التقويم بصورة جيدة، هنالك مجموعة من المتطلبات يجب توافرها، منها أن يكون الهيكل التنظيمي واضح، وتحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات، وتوفر ملاك متمرس وعارف بطبيعة الوحدة، بالإضافة إلى توفر نظام متكامل وفعال للمعلومات والبيانات والتقارير ووجود نظام فعال للحوافز.

وهنالك عدة مناهج لتقويم كفاءة الأداء منها (المنهج الاقتصادي، ونظرية النظم، ومنهج التحليل البرامجي، ومنهج الوظائف الإدارية، ومنهج محاسبة المسؤولية)، (عبود، 2008:270)، ويعد منهج التحليل المالي (Approach of Financial Analysis) أحد المناهج المتبعة لتقويم كفاءة الأداء باستخدام أسلوب معين لتحليل القوائم المالية ذات الغرض العام والبيانات المتعلقة أو المرتبطة بها، لإغراض اتخاذ القرارات وأغراض مختلفة تتضمن تحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات بالنسبة

للمفيدين منها ، فهي تخفض من حالة عدم التأكد ، وتصغي إلى احتياجات الجهات الأخرى ، أي الجهات الخارجية (Wild,2000:662) . وعد التحليل المالي منهج من مناهج تقويم كفاءة الأداء من خلال الأساليب التحليلية التي يستعملها في تحليل القوائم المالية، والتي تساعد في التعرف على كفاءة أداء الوحدة الاقتصادية ، والحكم على النواحي المالية، وسيتم توضيح هذه الأساليب بالتفصيل في المبحث الثاني.

3-1-7: معايير التحليل المالي (Standards of Financial Analysis)

يستعمل المحلل المالي مجموعة من المعايير للتعبير عن مستوى الأداء المالي، الإيجابي أو السلبي، وان احتساب النسب المالية بمفردها أو أي مقياس من مقاييس الأداء بمفرده سيزود المحلل المالي، بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج ومقارنتها به، لأجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها، ويمكن القول إن اختيار المعيار المناسب لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها، فمثلاً قيام المحلل باحتساب نسبة السيولة وخروجه في هذه الحالة بنسبة 1:3 فإن هذه النتيجة لا معنى لها على الإطلاق إذا لم يستطع المحلل أن يقرر أن هذه النسبة مرتفعة أو منخفضة، وهذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى أهمية اختيار المعايير في التحليل المالي التي هي عبارة عن أرقام معينة تستعمل مقياساً للحكم على ملائمة نسبة أو رقم معين (عقل، 2006: 242).

وتظهر أهمية تحديد النسب المعيارية (Standard Ratios) بعدها مقاييساً اقتصادية موضوعة مقدما، وتعتبر عن نتائج دراسة مدة زمنية معينة من الحياة الاقتصادية لا تقل عن ثلاث سنوات، لغرض استعمالها في التحليل المالي المقارن، والتحليل السببي.

أولاً : خصائص المعايير

أن للمعايير خصائص كي يكون للمعيار معنى أو يكون مقبولاً، لا بد أن يتصف بالخصائص الآتية (كراجه واخرون، 2002:154):

- أ- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي إمكانية تنفيذه.
- ب- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الضرورة ذلك، بعد إجراء الدراسات اللازمة.
- ج- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وألا يحتمل أكثر من معنى.

ثانياً: أنواع المعايير

يستعمل المحلل المالي مجموعة من المعايير، للتعبير عن مستوى الأداء ومن أهم هذه المعايير هي ما يأتي (الصياح والعامري، 2003:53).

أ- المعايير التاريخية (Historical standards) :

تعتمد هذه المعايير على مجموعة المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة للوحدة الاقتصادية نفسها، ومقارنتها مع النتائج الحالية، وعادة ما يستخرج هذا المعدل عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي للنسبة نفسها في مدد سابقة محددة، وبعد ذلك يستعمل المعدل المستخرج في تقييم النسب. ويعاني هذا المعيار من بعض الصعوبات منها تقدير عدد المدد الواجب استعمالها لاستخراج المعدل، وأيضا صعوبة انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغير ظروف الوحدة الاقتصادية.

ب- المعايير المطلقة (Absolute standards) :

وهي المعايير التي تأخذ صفة ثابتة أو مقدار ثابت، تم اختيارها بناءً على تجارب ودراسات ميدانية، وقد تم الاتفاق على هذه المعايير، وتستعمل من أجل مقارنة ما هو فعلي أو متحقق مع المعيار ذي العلاقة، وعلى الرغم من عدم تقبل هكذا نسب من قبل المحللين الماليين عموماً، فإن بعض النسب المالية المطلقة ما تزال مستعملة، مثل نسبة التداول (1:2)، (الشماع، 2000:101).

ت- المعايير الصناعية (Industrial standards) :

هذه المعايير تعتمد على مؤشرات يتم الاتفاق عليها من الوحدات الاقتصادية التي تعمل داخل الصناعة الواحدة، والمتماثلة عادة في النشاط، مثل مقارنة (ROA) لبنك معين مع (ROA) للصناعة المصرفية ككل، وقد واجه هذا المعيار بعض الصعوبات منها صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات، وصعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة، واختلاف الظروف التاريخية والحجم واختلاف الأساليب المحاسبية والأهداف لكل وحدة (كراجة وآخرون، 2002:155).

د- المعايير المستهدفة (Targeted standards) :

يقصد بها المعايير التي توضع من إدارة الوحدة الاقتصادية أو من خبراء التحليل المالي في نشاط معين، ونتيجة دراسة هذا النشاط يتم أعداد معايير تتخذ منها أهداف مستهدفة قابلة للتحقيق ويسترشد بها عند استعمالها مستقبلاً في المقارنة، وان هذه المعايير تعتمد على الخطط المستقبلية، ويمكن للمحلل أن يقارن بين المعايير التخطيطية مع المعايير المتحققة فعلاً لفترة زمنية ماضية (أنعيمي وآخرون، 2007:102).

مما تقدم نستنتج أن المعايير هي مقاييس موضوعية مقدماً، وتحدد عن طريق دراسة الوحدة الاقتصادية في مدة زمنية معينة واستخراج متوسط لهذه النسب المستخرجة، وأفضل هذه المعايير هو المعيار التاريخي لأنه يعبر بصورة واضحة عن الوحدة الاقتصادية.

المبحث الثاني

مداخل وأساليب التحليل المالي

يقصد بمدخل التحليل المالي المنهج الذي ينتهجه المحلل المالي في تحليل البيانات المالية المنشورة، وبهذا المعنى يختلف المنهج (Approach) عن الأسلوب (Method)، فتحليل الربحية، وتحليل الائتمان، وتحليل الاستثمار تعد أمثلة على مناهج التحليل، في حين يعد أسلوب الاتجاهات، أو أسلوب النسب المالية أمثلة على أساليب التحليل المالي. وقد اختلف الباحثون في تصنيف هذه الأدوات والأساليب، فقد صنفها (Wild) إلى خمسة أنواع (Wild,2007:24) :

- 1- تحليل القوائم المالية المقارنة. (Comparative financial statement analysis)
- 2- التحليل الرأسي للقوائم المالية. (Common-size financial statement analysis)
- 3- تحليل النسب. (Ratio analysis)
- 4- تحليل التدفقات النقدية. (Cash flow analysis)
- 5- التقييم. (Valuation)

في حين صنفها (Williams and other) إلى أربعة أساليب شائعة الاستعمال وهي (Williams and other,2006:671):

- 1- التغيرات بالقيمة والنسب المئوية. (dollar and percentage changes)
- 2- النسب الاتجاهية. (Trend percentages)
- 3- نسب المكونات. (Component percentages)
- 4- النسب والمؤشرات. (ratios)

وقد قسم (الزبيدي) الأساليب الفنية المستعملة في التحليل المالي إلى مجموعتين، هما (الزبيدي،2006:164):

3- 1-2: الأساليب التقليدية (Traditional Techniques)

أولاً: التحليل الأفقي (Horizontal Analysis)

ثانياً: التحليل العمودي (Vertical Analysis)

ثالثاً: تحليل النسب (Ratios Analysis)

وسوف يؤكد الباحث على تحليل المؤشرات المالية التقويمية في هذا المبحث.

أولاً: التحليل الأفقي (Horizontal Analysis)

ويقصد به مقارنة الأرقام الواردة في الكشوفات المالية ، على مدار سنتين متتابعتين أو أكثر، وتعد القوائم المالية المقارنة (comparative financial statements) أبسط أشكال التحليل المقارن، إذ يتم مقارنة بند من بنود قائمة المركز المالي، أو من بنود كشف الدخل، و على مدار سنتين أو أكثر، للتعرف على مقدار التغيير في البند وإظهار ذلك التغيير بصورة قيمة مطلقة أو نسبة مئوية، ويمكن القول إن واقعية نتائج هذا التحليل ترتفع كلما طال الأفق الزمني للفترات المالية المقارنة، إذ عندما تعطي مدة مقارنة ثلاث سنوات مثلاً تكون المؤشرات التي يؤديها المحلل المالي عن سلوك البند أكثر موضوعية عن تلك التي يؤديها التحليل فيما لو اقتصر على سنتين فقط ، على أساس أن الاتجاه المحدد إحصائياً بموجب ثلاث نقاط على خريطة الانتشار الممثلة للظاهرة يكون أكثر تمثيلاً لواقع الظاهرة الفعلي من الاتجاه المحدد بموجب نقطتين فقط على تلك الخريطة، وبذلك يوفر هذا التحليل سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، التي تمكنه من تكوين صورة أدق عن واقع الوحدة الاقتصادية وعن اتجاهاتها المستقبلية (لظفي ، 2007 :321)، وتعد السنة الأولى سنة أساس، وأن اختيار هذه السنة يؤثر على حساب الاتجاهات مستقبلاً، ولذلك يجب أن تخضع لمقاييس دقيقة في اختيارها.

ثانياً: التحليل العمودي (Vertical Analysis)

يتم في هذا النوع من التحليل استعمال البند الأكبر أو الإجمالي في الكشوفات المالية، بوصفه بنداً أو قيمة أساس وهو يساوي دائماً 100%، ويتم مقارنة البنود الأخرى معه، ويستعمل المحاسبون هذا التحليل لتوضيح وفهم الهيكل الداخلي للأعمال، ويمكن للإدارة أو المحاسبين استعمال التحليل الأفقي أو العمودي أو كليهما معا ليوضحوا قدر الإمكان المشكلات الموجودة (Siegel,2006:243)، ويعتمد التحليل العمودي على تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الكشوفات المالية إلى نسب مئوية، إذ يتم حساب نسبة كل بند إلى أساس المجموع، ففي كشف الدخل مثلاً تنسب كل فقرة من فقراته إلى المبيعات، والنتائج يعبر عن مؤشر معين، فإذا ارتفعت نسبة التكاليف مثلاً إلى المبيعات سوف تؤثر حالة ارتفاع التكاليف وانخفاض أداء الوحدة الاقتصادية، وبالعكس في حالة انخفاض التكاليف، أما بخصوص التحليل العمودي لقائمة المركز المالي حيث تحلل الأهمية النسبية لكل مفردة من مفردات الأصول لبيان الاستثمار الأكبر، وبمثل ذلك يجري تحليل المطلوبات (العامري، 2007: 136).

ومما تقدم نستنتج أن التحليل العمودي يهدف إلى قياس التركيبة النسبية لكل بند من بنود الكشوفات المالية ، وما يمثله البند من وزن نسبي في القائمة، حيث يستعمل لكل قائمة أساس شامل يمكن أن تنسب إليه كل البنود لحساب الوزن النسبي.

ثالثاً: تحليل النسب (Ratios Analysis)

يعد تحليل النسب المالية أكثر أنواع تحليل الكشوفات المالية شيوعاً، فتحليل النسب هو التوحيد لمقاييس معيارية للبيانات المالية من خلال تحويل الأرقام التي تتضمنها قائمة المركز المالي وكشف الدخل إلى نسب، فالنسب المالية علاقات رياضية بين الأرقام، تربط بين بندين أو أكثر من بنود الكشوفات المالية، وعلى الرغم من أن احتساب النسب المالية لا يتطلب إلا قدراً محدوداً من الخبرة والمهارة، والمعرفة بالبيانات المحاسبية، إلا أن تفسيرها وربطها بالأداء يتصف بالصعوبة، ومن جانب آخر فإن نتائج كل نسبة لا يمكن فهمها أو كيفية الحكم على الأداء إلا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية، وعن طريق المقارنة يمكن الحكم على الأداء، ويعد تحليل النسب أداة للإدارة المالية تمكن المدراء من تقييم تقدمهم في تحقيق الاستدامة وإنها يمكن أن تساعد في الإجابة على سؤالين أساسيين تحتاج كل وحدة اقتصادية أن تسألهما:

* هل أن الوحدة الاقتصادية تحقق أو تتقدم باتجاه تحقيق الربحية.

* مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها.

وان النسب المالية بمجملها توفر منظوراً للصحة المالية للوحدة الاقتصادية، ومن الجدير بالذكر انه لا توجد نسبة مالية واحدة تعطي جميع المؤشرات بل ان النسب المالية بمجملها تعطي هذا المنظور (CGAP,2001,25)، ويمكن تبويب النسب المالية إلى ست مجموعات أساسية هي (العامري، 2007: 100):

ا- مؤشر السيولة: (Liquidity Ratios)

تشير السيولة إلى قدرة الوحدة الاقتصادية، على مقابلة التزاماتها الجارية، عندما يحين ميعاد استحقاقها، ولا ترتبط السيولة بتحقيق الربحية، إذ قد تكون الوحدة الاقتصادية رابحة إلا أنها لا تمتلك السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها المالية (لطفي، 2007: 334) وتنقسم هذه النسب إلى:

1- مؤشر التداول: (Current Ratio)

يحسب هذا المؤشر بتقسيم الأصول المتداولة على المطلوبات المتداولة، ويقاس قدرة الوحدة الاقتصادية على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها المتداولة، لذا فهو مؤشر لهامش الأمان (النعيمة والتميمي، 2008: 90). وكلما ارتفع مؤشر التداول كلما زادت درجة السيولة، وبعبارة أخرى إن الوحدة الاقتصادية التي تمتلك مؤشر تداول مرتفع، يعني أنها تستثمر مبالغ كبيرة في الأصول المتداولة بالمقارنة مع المطلوبات المتداولة ويحسب مؤشر التداول وفق المعادلة الآتية (Williams and other, 2006: 679):

الأصول المتداولة

مؤشر التداول =

الخصوم المتداولة

2- مؤشر السيولة السريعة : (Quick Liquidity Ratio)

يعد هذا المؤشر مقياساً أكثر تشدداً لسيولة الوحدة الاقتصادية من مؤشر التداول، لأنه يستبعد الأصول الأقل سيولة (المخزون + المصاريف المدفوعة مقدماً)، ويشتق وفق المعادلة الآتية (النعيمي وآخرون، 2007:103):

الأصول المتداولة - (المخزون + مصاريف مدفوعة مقدماً)

مؤشر السيولة السريعة =

الخصوم المتداولة

ويعود سبب استبعاد المخزون في حساب هذا المؤشر إلى وجود أصناف منه بطيئة الحركة ولا يمكن بيعها بسهولة، أو لأنها مكتملة لأصناف أخرى، فضلاً عن أن المخزون غالباً ما يباع بالأجل، وهذا يعني تحوله إلى مدينين قبل أن يتحول إلى نقد (الدوري وأبو زناد، 2003 : 75).

ومما سبق نستنتج أن هذا المؤشر مفيدة بشكل خاص في تقويم سيولة الوحدات الاقتصادية التي تمتلك مخزوناً بطيء الحركة أو مخزوناً زائداً عن الحاجة، كما يجب الإدراك بأن مؤشر السيولة والربحية هدفان متلازمان للوحدة الاقتصادية، ولكنهما في الوقت نفسه متضادان، بمعنى أن تحسين أحدهما يكون على حساب الآخر، ومن هنا يجب توفير التوازن بينهما ومن ثم يجب أن لا يؤخذ ارتفاع مؤشر السيولة على أنه علامة صحة في أداء الوحدة الاقتصادية، إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشراً لعدم كفاءة إدارة الاستثمار، ومن ثم سبباً في انخفاض مؤشرات الربحية.

ب- مؤشرات تحليل النشاط أو إدارة الأصول : (Activity or Assets Management)

تهتم نسب النشاط بقياس مدى فعالية الوحدة الاقتصادية في استعمال مواردها المالية المتاحة لها والرقابة عليها، وذلك بإجراء المقارنة بين مستوى المبيعات والاستثمارات في الأصول، وقدرة الوحدة الاقتصادية على تصريف البضاعة المشتراة لغرض البيع، وكذلك مقدرة الوحدة الاقتصادية على تحصيل الديون من العملاء، لذا تعد هذه المؤشرات مهمة لكل من له اهتمام بكفاية الأداء والربحية للوحدة الاقتصادية على المدى الطويل، وتتمثل أهم هذه

المؤشرات بما يأتي (لطفي، 2007:361):

ت -

1- مؤشر دوران المدينون: (Account Receivable Ratio)

يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى جودة وسيولة حسابات المدينون ومدى قدرة الوحدة الاقتصادية في تحصيل ديونها في مواعيد الاستحقاق، لذا يتعين دائماً تحليل حسابات المدينين إلى ديون جيدة وديون مشكوك في تحصيلها، وديون معدومة، وأن هذا المؤشر يقيس كفاءة عمليتي منح الائتمان والتحصيل، وبمعنى آخر كلما زاد مؤشر الدوران دل ذلك على كفاءة الإدارة في التحصيل، وزيادة درجة سيولة الحسابات المدينة، والسيولة العامة في الأجل القصير.

ويتحدد مؤشر دوران الحسابات المدينة، فيما يأتي (Williams and other,2006:701):

$$\text{مؤشر دوران المدينون} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رصيد المدينون}}$$

2- مؤشر فترة التحصيل: (Average Collection Period)

يشير مؤشر فترة التحصيل، إلى عدد الأيام اللازمة لتحويل الحسابات المدينة إلى نقد، ويستعمل هذا المؤشر لتقويم سياسة الائتمان والتحصيل، فإذا كان مؤشر فترة التحصيل يزيد على شروط الائتمان، فهذا يشير إلى عدم كفاءة الوحدة الاقتصادية في تحصيل حساباتها المدينة، أو التساهل في سياستها الائتمانية، فضلاً عن أن طول فترة التحصيل يخفض السيولة ويؤثر على قدرة الوحدة الاقتصادية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، أما قصر المدة فيدل على أن سياسة الائتمان والتحصيل متشددة، وتحسب المؤشر كالتالي (العامري،2007:108):

$$\text{مؤشر فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{مؤشر دوران المدينون}}$$

3- مؤشر دوران المخزون: (Inventory Turnover)

قياس مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على استغلال وحسن إدارة المخزون، إذ كلما زاد هذا المؤشر فإنه يدل على ممارسات بيعية جيدة، وهذا يحسن السيولة والربحية، لأن الأموال المستثمرة في المخزون قليلة، لذا فإن الاحتفاظ بمخزون أكثر من الحاجة أو مخزون راكد يعني تجميد قسم من الأموال، التي يمكن أن تستعمل في أنشطة أخرى، وفي السنوات الأخيرة أصبحت هناك عوامل عدة تؤثر على مؤشر دوران المخزون، مثل اتباع الوحدة الاقتصادية طريقة الإنتاج في الوقت

المحدد (Just in Time)، ففي هذه الطريقة تحتفظ الوحدة بأدنى مستوى من المخزون ويكون مؤشر دوران المخزون عاليا مقارنة بالوحدات الاقتصادية الأخرى ، ويحسب هذا المؤشر وفق المعادلة الآتية (Garrison & Noreen,2000:845) :

$$\text{مؤشر دوران المخزون} = \frac{\text{كلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

4- مؤشر دوران الأصول الثابتة: (Fixed Assets Turnover)

يستعمل هذا المؤشر بوصفه مقياسا لمدى كفاءة الوحدة الاقتصادية، في استعمال أصولها الثابتة لأجل تحقق المبيعات، فإذا كان المؤشر مرتفعا فذلك يدل على الاستعمال الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما انخفاضه فيعني عدم وجود توازن بين المبيعات وحجم الاستثمارات في الأصول الثابتة، ومن ثم تعاني الوحدة الاقتصادية من طاقة إنتاجية فائضة أو تكدر الإنتاج أو البضاعة في المخازن، ويتأثر الرقم الظاهر للأصول الثابتة في قائمة المركز المالي بمجموعة من العوامل منها:

- كلفة الأصول الثابتة عند حيازتها.
- سياسة الاندثار المتبعة.
- كون الأصول مملوكة من الوحدة الاقتصادية، أو مستأجرة استئجار تشغيلي، وقد تؤدي العوامل المذكورة إلى اختلاف في معدلات دوران الأصول بين وحدات تتطابق أصولها الثابتة من حيث القيمة، ويحسب المؤشر وفق المعادلة الآتية (عقل، 2004:324):

$$\text{مؤشر دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

5- مؤشر دوران إجمالي الأصول: (Total Asset Turnover)

يقيس هذا المؤشر القدرة الكلية للوحدة الاقتصادية في توليد المبيعات، من الأصول المتاحة للوحدة الاقتصادية سواء أكانت متداولة أم ثابتة، ويشير هذا المؤشر إلى مدى كفاءة الوحدة، في استعمال جميع الأصول التي تمتلكها لتحقيق زيادة في المبيعات، ويمكن الحصول عليه وفق المعادلة الآتية (المرسي واللحج، 2006:164):

صافي المبيعات

مؤشر دوران إجمالي الأصول =

إجمالي الأصول

ج- مؤشرات المديونية (Dept Ratios)

تقيس هذه المؤشرات مدى اعتماد الوحدة الاقتصادية على الاقتراض في تمويل استثماراتها بالمقارنة مع التمويل المقدم من المالكين ، وتدعى هذه النسب بنسب رافعة التمويل لأنها تقيس مؤشر استخدام الديون في هيكل تمويل الوحدة الاقتصادية ، ويعطي هذا النوع مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للوحدة الاقتصادية على المدى الطويل ، كما ويبين مقدرة الوحدة الاقتصادية على تسديد ديونها والتزاماتها طويلة المدى. وان كانت تحسن العائد على حقوق الملكية، إلا أنها تؤدي إلى زيادة المخاطرة التي تتعرض لها الوحدة بسبب الأعباء الإضافية لخدمة الدين التي يخلقها التوسع في الاقتراض (عقل، 2004: 331)، وتشمل النسب الآتية:

1- مؤشر المديونية (الاقتراض): (Debt Ratio)

يقيس هذا المؤشر، كمية الأصول التي تم تمويلها عن طريق القروض ويتم حساب تلك المؤشر بقسمة إجمالي المطلوبات على إجمالي الأصول ، وهي تعبر عن مدى مساهمة الغير في أصول الوحدة الاقتصادية، ويحسب وفق المعادلة الآتية (العامري، 2007: 112) :

إجمالي المطلوبات

مؤشر المديونية =

إجمالي الأصول

ومما سبق نستنتج أن الدائنين يفضلون مؤشر مديونية واطئة، لأنها تؤمن لهم حماية أكثر، وذلك في حالة تعرض الوحدة الاقتصادية إلى صعوبات مالية، وأن مؤشر المديونية العالية تعني ارتفاع المخاطرة المالية، وأن تكاليف تمويلها سوف ترتفع مستقبلاً، أما إذا كان المؤشر منخفض ، فإنها تعني أن الوحدة الاقتصادية، لا تستعمل الاقتراض بشكل كاف ، مما يحرم المالكين من زيادات ممكنة في العائد على حق الملكية.

2- مؤشر المطلوبات إلى حقوق الملكية: (Liabilities –Owners Equity Ratio)

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة الدائنين، في أصول الوحدة الاقتصادية مقارنة بمساهمة الملاك، وان مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من هذه الأموال، يزيد اطمئنان الدائنين على قدرة الوحدة على تسديد التزاماتها، ويتم حساب تلك المؤش وفق الصيغة الآتية (لطفي، 2007: 350):

$$\frac{\text{إجمالي المطلوبات}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{مؤشر المطلوبات إلى حقوق الملكية}$$

3- مؤشر تغطية الفوائد: (Loans- Interest Coverage Ratio)

يقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن أن ينخفض إليه صافي الربح دون أن يؤثر ذلك على مقدرة الوحدة الاقتصادية على تسديد الفوائد، وكلما زاد هذا المؤشر زادت قدرتها على تسديد الفوائد، ويحسب هذا المؤشر وفق الصيغة الآتية (العامري، 2007: 114):

$$\frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفائدة على القرض}} = \text{مؤشر تغطية فوائد القروض}$$

5- مؤشر المطلوبات طويلة الأجل إلى هيكل رأس المال:

(Long – Liabilities Ratio to Capital Structures)

يتم حساب هذا المؤشر بقسمة القروض طويلة الأجل على مصادر التمويل طويلة الأجل، التي تتضمن القروض فضلا عن حقوق الملكية، ويبين هذا المؤشر الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل في هيكل رأس المال، ولذلك تعد مؤشرا للحكم على المخاطر المالية، ويحسب وفق الصيغة الآتية (زامل، 2000: 918):

$$\frac{\text{إجمالي المطلوبات طويلة الأجل}}{\text{هيكل رأس المال}} = \text{مؤشر المطلوبات طويلة الأجل إلى هيكل رأس المال}$$

6- مؤشر تغطية الالتزامات المالية الثابتة: (Fixed- Charge- Coverage Ratio)

يعد هذا المؤشر أكثر شمولاً من مؤشر تغطية الفوائد على الرغم من وجود تشابه بينهما، إذ تشمل الالتزامات المالية (الفوائد، الإيجارات، دفعات تسديد السندات المستحقة، ومقسوم أرباح الأسهم الممتازة)، وكلما كان المؤشر مرتفع دل على قدرة الوحدة على تسديد التزاماتها المالية، ويتم حساب هذا المؤشر وفق الصيغة الآتية (لطفي، 2007:354):

$$\text{مؤشر تغطية الالتزامات المالية الثابتة} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب+الفوائد+الإيجارات}}{\text{الفوائد + الإيجارات}}$$

د- مؤشرات الربحية: (Profitability Ratios)

تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للوحدة الاقتصادية، وإن أحد الأهداف الذي تسعى إليه الوحدة الاقتصادية، هو تحقيق أكبر معدل للربحية، الذي يعد محصلة نهائية للكثير من العمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط، لذا يتم استعمال مقاييس عدة للربحية، لأن أي قياس محدد قد يتأثر إلى حد كبير بناحية معينة من نواحي النشاط. ومن هنا يتعين قياس كل من الأرباح التشغيلية وصافي الربح، فتلك النسب تعطي إجابات عن مدى فاعلية الإدارة في توليد الأرباح من المبيعات، أو من الأموال المستثمرة (لطفي، 2007: 371)، وهذه المؤشرات تبين التأثيرات المدمجة للسيولة، وإدارة الأصول، والدين على نتائج التشغيل، وفيما يأتي أهم هذه المؤشرات:

1- مؤشر هامش إجمالي الدخل: (Gross Income Margin)

يوضح هذا المؤشر مجمل الربح إلى المبيعات، وتسمى حافة مجمل الربح، إلى أية الدرجة التي يمكن أن ينخفض إليها سعر البيع، دون أن يؤدي إلى تحقيق خسائر، وتقاس مدى قدرة الوحدة في تخفيض التكاليف، ومدى تقبل السوق لمنتجاتها، وتدل أيضاً على كفاءة الإدارة في التسعير، وتوليد المبيعات، والسيطرة على التكاليف، ويتم حسابها وفق الصيغة الآتية (مطر، 2003:32):

$$\text{مؤشر مجمل الربح} = \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

2- مؤشر صافي الربح إلى المبيعات: (Net Profit on Sales Ratio)

يشير هذا المؤشر، إلى النسبة المئوية المتبقية، عن كل دينار من المبيعات بعد طرح كل من كلفة البضاعة المباعة، والتكاليف التشغيلية، ويحسب هذا المؤشر وفق المعادلة الآتية (أنعيمي وآخرون، 2007: 106) :

$$\text{مؤشر صافي الربح إلى المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

3- مؤشر العائد على الاستثمار: (ROI) (Return on Investment)

يعد من أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم في تقويم أداء الوحدات الاقتصادية، وتهتم به الإدارة والملاك والمستثمرون، لأنه يعبر عن ربحية الدينار الواحد، المستثمر داخل الوحدة الاقتصادية، ويسمى هذا المعدل بالقابلية الإيرادية (Earning Power)، وان ارتفاع هذا المعدل قياساً بالمعيار الصناعي أو التاريخي، يعني كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة، فضلاً عن كفاءة القرارات المالية، التي اتخذتها الإدارة، ويحسب وفق الصيغة الآتية (Williams and other, 2006: 690):

$$\text{مؤشر العائد على الاستثمار} = \frac{\text{العائد}}{\text{متوسط الاستثمار}}$$

4- مؤشر العائد على حقوق الملكية: (ROE) (Return on Equity)

يعبر هذا المؤشر عن العائد الذي يحققه المساهمون على استثمار أموالهم، ويعد أهم نسب أو مؤشرات الربحية، لأنه يوضح كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب الوحدة الاقتصادية، وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال، وبناءً على هذه المؤشر قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى، تحقق عائد مناسب، ويتم حساب العائد على حق الملكية كالآتي (ميجر وآخرون، 2006: 813):

$$\text{العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط إجمالي حقوق المساهمين}}$$

5- مؤشر العائد على الأصول: (ROA) (Return on Total Assets)

يوضح هذا المؤشر مدى الكفاءة في استعمال الأصول، وتقويم ما حققته الإدارة من عائد على الأصول الخاضعة لسيطرتها، ويعرف العائد من حساب هذه المؤشر بدخل التشغيل، لأن مصروف الفوائد وضرائب الدخل يحددان بعوامل أخرى بخلاف طريقة استعمال الأصول ويتم حساب هذا العائد كالاتي(Williams and other,2006:690):

$$\text{مؤشر العائد على الأصول} = \frac{\text{الدخل التشغيلي}}{\text{متوسط أجمالي الأصول}}$$

هـ مؤشرات التقويم : (Valuation Ratios)

وتسمى كذلك نسب السوق المالية (Market Ratios)، وتعد هذه النسب ذات أهمية لحملة الأسهم، وللمستثمرين المحتملين في الأسهم، ولمحلي الأوراق المالية، ولمصارف الاستثمار، وكذلك الدائنين. فحملة الأسهم والمستثمرين يهتمهم معرفة تأثير أداء الوحدة الاقتصادية على الدخل الناتج عن استثماراتهم، أما محلي الأوراق المالية والمصارف فيهتمهم تحليل أداء الوحدة وتحديد تأثيره على قيمة السهم، لغرض عمل توصيات الاستثمار المناسبة لعملائهم، أما الدائنون فيهتمهم أن تكون القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية أكبر ما يمكن، لأنهم يعدون حقوق الملكية هامش أمان لتغطية الديون وتنقسم هذه النسب إلى ما يأتي(العامري،2007: 118):

1- مؤشر ربحية السهم الواحد : (EPS) (Earning Per Share)

تمثل حصة السهم العادي الواحد من الأرباح المتحققة في مدة زمنية محددة، ويعد هذا المؤشر مؤشرا ماليا مهما، يعكس مستوى ربحية السهم الواحد، ويحسب ربح السهم العادي بقسمة الدخل القابل للتوزيع للأسهم العادية على عدد الأسهم القائمة، أي بعد طرح التوزيعات المطلوبة للأسهم الممتازة من صافي الدخل القابل للتوزيع ويتضح ذلك في المعادلة الآتية (Williams and other,2006:694):

$$\text{عائد السهم الواحد(العادي)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة- توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

2- مؤشر القيمة الدفترية للسهم: (Book Value Per Share)

تعتبر القيمة الدفترية للسهم عن المقدار الذي سيحصل عليه كل سهم من حقوق الملكية، إذا ما تم تصفية الوحدة الاقتصادية على أساس المبالغ الظاهرة في قائمة المركز المالي، وهذه القيمة من المفروض أن تكون مؤشراً للحد الأدنى الذي ينبغي أن يكون عليه قيمة السهم في السوق المالية، فإذا كانت الوحدة الاقتصادية تقوم بأداء جيد وتحقق أرباح، فإن سعر السهم في السوق يكون أعلى من القيمة الدفترية، أما إذا كان أداء الوحدة غير جيد ومتدنياً فإن سعر السهم في السوق يكون أقل من القيمة الدفترية، وتحسب وفق المعادلة الآتية (Kieso and)

(other,2008:753):

$$\text{مؤشر القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

3- مؤشر المقسوم النقدي للسهم : (Dividends Per Share) (DPS)

يقيس الربح الموزع للسهم، من صافي الدخل القابل للتوزيع بعد طرح مقسوم الأرباح المتحقق للأسهم الممتازة، والمتحقق من استثمار المالكين في أسهم الوحدة الاقتصادية، وتعكس الأرباح الموزعة للسهم الواحد أداء الوحدة الاقتصادية وسياسة الإدارة في توزيع الأرباح، ويحسب هذا المؤشر وفق الصيغة الآتية(مطر،2003:42):

$$\text{مؤشر المقسوم النقدي للسهم} = \frac{\text{التوزيعات المعطن عنها للمساهمين العاديين}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة (القائمة)}}$$

4- مؤشر توزيع الأرباح: (Dividend pay out Ratios)

يهتم المستثمر بمعرفة النمو في الأرباح الموزعة مستقبلاً، ويتعرف على ذلك عن طريق مؤشر توزيع الأرباح، فعندما تكون المؤشر عالية، فهذا مؤشر إيجابي على القيمة السوقية للسهم، إلا أنه في الوقت نفسه قد يعكس انخفاض فرص النمو للوحدة الاقتصادية ويحسب هذا المؤشر وفق المعادلة الآتية (العامري، 2007: 121):

$$\text{مؤشر توزيع الأرباح} = \frac{\text{المقسوم النقدي للسهم}}{\text{ربحية السهم الواحد}}$$

و - مؤشرات النمو: (Growth Ratios)

تقيس هذه المؤشرات الاتجاه العام في الزيادة او احيانا النقص في هذه المؤشرات المستخدمة او مدى التوسع والتقدم الذي تحققه الوحدة الاقتصادية على مر الزمن، فالنمو هدف مرغوب فيه، إذ يمكن الوحدة الاقتصادية من توسيع نشاطها ، وتطوير منتجاتها، وتحسين طرق إنتاجها، وزيادة أرباحها، مما يوفر عائداً أعلى للمساهمين، ودخلاً أكبر للعاملين، إذ أن هذا المؤشر يعطينا مقدار التغير من خلال إجراء المقارنة بين مدتين مالييتين، ومن أهم هذه المؤشرات (توفيق، 2009:71):

1- مؤشر النمو في صافي الربح : (Rate of Growth of net income)

وهو مؤشر يعكس قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد الأرباح من سنة إلى أخرى، ويعكس هذا المقياس رضا المالكين عن الأداء المالي للوحدة ومقدار الأرباح المتحققة عن السنة السابقة ويحسب وفق المعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر النمو في صافي الأرباح} = \frac{\text{صافي ربح السنة الحالية- صافي ربح السنة السابقة}}{\text{صافي ربح السنة السابقة}}$$

2- مؤشر نمو المبيعات: (Rate of Growth of sales)

يتكون هذا المؤشر من التغيرات الحاصلة في المبيعات الصافية، في مدتين مالييتين(الجارية والسابقة) في بسط المؤشر أما مقام المؤشر فيتكون من مبيعات المدة السابقة وكما يأتي:

$$\text{مؤشر نمو المبيعات} = \frac{\text{المبيعات الحالية- المبيعات السابقة}}{\text{المبيعات السابقة}}$$

ويتبين مما سبق ، انه على الرغم من أهمية التحليل المالي بمحور الاتجاه التقليدي في تقويم الأداء إلا إن هذا الأسلوب لا يخلو من بعض الانتقادات التي حدثت من أهميته ومن اعتماده أسلوباً مطلقاً من الإدارة في تقويم الأداء، إذ أن هذه النسب لاتعني شيئاً ما لم يتم مقارنتها بمعيار، فضلاً عن إن هذه النسب لا بد أن تتكامل في منظومة واحدة لإعطاء صورة حقيقية عن الوحدة الاقتصادية، لأن اعتماد مؤشر واحدة قد يعطي صورة مضللة عن الوحدة الاقتصادية، وان هذه النسب تستخرج من الأرقام الواردة في الكشوفات المالية، إذ أن هناك تغيرات تكون قبل إعداد قائمة المركز المالي أو بعدها تجعل الحكم على أداء الوحدة الاقتصادية مرهوناً بهذه اللحظة، فمثلاً قد تدخل الإدارة في عمليات نهاية العام وتؤدي إلى تحسين هذه النسب، وهو ما يطلق عليه تجميل الحقائق (Window dressing)، وان هذه النسب تستند إلى التكلفة التاريخية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تشوهات في

عملية قياس الأداء وان هذه الكشوفات تعد على أساس ثبات قيمة النقود والتحليل على هذا الأساس يعد مضملاً وخاصة في فترات التضخم، وان المعالجات المحاسبية (الاندثار، الأرباح المحتجزة، تسعير المواد)، تؤثر تأثيراً كبيراً على هذه النسب إذ أن اختلاف الطريقة أو أسلوب المعالجة يؤدي إلى اختلاف هذه النسب، لذا كان من الضروري الاعتماد على أكثر من سنة للحصول على نتائج دقيقة، وأجراء تعديلات على الكشوفات المالية قبل استخراج النسب لكي تكون أكثر مصداقية.

3-2-2 : الأساليب الحديثة للتحليل المالي

يحاول المحللون الماليون أن يتبعوا أساليب عدة في التحليل المالي، ولإغراض مختلفة (للتنبؤ، أو لتقويم الأداء، أو اتخاذ القرارات) في مجالات عديدة، لذا اختلفت الأساليب، وبعد أن وضحنا الأساليب التقليدية الأكثر شيوعاً، ومع التغير الجذري في بيئة عمل شركات الأعمال، حدثت تغيرات جذرية في فكرة الإدارة المالية، وفي شكل الدور الذي تمارسه لتعظيم ثروة الملاك أو حملة الأسهم، مع هذه التغيرات ظهرت أساليب تقويم حديثة، ومن هذه الأساليب (القيمة الاقتصادية المضافة، والقيمة السوقية المضافة، والأساليب الإحصائية)، وسوف يتم التطرق لهذه الأساليب بشي من الإيجاز إذ سيتم التركيز على الأساليب التقليدية في الجانب العملي لتقييم الأداء.

أولاً: القيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added)

1- مفهوم القيمة الاقتصادية: (The Concept of Economic Value Added)

يعد موضوع القيمة المضافة (value added) منهجاً جديداً للاقتصاد، أو أسلوباً حديثاً للعمل بمقتضاه في مجال المحاسبة أو الإدارة، وظهرت هذه الفكرة نتيجة التطور الاقتصادي العالمي، فهذا المفهوم مأخوذ من المحاسبة القومية، إذ استعمل لأول مرة في القرن الثامن عشر في سنة (1790)، من الخزانة الأميركية (مورلي، 1983: 264)، وقد تم اعتماد القيمة المضافة منذ حقبة السبعينات من القرن الماضي، من شركات بريطانية تنفيذاً لتوصية المنظمة المهنية المحاسبية في بريطانيا (ASSC) في توفير معلومات إضافية لحملة الأسهم، وتستعمل أساساً لبرامج تحفيز العاملين من خلال تسليط الضوء على كيفية تصرف الشركة بالثروة التي يتم تكوينها منهم (سليمان، 2010: 46). وعرف (Shukla and other) القيمة المضافة بأنها (قيمة الإنتاج مطروحا منه تكلفة المواد المباشرة المستعملة في الإنتاج) (Shukla and other, 2008: 328)، وعرفها البلقاوي بأنها (الزيادة في الثروة المتولدة من الاستخدام الإنتاجي لموارد الوحدة الاقتصادية قبل توزيعها بين حملة الأسهم والعاملين والحكومة) (البلقاوي، 2009: 117).

إن مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) هو ليس سوى نسخة جديدة لمفهوم الدخل الذي اعترف به علماء الاقتصاد، وقد ابتكر مقياس القيمة الاقتصادية المضافة في عقد التسعينات من القرن

الماضي من شركة (Sterns & Steward)¹ إذ أن القيمة المضافة تجمع بين مفاهيم الدخل المحاسبي والتمويل، لقياس ما إذا كانت عمليات الوحدة الاقتصادية ستزيد من ثروة حملة الأسهم، لذلك هي مقياس جيد لتقويم الأداء التشغيلي الذي تستعمله بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية (حماد، 2005:1014)، وتشير الدراسات إلى استعمال هذا المعيار من الشركات (General Electric, Microsoft, IBM, Dell)، التي أصبحت تطبقه (Gitman, 2006:514).

مما سبق نستنتج أن أصول هذا المفهوم أصوله من طبيعة الاقتصاد فيما يتعلق بالربط بين أرباح الوحدة الاقتصادية، وتكوين الثروة، إذ أن القيمة المضافة يعبر عنها بأنها الدخل المستلم من المشاركين بالوحدة الاقتصادية كالعمال، والمساهمين، والحكومة، والمقرضين.

ب- مزايا التحول نحو معيار القيمة المضافة:

على الرغم من أن القيمة المضافة الاقتصادية (EVA) إعادة ترتيب جبري لعناصر كشف الدخل التقليدي، إلا أنها مقبولة ببسر من الأفراد، وقد أجمعت البحوث العلمية التي تضمنت الموضوع، على أن استعمال هذا المعيار من الإدارة المالية في الوحدات الاقتصادية من الممكن ان يحقق ما يأتي (الزبيدي، 2006:251):

- 1- يوضح هذا المعيار التحسن المستمر والحقيقي لثروة الملاك.
- 2- يستعمل كمؤشر حقيقي ووحيد للأداء المالي والإداري.
- 3- تضمن أساس لنظام الحوافز للعاملين داخل الوحدة الاقتصادية.
- 4- إن قوة هذا المعيار تكمن في قدرته على تغيير السلوك وعلى المستويات كافة في الوحدة .
- 5- يزيد من حث المدراء للمروسين وذلك بتشجيعهم على العمل.
- 6- أداة مهمة في اتخاذ قرارات الاستثمار وقرار التوسعات الاستثمارية المتوقعة.
- 7- المعيار الوحيد الذي يستعمل في التقييم الحقيقي لأصول الوحدة خصوصا عند تقدير القيمة الحقيقية لأصول الوحدة الاقتصادية عند البيع.
- 8- يضمن هذا المعيار نهاية فوضى تعدد الأهداف، إذ أن معظم الوحدات الاقتصادية تستعمل منظومة من المقاييس للتعبير عن أهدافها، وغاياتها إذ أن هذا المعيار يركز على تطوير القيمة الاقتصادية المضافة ، وذلك من خلال كونها نظام الإدارة المالية الوحيد الذي ينتج لغة مشتركة بين الموظفين عبر كافة المستويات والوظائف التشغيلية والرقابة المشتركة.

¹ - شركة استشارات أمريكية قامت بتعديل وتطوير معيار الدخل المتبقي (RI) وللمزيد من التفاصيل يراجع <http://ssrn.com> Bhattacharyya and Phani, 2004, 6

ج- احتساب القيمة الاقتصادية المضافة: Calculating Economic Value Added

تحسب القيمة المضافة بحسب المعادلة الآتية (الزبيدي، 2006:260):

القيمة الاقتصادية المضافة = الربح التشغيلي بعد الضريبة- كلفة رأس المال المستثمر

وقد طورت هذه المعادلة فيما بعد من شركة (Sterns & Steward) وأصبحت على النحو الآتي:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب+ الزيادة في كلف البحث والتطوير + الزيادة في احتياطي تقويم المخزون LIFO + إطفاء شهرة المحل+ الخسائر غير العادية- الأرباح غير العادية- كلفة الاستثمار

اذ أن هذه الإضافات تعود إلى الأسباب الآتية (النعيمي والتميمي، 2008:139):

- كلفة البحث والتطوير: هذه الكلف ليست لها قيمة مستقبلية يمكن الافادة منها (اذ أنها تعد مصرفاً وتنزل من أرباح السنة).
- إطفاء شهرة المحل: تضاف إلى الربح التشغيلي بعد الضرائب.
- تقويم بضاعة آخر المدة: نظرا لاختلاف الوحدات الاقتصادية في تقويم المخزون، فانه تضاف الزيادة في احتياطي (LIFO) إذا كانت الوحدة الاقتصادية تستعمل هذه الطريقة قياساً بوحدات أخرى تستعمل (FIFO).
- الأرباح والخسائر غير العادية: إذ تعد من أكثر الفقرات إرباكاً عند معالجتها محاسبياً، إذ تخفي الأداء غير الجيد، وعليه تخصم من صافي الربح التشغيلي.

ثانياً: القيمة السوقية المضافة (Market Value added)

القيمة السوقية المضافة هو المعيار الثاني الذي سوقته شركة (Sterns & Steward) معياراً لتقويم الأداء المالي، ويقصد بالقيمة السوقية (MVA)، الفرق بين القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية ورأس المال المستثمر من الملاك والمقرضين (الزبيدي، 2006:261)، وتعرف أيضاً على أنها القيمة السوقية للدين مطروحا منها رأس المال ، ومما سبق يمكن أن نعرف القيمة السوقية المضافة على أنها القيمة المتولدة نتيجة فائض قيمة السوق على القيمة الدفترية لحق الملكية. وتحسب هذه القيمة وفق المعادلة الآتية (Moyer and other:2001:99):

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لرأس المال- القيمة الدفترية لحقوق الملكية

ومن هنا يمكن أن نميز بين مضمون المعيارين (MVA) و(EVA)، إذ أن القيمة الاقتصادية المضافة تعد منهجا لتقويم الأداء الداخلي (Internal performance)، في حين أن القيمة السوقية المضافة تقويم للأداء الخارجي (External performance). ولذا يمكن القول إن القيمة السوقية المضافة تعد بمثابة مقياس جوهري ومهم يلخص الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية، ويوضح مدى نجاحها في توسيع وإدارة الاستثمار للموارد المحدودة والنادرة من أجل تعظيم ثروة الملاك (Ramana,2003:2).

ويرى الباحث أن هناك ارتباط واضحاً بين القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة فالوحدة الاقتصادية التي لها (EVA)، ايجابيه سنة بعد أخرى سوف ترتفع (MVA)، وعلى العكس إذا كانت سلبية، وبعبارة أخرى كلما كانت القيمة الاقتصادية المضافة جيدة تكسب ثقة السوق أو المستثمر، مما يساعد على ارتفاع سعر السوق لرأسمالها ، أي أسهمها ومن ثم يكون هنالك فائض بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لرأسمالها.

المبحث الثالث

آثار التضخم على مصداقية المؤشرات المالية

تترك معدلات التضخم المرتفعة آثاراً جسيمة على البيانات المالية المعدة على وفق مبدأ التكلفة التاريخية، ومن الطبيعي أن تنعكس هذه الآثار على النسب المالية المشتقة من الكشوفات المالية ومن ثم على مصداقية هذه النسب، و تكون مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء الوحدة الاقتصادية وبالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء (كراجة وآخرون، 2002 : 195).

إن اعتماد المحلل المالي على الكشوفات المالية، المعدة على أساس التكلفة التاريخية سيؤثر على نتائج التحليل المالي، وذلك لأن هذه النسب لا تعكس حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها، ومن ثم تكون مضللة لمتخذي القرارات الاقتصادية الذين يستندون إليها في اتخاذ تلك القرارات.

وإن تعديل هذه البيانات المالية لمواجهة آثار التضخم يتم وفق النماذج التي تم شرحها في الفصل الثاني (أنموذج القوة الشرائية الثابتة، أنموذج التكلفة الجارية، أنموذج التكلفة الجارية/القوة الشرائية الثابتة)، وإن هذه الآثار ستنعكس على النسب المالية بفعل عامل التضخم، وهي تتوقف على مجموعة من العوامل منها (مطر، 2003:149):

- 1- معدل التضخم: إذ كلما ارتفع هذا المعدل فإن الآثار على النسب المالية المستخرجة من الكشوفات المالية ستكون كبيرة، وبالعكس إذا كان معدل التضخم منخفضاً.
 - 2- طول مدة حيازة البنود النقدية: كلما طالت هذه المدة تعمق الآثار والعكس بالعكس.
 - 3- نسبة المزج بين البنود النقدية وغير النقدية في تلك الكشوفات المالية.
- وفي مدد التضخم تصبح هذه النسب المالية غير قابلة للمقارنة لأن هذه الكشوفات معدة على أساس التكلفة التاريخية .

وقد اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) البيان رقم 89 لسنة 1986 الذي يتضمن عدة إرشادات في ضوءها يتم الإفصاح عن اثر التضخم في الكشوفات المالية، أهمها ما يأتي (لطفي، 2007: 60):

- 1- يجب أن تتضمن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في السنة المالية الجارية على مايلي:
 - * الدخل من العمليات مع الإفصاح عن بعض العناصر مثل تكلفة البضاعة المباعة وغيرها على أساس التكلفة الجارية.
 - * المكاسب والخسائر الناجمة عن التضخم.

* التكلفة الجارية لكل من المخزون والأصول الثابتة وكذلك الزيادة والنقص فيها قبل استبعاد أثر التضخم وبعده.

* التحويلات من العملة الأجنبية معدلة على أساس التكلفة الجارية.

2- أن تتضمن المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها عن خمس سنوات معدلة سنة بسنة ما يأتي:

* صافي المبيعات وأية إيرادات أخرى ناتجة عن العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية.

* صافي الأصول على أساس التكلفة الجارية.

* سعر السهم في السوق ونصيب السهم الموزع.

وقبل التطرق إلى أثر التضخم على النسب المالية لا بد من الإشارة بشيء من الإيجاز إلى أثر

التضخم على كشف الدخل وقائمة المركز المالي وذلك لأن النسب المالية مستخرجة من هذه الكشوفات .

3-3-1 : أثر التضخم على كشف الدخل

أن كشف الدخل يظهر المصروفات مقاسه على أساس التكلفة التاريخية لحيازة الموارد أو الخدمات المرتبطة بها، أي انه سوف ينتج عنه مقابلة الإيرادات مقاسه بالاسعار الجارية مع المصروفات المقاسة بالتكلفة التاريخية ، إلا أن اتجاه الفكر المحاسبي منذ عام 1920 قد أوضح أن استخراج ربح أو خسارة الوحدة الاقتصادية على أساس الفرق بين أسعار البيع والتكلفة التاريخية غير صحيح، ويرجع السبب في ذلك إلى أن التضخم أصبح من الحقائق المسلم بها في الحياة الاقتصادية في الوقت الحاضر(نجم وخالد،1995:99). ففي حالة التغير في المستوى العام للأسعار، فإن الأرباح النقدية من خلال التكلفة التاريخية لا تعكس بالضرورة الزيادة أو النقص في الثروة، ويصعب الفصل بين أرباح النشاط وأرباح الحيازة للأصول المختلفة (أبو زيد، 2005:392) .

وفي فترة تغير المستوى العام للأسعار، تصبح النسب المالية لمدد مالية مختلفة غير قابلة للمقارنة ، وذلك لأنها أعدت على أساس التكلفة التاريخية، فتحسن نسبة المبيعات/الأصول مثلاً لوحة اقتصادية من سنة إلى أخرى فقط بسبب زيادة أسعار المبيعات، في فترة التغير في المستوى العام للأسعار دون أن يكون هناك تحسن فعلي في معدل دوران المخزون (الخلايلة،2004:39).

فالاندثار الذي يمثل أحد العناصر المهمة في تحديد الربح المحاسبي يتم احتسابه على أساس التكلفة التاريخية، ويترتب على ذلك انه في حالة ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تضخم الأرباح وعدم الحفاظ على رأس المال المستثمر بسبب توزيع تلك الأرباح.

إن التقويم غير الموضوعي للمخزون يؤثر على مدى دقة احتساب نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية ، ففي حالة ارتفاع الأسعار يتم تقدير المصاريف بأقل من قيمتها، إذ أن المستهلك من المخزون قد سعر بأقدم الأسعار، ويختلف اثر تقويم المخزون بحسب الطريقة المتبعة في الوحدة الاقتصادية، وان هذا التقويم المنخفض يؤدي إلى تضخم الإرباح الظاهرة، ومن ثم توزيع حصص وهمية ودفع ضرائب أكثر من الواقع.

بناءً على ما تقدم فإن التمسك باستعمال التكلفة التاريخية له تأثير على القوائم المالية، وان بنود كشف الدخل كافة تعكس آثار التضخم، إذ أن الإصرار على أدراج قيمة تقل عن القيمة الاحلالية يترتب عليه انخفاض تكلفة المبيعات ومن ثم زيادة الأرباح عما ينبغي أن تكون عليه لو لم يحدث التضخم، وسوف يترتب على ذلك تحقيق أرباح صورية، والأرباح التي تظهر في الكشوفات المالية لا تتضمن الإرباح والخسائر الناجمة عن الاحتفاظ بالعناصر النقدية ومكاسب وخسائر حيازة الأصول، واذ أن الربح هو عامل مشترك ومهم في كثير من النسب، ومنها نسب الربحية والتقويم ونسبة النمو في صافي الربح، لذا فإنه لا يمكن استعمالها معياراً للحكم على كفاءة الإدارة وتقويم الأداء، لذا ينبغي تعديل كشف الدخل لان النسب المالية المستخرجة تختلف حسب حالة التغير في المستوى العام للأسعار، لان التغير في ربحية الوحدة الاقتصادية هو محصلة تغير في (الإنتاجية أو المبيعات أو الخدمات) وتغير في المستوى العام للأسعار. لذا على المحلل المالي أن يكون مدركاً لنقاط الضعف في كشف الدخل وان يقوم بإعادة تقييم الأصول في مدد الضخم، وذلك لإغراض التحليل المالي ، وإذا لم يتم ذلك فان نتائج التحليل سوف تكون مضللة.

3- 3 - 2 : أثر التضخم على قائمة المركز المالي

إن الاستمرار في تسجيل البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية، في فترة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض القوة الشرائية للنقود يجعل من قائمة المركز المالي مضللة ولا تعبر عن حقيقية المركز المالي للوحدة الاقتصادية، إذ أن التضليل أو التشويه يشمل معظم عناصرها، ولا سيما العناصر غير النقدية، إذ تحتاج إلى تعديل بإعادة احتسابها بما يعادل الوحدات ذات القوة الشرائية آخر المدة، وينتج عن العناصر النقدية مكاسب أو خسائر في القوة الشرائية.

إن التغير في المستوى العام للأسعار يؤثر على الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ، وذلك عن طريق التأثير على الأصول والالتزامات النقدية، فالأصول النقدية تخسر جزء من قيمتها نتيجة انخفاض القوة الشرائية وعلى العكس من ذلك فان الاحتفاظ بالالتزامات المالية في فترات التغير في المستوى العام للأسعار يكون مفيد للوحدة الاقتصادية، إذ أنها ستقوم بسداد هذه الالتزامات في المستقبل، باستعمال نفس العدد من وحدات العملة ولكن ذات قوة شرائية أقل، وهو ما يعني خسارة

للطرف المقرض ، ولكي تتجنب الأطراف المقرضة مثل هذه الخسارة تزيد من معدلات الفائدة للالتزامات الطويلة (أبو زيد، 2005: 393)، وإن تأثير التغيير في المستوى العام للأسعار على الأصول غير النقدية ينعكس على قائمة المركز المالي، وبالتالي يؤثر على مستعملي الكشوفات المالية من حيث صعوبة فهم ومقارنة الأداء لتلك الوحدات وأثرها على النسب المالية المستخرجة من قائمة المركز المالي، بالإضافة إلى تقليل التقدير بصورة كبيرة لقيمة كثير من الأصول التي سبق شرائها في الماضي ، فإذا كنا نقارن بين وحدة اقتصادية حصلت على أصولها الثابتة قبل سنوات عديدة وبأسعار منخفضة مع وحدة اقتصادية جديدة حصلت على أصولها الثابتة حديثة، نجد أن للوحدة الاقتصادية القديمة نسبة دوران أصول ثابتة أعلى من الوحدة الاقتصادية الجديدة (Brigham and Houston, 2001:93).

إن التباين في قيم الأصول المتشابهة يؤدي إلى تشويه كل من معدل دوران الأصول ومعدل العائد على الأصول وعلى فرض أن لوحدة اقتصادية معينة فرعين ولهما المعدات نفسها (من حيث الطاقة والعمر الإنتاجي)، ولكن تواريخ حيازة هذه المعدات مختلفة، إذ أن تكلفة المعدات اختلفت نتيجة التغيير في المستوى العام للأسعار، وليس ناتجة عن فرق في المستوى التكنولوجي أو الطاقة الإنتاجية ، وإن الفرعين يحققان المستوى نفسه من المبيعات وصافي الدخل، نلاحظ أن معدل العائد على الأصول في الفرع الأول الذي حصل على المعدات أولاً أكثر ربحية من الفرع الثاني، وإن أدارته أكثر كفاءة، وإن معدل دوران الأصول أيضاً أكبر، إذ أن هذا التباين في مقياس الربحية وكفاءة استعمال الأصول لا يستند على أساس اقتصادي وليس ناجماً عن اختلاف كفاءة استعمال الموارد، وإنما عن التغيير في المستوى العام للأسعار، وهذا التشويه لمعدل العائد على الأصول ومعدل دوران الأصول يمكن التغلب عليه نسبياً من المحلل المالي وذلك بتعديل قيم الأصول للتغيير في الأرقام القياسية للأسعار، وسيتم توضيح ذلك بالجدول الآتي:

جدول رقم (7)

الفرق في معدل العائد على الأصول ومعدل الدوران لنفس الأصل

التفاصيل	فرع أ	فرع ب
تكلفة المعدات	100000000	130000000
المبيعات	75000000	75000000
صافي الدخل	13000000	13000000
معدل العائد على الأصول	%13	%10
معدل دوران الأصول	7.5	5.77

المصدر: أعداد الباحث

ومما تقدم نستنتج أن الأصول الثابتة التي تظهر في قائمة المركز المالي تكون ذات قيمة بعيدة عن القيمة الحقيقية لها، وذلك بسبب التغير في المستوى العام للأسعار فان له اثر كبير في تشويه القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، لأنه يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم ارتفاع الأسعار ، واثار ذلك على حساب قسط الاندثار ، لأنه سيكون منخفضاً نتيجة اعتماده على أساس التكلفة التاريخية، مما ينعكس على زيادة الربح، ومن الضروري أيضاً تعديل قيمة المخزون في قائمة المركز المالي إلى قيمته الجارية أما فيما يتعلق بحقوق الملكية (وهي صافي الأصول وتدعى أيضاً بحقوق المساهمين أو حقوق حملة الأسهم ويقصد بها الفضلة المتبقية في الأصول بعد طرح المطلوبات فإنها تعد من العناصر غير النقدية التي يتطلب تعديلها إلى قيمتها الجارية.

3-3-3 : انعكاسات التغير في المستوى العام للأسعار على مصداقية المؤشرات المالية

إن آثار التغير في المستوى العام للأسعار على المؤشرات المالية مستمدة من أثرها في الكشوفات المالية ، وذلك لأن المؤشرات المالية وكما سبق ذكره هي تلخيص للمعلومات الموجودة في هذه الكشوفات، فهناك تأثير مباشر ومهم في النسب المالية، إذ يؤدي التغير في المستوى العام للأسعار إلى صعوبة الاعتماد على الكشوفات المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، لذا يجب معالجة هذه المشكلة عن طريق إعادة تقييم الأصول الثابتة وحساب قسط الاندثار على هذا الأساس، وإذا لم تتم هذه العملية فان جميع النسب المالية التي تدخل فيها الأصول الثابتة وصافي الربح لن تصلح للحكم على كفاءة الإدارة، والسبب في ذلك أن قسماً من الأرباح الظاهرة يرجع إلى أسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية السائدة، فضلاً عن أن الأصول الثابتة تظهر بقيمتها الدفترية التي تقل عن قيمتها الحقيقية، أما فيما يتعلق بحساب النسب المالية فإن الصعوبة تظهر عندما يتم شراء بعض أصول الوحدات الاقتصادية في مدد وأسعار مختلفة، ولا بد من إدراج تلك الأصول في قائمة المركز المالي بالأسعار

التي يتم شراؤها بها من دون تعديل تلك الأسعار للتلائم مع التغير في مستويات الأسعار ونتيجة لذلك، فإن النسب المالية قد لا تعطي نتائج دقيقة فعلية إذ تترك آثاراً جسيمة في البيانات المالية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية، ومن الطبيعي انعكاس تلك الآثار على النسب المالية المشتقة منها ومن ثم على مصداقية هذه النسب، لذا يجب الأخذ بنظر الاعتبار التغير في المستوى العام للأسعار عند المقارنة بين الوحدات الاقتصادية وتقويم الأداء.

ولكل أنموذج من نماذج تعديل البيانات المالية آثار مختلفة على النسب المالية وحسب الأنموذج المتبع، إذ أن الفرق الرئيسي بين أنموذج التكلفة التاريخية المعدلة وأنموذج التكلفة الجارية يكمن في أن الأنموذج الأول ينصب التعديل على وحدة القياس أي وحدة النقد بينما في الأنموذج الثاني على أساس القياس وهو أسلوب التكلفة التاريخية.

أولاً: أنموذج التكلفة التاريخية المعدلة

ويختلف تأثير التغير في المستوى العام للأسعار على النسب المالية حسب معدل التغير في المستوى العام للأسعار ونسبة المزج بين البنود النقدية وغير النقدية وطول مدة الحيابة، فعلى سبيل المثال أن ارتفاع قيمة المخزون نسبياً سوف ينعكس ذلك على ارتفاع كل من صافي رأس المال العامل ونسبة التداول، وفيما يأتي توضيح لأثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على بعض النسب والمؤشرات المالية:

- نسبة السيولة السريعة لا تتأثر بارتفاع المستوى العام للأسعار لأنها تحسب بعد استبعاد المخزون منها.
- تتأثر أيضاً نسب الربحية (العائد على الأصول، العائد على الاستثمار، حافة مجمل الربح، حافة صافي الربح) وبنسب متفاوتة بفعل التغير الحادث في قيم المبيعات والأرباح.
- نسب الملاءة (نسبة المديونية، نسبة الملكية، نسبة الرفع المالي، نسبة تغطية الفوائد) هي الأخرى تتغير وذلك بسبب التغير الحاصل في قيم الأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين.
- إن هيكل التمويل للوحدة الاقتصادية يحدد بدرجة كبيرة الآثار التي تترتب على مكاسب أو خسائر القوة الشرائية التي تحدث بفعل حيازة البنود النقدية، إذ كلما زاد اعتماد الوحدة الاقتصادية على التمويل الخارجي من بنود نقدية كالقروض والسندات وأوراق الدفع، يزداد التحسن الحادث في ربحية الوحدة الاقتصادية وكذلك ملائمتها من حيث القدرة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل (مطر، 2003:150).

بناءً على ما تقدم يظهر الحال وكأن تحسناً قد حصل في قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من جراء تعديل بنود الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة نظراً لأن معظم البنود (عدا المخزون والمصروفات المدفوعة مقدماً) هي بنود نقدية.

أما الوحدات الاقتصادية التي تستثمر مبالغ طائلة في الأصول الثابتة ، ونظرا لارتفاع قيمة تلك الأصول في قائمة المركز المالي ، وما يصاحب ذلك من ارتفاع في مصاريف الاندثار، سيترتب على ذلك آثاراً بالغة على كشف الدخل مما سيؤدي إلى انخفاض في صافي الربح وكذلك في نسبة عائد السهم العادي (EPS) .

ثانياً: أنموذج التكلفة الجارية

إن استعمال هذا الانموذج في تعديل الكشوفات المالية يؤثر هو الآخر على النسب المالية، وذلك لان هذا الانموذج يتطلب تعديل بنود البيانات المالية بقيمتها الجارية، وعلى هذا الأساس فان البنود غير النقدية مثل المخزون والأصول الثابتة تدرج بقيمتها الجارية ، كما أن تكلفة البضاعة المباعة واندثار الأصول الثابتة تدرج أيضا بقيمتها الجارية ، مما يترتب عليه تأثر النسب المالية ذات العلاقة مثال ذلك:

- نسب السيولة مثل نسبة التداول ، وصافي رأس المال العامل ونسبة السيولة السريعة تتحسن هذه النسب في معظم الأحيان.
- نسب الربحية إذ تنكمش بسبب انخفاض الربح قبل الأخذ بنظر الاعتبار مكاسب أو خسائر الحيازة الناتجة بسبب حيازة البنود غير النقدية.
- أما نسب الملاءة فتكون الآثار منعكسة عليها مختلطة، إذ قد تزيد أو تنقص بحسب اتجاهات التغيير في القيم الجارية للأصول والمطلوبات.

ثالثاً: أنموذج التكلفة الجارية/ التكلفة التاريخية المعدلة:

إن فكرة الدمج بين الأنموذجين السابقين بعضها مع بعض الآخر، لكي تعكس التكاليف الجارية لعناصر القوائم المالية مقومة بوحدة قياس ثابتة (Smith & Skousen, 1990: 1115)، لذا فانه على وفق هذا الأنموذج سنتمكن من معرفة الأرباح والخسائر الخاصة بالقوة الشرائية للعناصر النقدية، وكذلك التعرف على أرباح وخسائر الحيازة المتحققة وغير المتحققة نتيجة الاحتفاظ بالعناصر غير النقدية وبالكلف الجارية المعدلة بالتغيرات العامة بالقوة الشرائية لوحدة النقد وكما في النماذج السابقة فان اثر التغيير في المستوى العام للأسعار يكون على اغلب عناصر كشف الدخل والمركز المالي ، إذ ترتفع تكلفة البضاعة المباعة بنسبة أعلى من النماذج السابقة، وبالتالي يقل صافي الربح، واثار ذلك على النسب التي يكون صافي الدخل عنصراً فيها. وكذلك فان أجمالي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية سوف تكون أعلى من النماذج السابقة، لذا فان اغلب النسب المستخرجة وفق هذا الانموذج تتأثر بنسب مختلفة وكما يأتي:

- نسب السيولة: تتحسن في معظم الأحيان حيث تكون أعلى من نسبة التداول بموجب التكلفة التاريخية وأعلى من التكلفة الجارية.

- نسب السيولة السريعة: يكون هناك تقارب في اغلب النماذج.
- نسب الديون إلى حقوق الملكية: تأخذ أهمية في تحديد المقياس النسبي بين علاقة ديون الوحدة الاقتصادية بالأموال التي يساهم بها المالكون، وان اثر التغير في المستوى العام للأسعار يكون كبيراً على النسب المستخرجة، و تنخفض هذه النسبة وفق هذا الانموذج عن النماذج السابقة .
- نسب الربحية: تنخفض هذه النسب بسبب انخفاض الأرباح.
- دوران الموجودات : تنخفض هذه النسبة بصورة عامة والموجودات الثابتة بصورة خاصة عن نسبة النماذج السابقة.

وكما بيينا في الفصول والمباحث السابقة آثار التغير في المستوى العام للأسعار على ملائمة وواقعية المعلومات المالية الواردة في الكشوفات المالية، وفق أنموذج التكلفة التاريخية والنماذج الأخرى المعدلة، والاختلافات الكبيرة في النتائج والتي يتركها تطبيق النماذج المحاسبية لمعالجة اثر التغير في المستوى العام للأسعار، و يكون لهذه النتائج دوراً مهماً ومؤثراً على متخذي القرارات. وتعد عملية التحليل المالي باستعمال النسب المالية من أفضل الوسائل المتاحة لتوضيح العلاقات فيما بين البنود المختلفة في الكشوفات المالية.

مما تقدم نستنتج أن جميع النسب التي يكون صافي الربح أو المخزون أو الأصول طرفاً فيها لن تصلح للحكم على كفاءة الإدارة، وتقويم الأداء في ظل ظروف التغير في المستوى العام للأسعار ، يجعل التحليل المالي عديم الجدوى ولا يمكن الاعتماد على نتائجه أساس لتقويم الأداء، إذ أن جزء من الأرباح يعود إلى الظروف الاقتصادية السائدة.

الفصل الرابع

ينصرف هذا الفصل إلى دراسة الجانب التطبيقي ، ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث ينصرف المبحث الأول، على ألقاء نبذة تاريخية عن صناعة الزجاج في العراق، ونشأة الشركة وأهدافها ونشاطاتها، أما المبحث الثاني يتضمن استخراج المؤشرات المالية قبل تعديل الكشوفات المالية ، والمبحث الثالث ينصرف إلى بيان انعكاسات التغير في المستوى العام للأسعار على المؤشرات التقييمية للنسب المالية لذلك يتكون هذا الفصل من المباحث الآتية:

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك.

المبحث الثاني : استخراج المؤشرات المالية للشركة قبل تعديل الكشوفات المالية .

المبحث الثالث : انعكاسات تغيرات المستوى العام للأسعار على الكشوفات المالية والنسب المالية للشركة .

المبحث الأول

نبذة تاريخية عن الشركة وأهدافها

تتصدر صناعة الزجاج تاريخياً قائمة أقدم انجازات الجنس البشري ، إلا أن أوائل البلدان التي ظهرت فيها صناعة الزجاج هي (الصين، الهند، مصر). ومنذ أن وجد الزجاج سنة 1880 ولغاية 1890 اذ ظهرت الصناعات الزجاجية النصف آلية، وكانت عملية إنتاج الزجاج بأنواعه كافة تتم يدوياً وبعدها تطورت وأصبحت آلية بصورة كاملة في سنة 1920 وعلى الرغم من هذا استمرت الأعمال اليدوية، إذ تميزت بالدقة والجمال ولا سيما الصناعات الكرسالية والملونة والخاصة (سينو وسعيد، 1999: 1) وبذلك تعد صناعة الزجاج في العراق من المهن الرائجة التي يستمر فيها العمل طلية السنة، مقابل ذلك يوجد المعمل الوحيد لصناعة الزجاج في العراق الذي انشأ عام 1970 وبطاقة إنتاجية 21450 طن سنوياً (الشركة الهندسية العامة، 1988: 23).

1-1-4: نشأة الشركة:

بدأت فكرة إنشاء مشروع معمل الألواح الزجاجية في الرمادي سنة 1953 عندما كلف المصرف الصناعي شركة ايروزوس البلجيكية بدراسة أمكانية إنشاء صناعة الزجاج في العراق من الناحيتين الفنية والاقتصادية، وقد قامت الشركة ببعض الدراسات الأولية اللازمة لهذه الصناعة وأهمها الرمل الزجاجي وكانت نتيجة الدراسة تؤيد أمكانية قيام مثل هذه الصناعة لكون أن هناك جملة من العوامل المشجعة التي أدت إلى قبول فكرة إنشاء المشروع ومن هذه العوامل (المعموري، 2009: 7):

* توافر المواد الأولية المحلية الداخلة في صناعة الزجاج.

* توافر الأيدي العاملة وانخفاض الأجور نسبياً.

* توافر الوقود بكميات كبيرة وبأسعار معتدلة نسبياً.

* أمكانية التسويق داخل القطر وخارجه.

وعلى هذا الأساس أدرج مشروع الزجاج ضمن مشاريع اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي، المنعقدة بين العراق والاتحاد السوفيتي، والموقع عليها في 16/3/1959. وبموجب هذه الاتفاقية قام الجانب السوفيتي بتجهيز معدات معمل الألواح. إلا أن المشروع تعثر في انجازه منذ سنة 1960 حتى إجراء تعديل العقد مع الجانب السوفيتي في 13/10/1964 ومن ثم استمر العمل ببطء منذ بداية المباشرة وحتى سنة 1970 بحيث لم تصل نسبة الانجاز فيه إلى 28% فقط ، وان عمليات التأخير الحاصلة في

المشروع أدت إلى عدم الإفادة من التطور التكنولوجي الحديث وأصبحت الطريقة العمودية المستعملة في الإنتاج متخلفة ، وبدأت الشركة أنتاجها في 18/4/1971.

والشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك هي وحدة اقتصادية إنتاجية ممولة من الدولة بالكامل، وتتمتع بشخصية معنوية مستقلة ، وترتبط بوزارة الصناعة والمعادن، وليس للشركة فروع داخل القطر وخارجه(أشمرى، 2004:25)، وتأسست الشركة سنة 1970 استناداً إلى أحكام القانون 90 لسنة 1970 وكانت تحمل اسم المنشأة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك، علماً أن رأس مال الشركة (7500000)دينار بموجب قرار التأسيس وفي سنة 1980 تم تطوير رأس المال ليصبح 99613000 دينار(الوقائع، 2000:697) وبما إن العراق قد بدأ برنامج واسع لإعادة الأعمار والتنمية وما يترتب عن ذلك من توقع زيادة الطلب على منتجاته بشكل كبير ، لاسيما وان هناك اتجاه للبناء العمودي ، الذي يتطلب كميات كبيرة من الزجاج، اتجهت الدولة لإعادة بناء الشركة وفق الأساليب الحديثة وزيادة طاقته الإنتاجية وتنوع منتجاته (التخطيط والمتابعة2009).
وان من أهم التوسعات التخطيطية للشركة:

* أكمل وتوسيع مشروع تطوير معمل الكاشي القديم.

* أكمل وتطوير مشروع القناني الطبية.

* إنشاء مشروع لصناعة الألواح الزجاجية بالطرق الحديثة(زجاج مسطح عائم)بطاقة (40) مليون متر مربع سنويا وبتكلفة تخمينية (128) مليون دولار.

4-1-2: أهداف الشركة ونشاطاتها:

تهدف الشركة إلى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني، في مجال صناعة الزجاج والسيراميك، على اختلاف أنواعه وإشكاله بموجب المواصفات المعتمدة وبما يحقق أهداف خطة التنمية. ولتحقيق أهدافها المحددة بموجب نظامها الداخلي تمارس الشركة الأنشطة التالية:
أولاً: إنتاج الزجاج على اختلاف أنواعه وأشكاله.

ثانياً: تطوير وتوسيع المعامل والخطوط الإنتاجية القائمة والمشاريع والخطوط المكتملة لها.

ثالثاً: شراء واستيراد مستلزمات الإنتاج وأية مواد تدخل ضمن أنتاجها أو احتياجاتها.

رابعاً: تسويق الإنتاج للأغراض المحلية أو التصدير.

خامساً: إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية والمشاركة فيها داخل وخارج القطر.

4-1-3: معامل الشركة: تحتوي الشركة على مجموع من المعامل وهي كالآتي:

أولاً:معمل أنتاج الألواح: طاقته التصميمية 21450 طن سنويا بينما طاقته المتاحة 11830 طن.

ثانياً:معمل أنتاج الأواني: طاقته التصميمية 21550 طن سنويا بينما طاقته المتاحة 11600 طن.

ثالثاً: معمل أنتاج القناني والجرار: طاقته التصميمية 58447 طن سنويا بينما الطاقة المتاحة 9185 طن.

رابعاً: سليكات الصوديوم: طاقته التصميمية : 11172 طن سنويا بينما الطاقة المتاحة 8000 طن.

خامساً: معمل أنتاج كاشي الأرضيات والسيراميك:

كاشي الأرضيات طاقته التصميمية مليون م2 سنويا بينما طاقته المتاحة 750000 م2 .

الأدوات الصحية طاقته التصميمية 4500 طن/سنويا بينما الطاقة المتاحة 3150 طن.

4-1-4: النظام المحاسبي المستعمل في الشركة:

تقوم الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك كغيرها من الشركات العراقية باستعمال ما جاء من المبادئ المحاسبية التي وردت في النظام المحاسبي الموحد الصادر عن ديوان الرقابة المالية، وبناءً على ذلك فإن الحسابات الختامية الخاصة بالشركة تكون معده على أساس ما جاء في النظام المحاسبي الموحد ، ويعتمد في أعداد وتنظيم وعرض الحسابات الختامية على أساس التكلفة التاريخية، التي تعتمد على فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، إلا انه في فترات التضخم تتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بما يتناسب مع التغير الذي يحدث في المستوى العام للأسعار، وتصبح النتائج المعروضة من خلال الحسابات الختامية مضللة للقارئ بالنظر لعدم اخذ الارتفاع العام للأسعار بنظر الاعتبار، وهذا يؤدي إلى ضرورة وجود بديل لمحاسبة التكلفة التاريخية. وسوف يتم استعمال محاسبة التكلفة التاريخية المعدلة كأحد البدائل التي من الممكن استعمالها في أعداد الحسابات الختامية للشركة .

وفيما يأتي كشف الميزانية العامة وكشف العمليات الجارية وكشف الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر للشركة للمدة 2000 – 2004 والتي ستكون البيانات الرئيسة في عملية التحليل المالي قبل تعديل الكشوفات وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة.

الكشف رقم (1)

الميزانية العمومية للشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك كما تظهر في المدة ما بين (2000- 2004).

السنوات المالية					البيان
2004	2003	2002	2001	2000	الموجودات :-
					الموجودات الثابتة
1308165488	1368341831	770206837	794029191	871639259	الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)
573767040	1044946928	1549580481	1521299944	90989384	النفقات الايرادية الموجلة
67291332	67291332	664801309	343195155	78437903	مشروعات تحت التنفيذ
1949223860	2480580091	2984588627	2658524290	1041066546	مجموع الموجودات الثابتة
					الموجودات المتداولة
5980463616	5871219054	5403818374	2927017793	2155179748	المخزون (بالكلفة)
2683502	2683502	2683502	4039853	2353879	الاعتمادات المستندية
3841138234	1884113401	1494258805	448509662	1388205124	المدينون
552964952	1352197011	440305253	738407008	237838809	النقود
10377250304	9110212968	7341065934	4117974316	3783577560	مجموع الموجودات المتداولة
12326474164	11590793059	10325654561	6776498606	4824644106	مجموع الموجودات
					مطلوبات طويلة الأجل:-
2339842850	2339842850	2339842850	2271188465	1333472917	راس المال المدفوع
2115706912	1379689387	397703910	378824691	418409983	الاحتياطيات
(1757090133)	(1154017049)				العجز المتراكم
2698459629	2565515188	2737546760	2650013156	1751882900	مجموع المطلوبات طويلة الأجل
					مطلوبات قصيرة الأجل :-
207601	207601	207601	1086250	1086250	التخصيصات قصيرة الاجل
3500000000	3500000000	3500000000	2500000000	1500000000	المصارف الدائنة
6127806934	5525070270	4087900200	1625399202	1571674956	الدائنون
9628014535	9025277871	7588107801	4126485452	3072761206	مجموع المطلوبات قصيرة الاجل
12326474164	11590793059	10325654561	6776498608	4824644106	اجمالي المطلوبات

المصدر: الحسابات الختامية للشركة

الكشف رقم (2)

كشف الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر للشركة العامة لصناعة الزجاج كما تظهر نهاية المدة مابين (2000-2004). (بالدينار)

السنوات المالية					البيان
2004	2003	2002	2001	2000	التفاصيل:-
2058770855	2655876101	6214885940	3589030554	4586088253	ايراد النشاط الجاري عدا 4122.4123
					تنزل:- كلفة النشاط الجاري :
1651639291	2000387864	4333151542	2769449079	2704803363	كلفة الإنتاج
741280078	1069877622	1502632787	1132116347	1314126640	كلفة الخدمات الإنتاجية
76850217	60923290	88252481	74874020	16689117	التغير في مخزون الإنتاج غير التام
2469769586	3009342196	5747531848	3976439446	4002240886	صافي كلفة الإنتاج
377586138	637156293	537074483	583434308	150268704	التغير في مخزون الإنتاج التام
2847355724	3646498489	5210457365	3393005138	3851972182	صافي كلفة النشاط الجاري
(788584869)	(990622388)	1004428574	196025416	734116071	فائض(عجز) النشاط الجاري
1674934	5807840	16685299	11770469	13753813	تنزل:- كلفة الخدمات التسويقية
(790259803)	(996430228)	987743275	184254947	720362258	فائض(عجز) الإنتاج والمتاجرة
-	5426	1750	1706	1339545	تضاف الفوائد والإيجارات
6197116742	3350257162	745094129	367056908	217834496	تنزل كلفة الخدمات الإدارية
(6987376545)	(4346681964)	242650896	(182800255)	503867307	فائض او عجز المرحلة الأولى
6404548160	3207378623	58628081	109179524	29671655	تضاف: الإيرادات التحويلية
16537690	11894429	167361727	122454741	247017253	الإيرادات الأخرى
6421085850	3219273052	225989808	231634265	276688908	المجموع
11852093	820630	20231618	7674457	4042341	تنزل: المصروفات التحويلية
24930296	25787507	20643103	12895188	16979121	المصاريف الأخرى
36782389	26608137	40874721	20569645	21021462	مج. المصاريف التحويلية والأخرى
(603073084)	(1154017049)	427765983	28264365	759534753	صافي الفائض(العجز) المرحلة الثانية

المصدر: الحسابات الختامية للشركة

الكشف رقم (3)
كشف العمليات الجارية للشركة العامة لصناعة الزجاج للسنوات المالية مابين (2000- 2004). (بالدينار)

السنوات المالية					البيان
2004	2003	2002	2001	2000	التفاصيل:-
1604334500	2079643098	6840212903	4097590842	4753046074	أيراد النشاط الجاري
-	5426	1750	1706	1339545	الفوائد
1604334500	2079648524	6840214653	4097592548	4754385619	المجموع
					تنزل المصروفات الجارية:
6369806827	3891084662	2006182131	1403827551	2046124439	الرواتب والأجور
1160915287	1242297638	3174752917	2344702229	1837983924	المستلزمات السلعية
483078870	715695007	728802869	336194233	264779785	المستلزمات الخدمية
-	-	213173016	61091808	10378367	الفوائد المدينة
577910061	577253181	474652824	134576982	91251797	الاندثارات
8591711045	6426330488	6597563757	4280392803	4250518312	أجمالي المصاريف
(6987376545)	(4346681964)	242650896	(182800255)	503867307	فائض (عجز) العمليات الجارية/مرحلة أولى
					تضاف:
6404548160	3207378623	58628081	109179524	29671655	إيرادات تحويلية
16537690	11894429	167361727	122454741	247017253	إيرادات أخرى
6421085850	3219273052	225989808	231634265	276688908	أجمالي الإيرادات
					تنزل: المصاريف التحويلية والأخرى:
11852093	820630	20231618	7674457	4042341	المصاريف التحويلية
24930296	25787507	20643103	12895188	16979121	المصاريف الأخرى
36782389	26608137	40874721	20569645	21021462	مج. المصاريف التحويلية والأخرى
(603073084)	(1154017049)	427765983	28264365	759534753	الفائض القابل للتوزيع (العجز)
-	-	106941496	-	191220565	حصة العاملين
-	-	192494692	12718964	341790639	الخزينة العامة
-	-	21388299	1413218	37976738	بحث وتطوير
-	-	21388299	1413218	37976738	خدمات اجتماعية
-	-	85553197	12718965	150570073	احتياطي رأس المال

المصدر: الحسابات الختامية للشركة

المبحث الثاني

استخراج بعض النسب المالية للشركة قبل تعديل الكشوفات المالية

4-2-1 النسب المالية :-
أولاً: مؤشر السيولة:-

يشير هذا المؤشر إلى قدرة الشركة على تسديد ما يترتب بذمتها من المطلوبات المتداولة في موعد استحقاقها ، لذلك فإنّه من المهم القيام بتحليل السيولة من سنة إلى أخرى ، وفيما يأتي تحليل السيولة للمدة مابين (2000- 2004):-

أ- مؤشر التداول:- وتحتسب وفق الجدول الآتي :

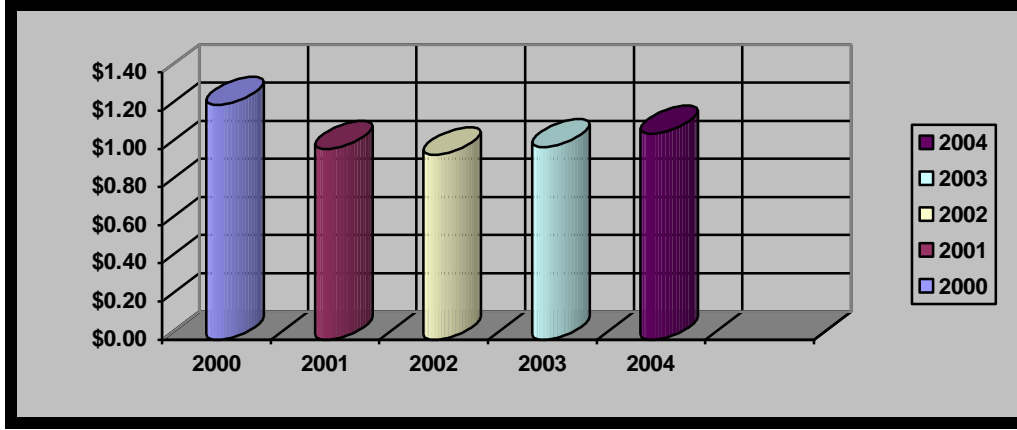
الجدول رقم (8)
مؤشر التداول للمدة مابين (2000-2004)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
10377250304	9110212968	7341065934	4117974316	3783577560	الموجودات المتداولة ÷
9628014535	9025277871	7588107801	4126485452	3072761206	المطلوبات قصيرة الأجل
1.078	1.009	0.967	0.999	1.231	=مؤشر التداول(مرة)

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

وكانت نتائج التحليل قد أظهرت تبايناً واضحاً لمؤشر التداول، وكانت في سنة 2000 (1.231)، وعند مقارنتها مع السنوات اللاحقة فإن مؤشر التداول لسنة 2000 كان أفضل ، لذا فإن النسب لا تتمتع بدرجة من القبول نسبة إلى متوسط معيار الصناعة الذي يعد مؤشر التداول المقبولة (2) مرة، وهذا يعني أن قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ضعيفة وانخفاض التداول للشركة على مدار السنوات المبحوثة يرجع إلى ارتفاع كبير في المطلوبات قصيرة الأجل .

الشكل رقم (3)
مؤشر التداول للمدة المالية ما بين (2004 - 2000)



المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

ب- مؤشر السيولة السريعة :-

كثيراً من الموجودات المتداولة ليس من السهل أن تتحول إلى نقدية لكي يتم استخدامها على الأقل في سداد المطلوبات المتداولة، بل إن بعضها يحتاج إلى وقت أكثر من بقية الموجودات المتداولة الأخرى، وعلى هذا الأساس تم ترتيب عناصر الموجودات بحسب سيولتها، ومن هذه الموجودات (المخزون)، الذي عادة ما يفضل المحلل المالي استبعاده عند احتساب هذه المؤشر .

الجدول رقم (9)

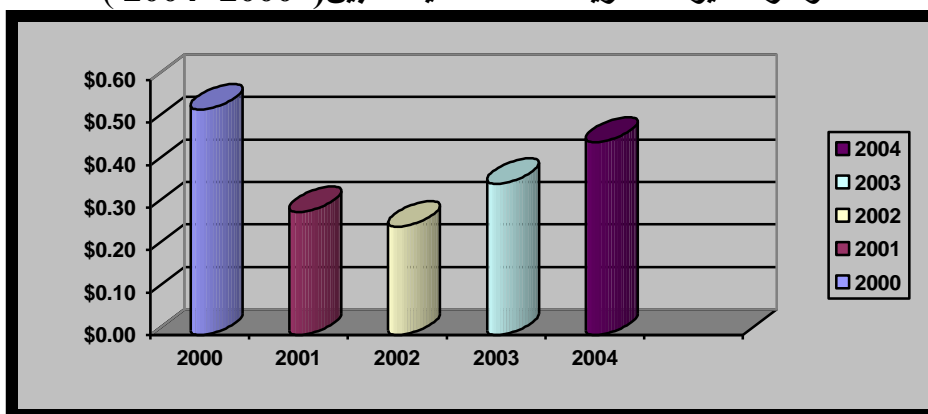
مؤشر السيولة السريعة للمدة المالية ما بين (2004 - 2000)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
10377250304	9110212968	7341065934	4117974316	3783577560	الموجودات المتداولة
5890463616	5871219054	5403818374	2927017793	2155179748	- المخزون
9628014535	9025277871	7588107801	4126485452	3072761206	=المطلوبات قصيرة الأجل
0.453	0.356	0.255	0.289	0.530	=مؤشر السيولة السريعة (مرة)

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

وإذ أن متوسط معيار الصناعة أوضح أن معدل مؤشر السيولة السريعة المقبول (1 مرة)، والنتائج أعطت انطباعا سلبيا بشأن السيولة للشركة ، لكن في الوقت نفسه كان مؤشر السيولة السريعة أكثر دقة من مؤشر التداول في التعبير عن السيولة، لأن مؤشر التداول بين أن سنة (2000) كانت الأفضل، مع تقارب النسب في حين أن مؤشر السيولة السريعة أوضح أنه (2000) كانت الأفضل في السيولة بالمقارنة مع السنوات الأخرى.

الشكل رقم (4)
مؤشر السيولة السريعة للمدة المالية ما بين (2004 - 2000)



المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

ثانيا: مؤشرات الربحية.

أ- مؤشر مجمل الربح إلى المبيعات : وتحسب وفق الجدول الآتي :-

الجدول رقم (10)

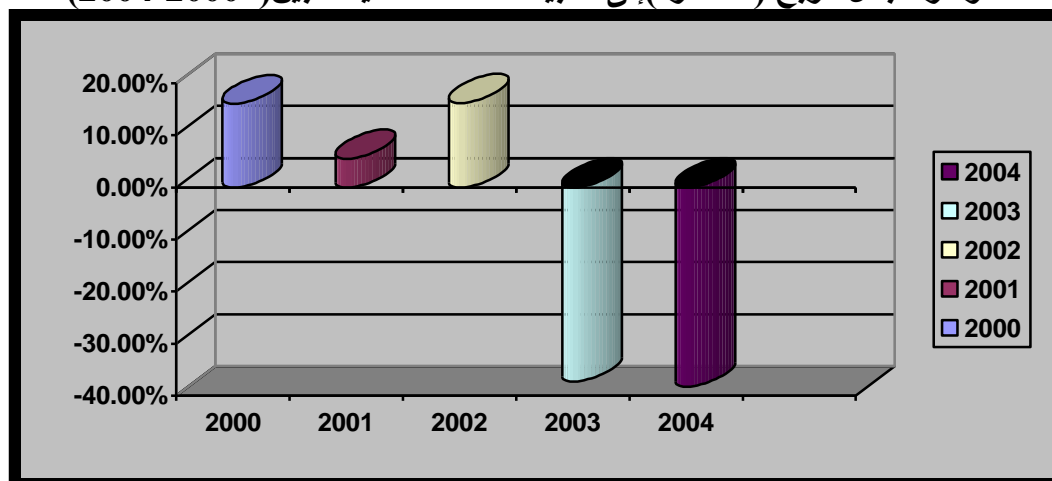
مؤشر مجمل الربح (الخسارة) إلى المبيعات للمدة المالية ما بين (2004 - 2000)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
(788584869)-	(990622388)-	1004428574	196025416	734116071	مجمّل الربح (الخسارة)
2058770855	2655876101	6214885940	3589030554	4586088253	÷ صافي المبيعات
%38.303 -	%37.299-	% 16.162	%5.462	% 16	= مؤشّر مجمل الربح الى المبيعات ×100%

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

من المعروف أن مجمل الربح هو عبارة عن طرح كلفة البضاعة المباعة من صافي المبيعات، وهذه المؤشر تربط بين هذين العنصرين لأهميتهما في تحديد الربحية. وفي حالة الشركة العامة لصناعة الزجاج فانه من الملاحظ أنها حققت مجمل ربح وبلغ مؤشر مجمل الربح إلى المبيعات في عام 2000 ، 2002 أعلى نسبة .

الشكل رقم (5)
مؤشر مجمل الربح (الخسارة) إلى المبيعات للمدة المالية ما بين (2004-2000)



المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

ب- مؤشر صافي الربح إلى المبيعات: وتحتسب وفق الجدول الآتي :

الجدول رقم (11)
مؤشر صافي الربح (الخسارة) إلى المبيعات للمدة المالية ما بين (2004 - 2000)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
(603073084)	(1154017049)	427765983	28264365	759534753	صافي الربح (الخسارة)
2058770855	2655876101	6214885940	3589030554	4586088253	÷ صافي المبيعات
%29.293 -	%43.451 -	%6.883	%0.788	% 16.562	= مؤشر صافي الربح إلى المبيعات × 100 %

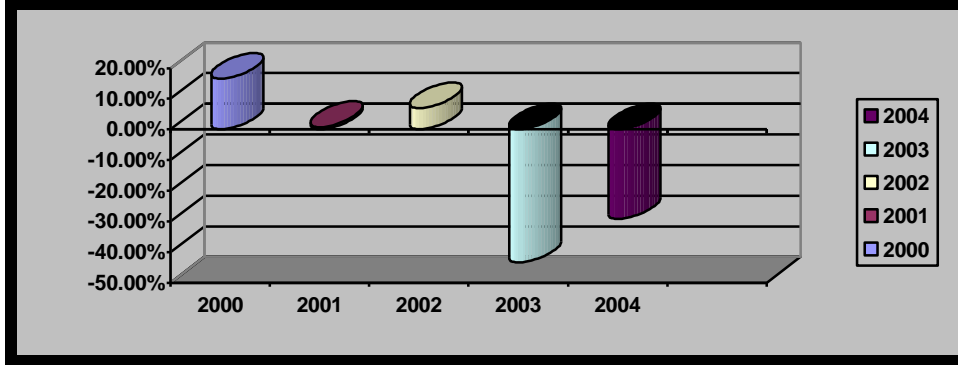
المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

) وقد اظهر الجدول أعلاه أن مؤشر صافي الربح إلى المبيعات (2000 - 2002)، بلغ (16.562 % ، 6.883 %) على التوالي، وبالمقارنة مع النسب التي أظهرها الجدول رقم (10)

الخاصة بمؤشر مجمل الربح إلى المبيعات للسنتين نفسهما يلاحظ ارتفاع مؤشر صافي الربح إلى المبيعات في سنة 2000 عن مؤشر مجمل الربح للسنة نفسها وهذا يدل على أن الشركة قد حققت إيرادات غير تشغيلية. كانت أفضل، أما بالمؤشر إلى سنة 2002 فإن مؤشر صافي الربح إلى المبيعات قد انخفض انخفاضاً شديداً عن مؤشر مجمل الربح إلى المبيعات للسنة نفسها ، وهذا يدل على وجود مصاريف غير تشغيلية كبيرة لدى الشركة.

الشكل رقم (6)

مؤشر صافي الربح (الخسارة) إلى المبيعات للمدة المالية ما بين (2000-2004)



المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

ج - مؤشر العائد على حقوق الملكية :- ويحتسب وفق الجدول الآتي :

الجدول رقم (12)

مؤشر العائد على حقوق الملكية للمدة المالية ما بين (2000-2004)

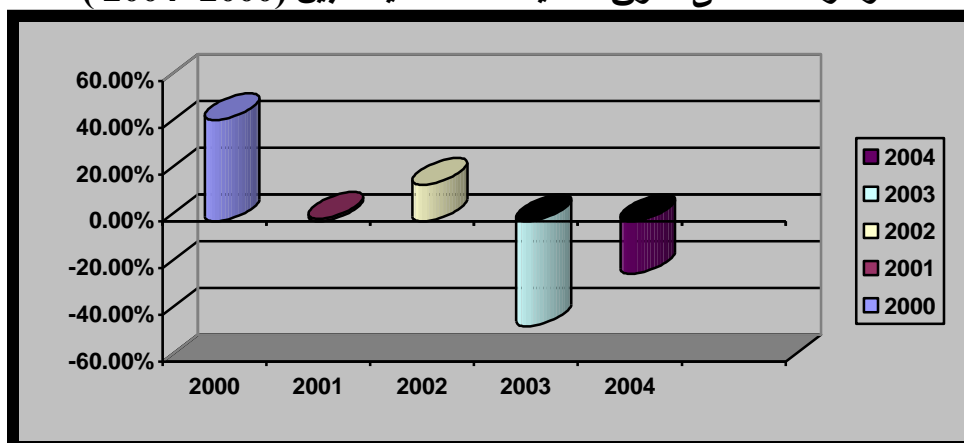
السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة :-
(603073084)	(1154017049)	427765983	28264365	759534753	صافي الربح (الخسارة)
2698459629	2565515188	2737546760	2650013156	1751882900	÷ حقوق الملكية
%- 22.349	%- 44.982	% 15.626	% 1.067	% 43.355	= مؤشر العائد على حقوق الملكية × 100 %

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

من خلال نتائج الاحتساب ظهر المؤشر لسنة 2000 أفضل بالمقارنة مع سنوات الأخرى وهذا ما يدل على اعتماد الشركة على حقوق الملكية لغرض التمويل، فضلا عن حجم اقتراض اقل

قياسا بالسنوات الأخرى التي اعتمدت الشركة في تمويل عملياتها على الاقتراض بمبالغ أكبر من سنة 2000 أما السنوات الأخرى فقد اعتمدت على القروض لغرض تمويل عملياتها الجارية.

الشكل رقم (7)
مؤشر العائد على حقوق الملكية للمدة المالية ما بين (2004 - 2000)



المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

د- مؤشر العائد على الاستثمار أو الموجودات .

الجدول رقم (13)
مؤشر العائد على الاستثمار أو الموجودات للمدة المالية ما بين (2004 - 2000)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
(603073084)	(1154017049)	427765983	28264365	759534753	صافي الربح (الخسارة)
12326474164	11590793059	10325654561	6776498606	4824644106	÷ مجموع الموجودات
%4.892-	%9.95 -	%4.143	%0.417	%15.743	= مؤشر العائد على الاستثمار أو الموجودات × 100%

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

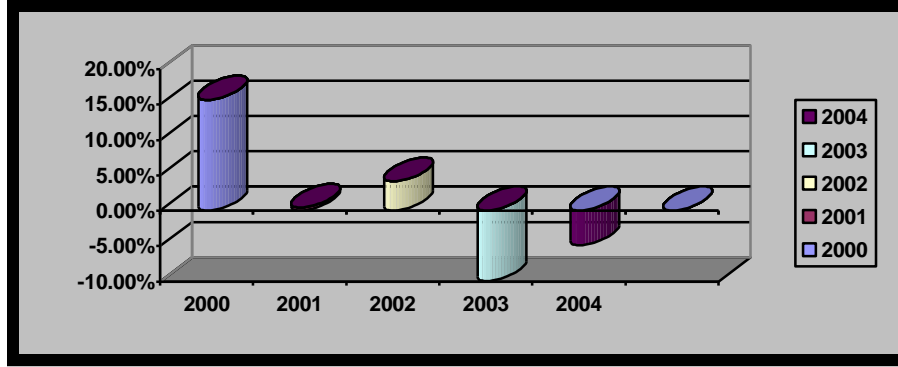
يؤدي هذا المؤشر دورا كبيرا في بيان مدى مساهمة الموجودات بشكل عام في تكوين الأرباح،

وقد أظهرت نتائج الاحتساب لمؤشر العائد للسنتين (2000 ، 2002) أن موجودات الشركة كانت

تساهم بشكل كبير في تكوين الأرباح اذ بلغ المؤشر للسنتين بمعدل (15.743 % ، 4.143 %) على التوالي .

شكل رقم (8)

مؤشر العائد على الاستثمار او الموجودات للمدة المالية ما بين (2004 - 2000)



المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

ثالثاً: مؤشرات المديونية :-

تعد هذه النسب مهمة لأنها تقيس لنا مدى اعتماد الشركة على الاقتراض من الجهات الخارجية، والاعتماد عليها في تمويل استثماراتها أو نشاطها، مؤشر إلى اعتمادها على المصادر الداخلية (حقوق الملكية).

أ- مؤشر إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية.

كانت نتائج احتسابها للسنوات المالية كالآتي:

الجدول رقم (14)

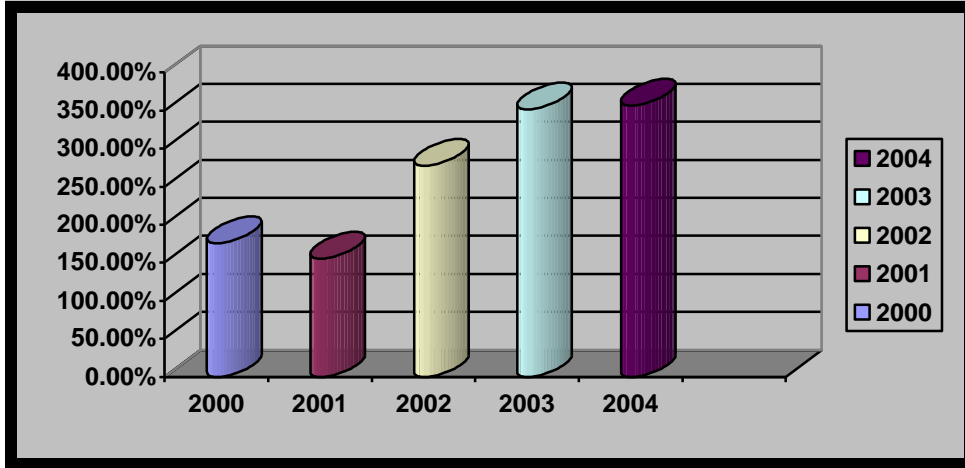
مؤشر إجمالي المطلوبات إلى إجمالي حقوق الملكية للمدة المالية ما بين (2004 - 2000)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
9628014535	9025277871	7588107801	4126485452	3072761206	إجمالي المطلوبات
2698459629	2565515188	2737546760	2650013156	1751882900	÷ حقوق الملكية
%356.797	%351.792	%277.186	%155.716	%175.398	= مؤشر إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية × 100%

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

أظهرت نتائج احتساب مؤشر إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية ارتفاعاً من سنة إلى أخرى، لاسيما للسنوات (2003-2004)، نتيجة للزيادة في اعتماد الشركة في تمويل أنشطتها على الاقتراض طويل الأجل من الجهات الخارجية.

الشكل رقم (9)
مؤشر إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية للمدة المالية مابين (2004 - 2000)



المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

ب- مؤشر إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات .

يعبر هذا المؤشر عن مساهمة المطلوبات في موجودات الشركة، ونجد أن نتائج الاحتساب كالاتي:-

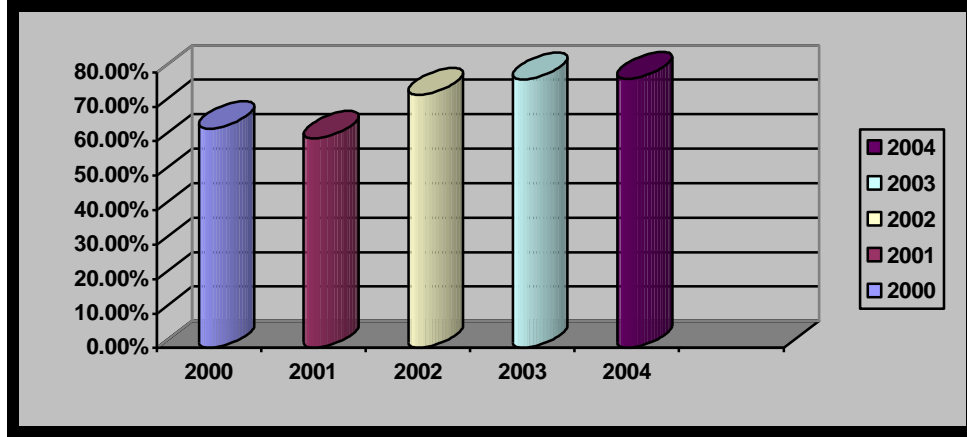
الجدول رقم (15)
مؤشر إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات للمدة المالية مابين (2004 - 2000)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
9628014535	9025277871	7588107801	4126485452	3072761206	إجمالي المطلوبات
12326474164	11590793059	10325654561	6776498606	4824644106	÷ إجمالي الموجودات
%78.108	%77.865	%73.488	%60.894	%63.689	= مؤشر إجمالي المطلوبات الى إجمالي الموجودات × 100%

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

وكما يلاحظ الجدول أعلاه إن الشركة اعتمدت في تمويل موجوداتها على المطلوبات للسنتين (2003 - 2004)، وكان المؤشر مرتفع ، أما بالنسبة للسنوات المالية المتبقية فقد كانت المؤشرات متفاوتة من سنة إلى أخرى.

الشكل رقم (10)
مؤشر إجمالي الموجودات إلى إجمالي المطلوبات للمدة المالية ما بين (2000 - 2004)



المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

رابعاً: مؤشرات النشاط (الكفاءة):

تتعلق نسب النشاط بحركة المبيعات والحسابات المدينة ، ومدة التحصيل ، فهي بذلك تعكس كفاءة إدارة الشركة في الاعتماد على الموجودات والقيام بالأنشطة داخل الشركة .

أ- مؤشر الحسابات المدينة :

تتبع الوحدات الاقتصادية في تسويق منتجاتها سياسة البيع النقدي أو بالأجل ، وفي هذه النسب نحاول أن نقوم بتحليل النوع الثاني من الأنشطة بالنسبة للشركة، أي البيع بالأجل ، والارتفاع الحاصل في هذا المعدل يظهر سرعة في تحول المدينين إلى نقدية ، ومن ثمّ تعكس قابلية الشركة في تحصيل الديون .

أ-1- مؤشر دوران المدينون:

الجدول رقم (16)
متوسط المدينين للمدة المالية مابين (2000 - 2004)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
1884113401	1494258805	448509662	1388205124	354541678	رصيد المدينين أول الفترة
3841138234	1884113401	1494258805	448509662	1388205124	+ رصيد المدينين آخر الفترة
2862625817.5	1689186103	971384233.5	918357393	871373401	المجموع=2/ متوسط (المدينين)

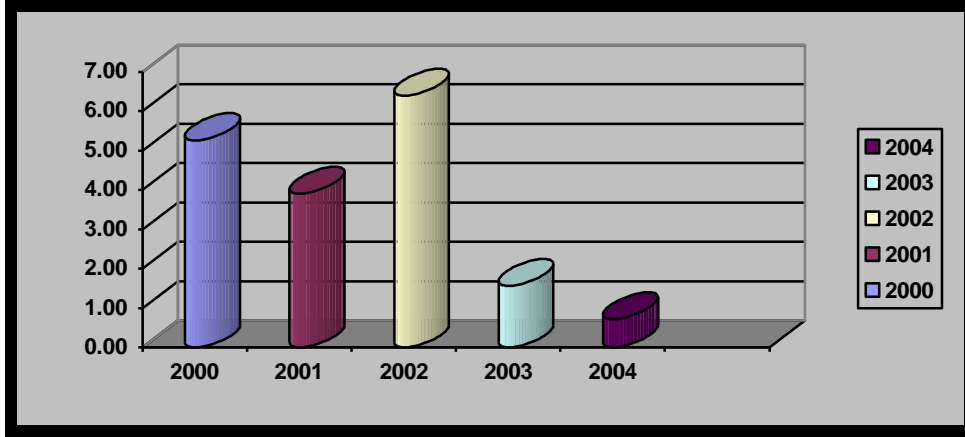
المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

أما فيما يخص مؤشر دوران المدينين ، فكانت نتائج الاحتساب كالآتي:-

الجدول رقم (17)
مؤشر دوران المدينين للمدة المالية مابين (2000 - 2004)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
2058770855	2655876101	6214885940	3589030554	4586088253	صافي المبيعات
2862625817.5	1689186103	971384233.5	918357393	871373401	÷ متوسط المدينين
0.719	1.572	6.398	3.908	5.263	= مؤشر دوران المدينين (مرة)

الشكل رقم (11)
مؤشر دوران المدينين للمدة المالية مابين (2004 - 2000)



المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

يظهر من الجدول أعلاه ارتفاع مؤشر دوران المدينون خلال سنة 2002 بالمقارنة مع السنوات المالية الأخرى والسبب في ذلك يعود الى ارتفاع معدل التحصيل للمدينين خلال المدة المذكورة .

أ-2- متوسط مدة التحصيل . ويحتسب كما في الجدول التالي :

الجدول رقم (18)
متوسط مدة التحصيل للمدة المالية مابين (2004 - 2000)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
360	360	360	360	360	360 يوم
0.719	1.572	6.398	3.908	5.263	=مؤشر دوران المدينين (مرة)
500.695	229.007	56.268	92.119	68.402	= متوسط فترة التحصيل (يوم)

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

ولغرض الافادة من النتائج التي يقدمها معدل دوران المدينين،فانه من الضروري أن يتم الأخذ بنظر الاعتبار متوسط مدة التحصيل وذلك عن طريق ربط المعدل السابق بالفترة الزمنية .وكما هو

ملاحظ أن متوسط مدة التحصيل لحساب المدينين في سنة 2002 كان منخفضا جدا بالمقارنة مع بقية السنوات، إذ كلما قل متوسط مدة التحصيل كانت درجة السيولة جيدة
ب- مؤشر دوران المخزون .

من الضروري التعرف على حركة المخزون خلال المدة ، لمعرفة مدى الافادة من المخزون وعدم حدوث تراكم فيه أو ربط أو تعطيل النقديية بحيث يمكن استعمالها بشكل أكثر كفاءة.

الجدول رقم (19)
متوسط المخزون للمدة المالية مابين (2000- 2004)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
587121 9054	5403818374	2927017793	2155179748	1485968257	رصيد المخزون أول المدة
5980463616	587121 9054	5403818374	2927017793	2155179748	+ رصيد المخزون آخر المدة
5925841335	5637518714	4165418083.5	2541098770.5	1820574002.5	المجموع/2= متوسط المخزون

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

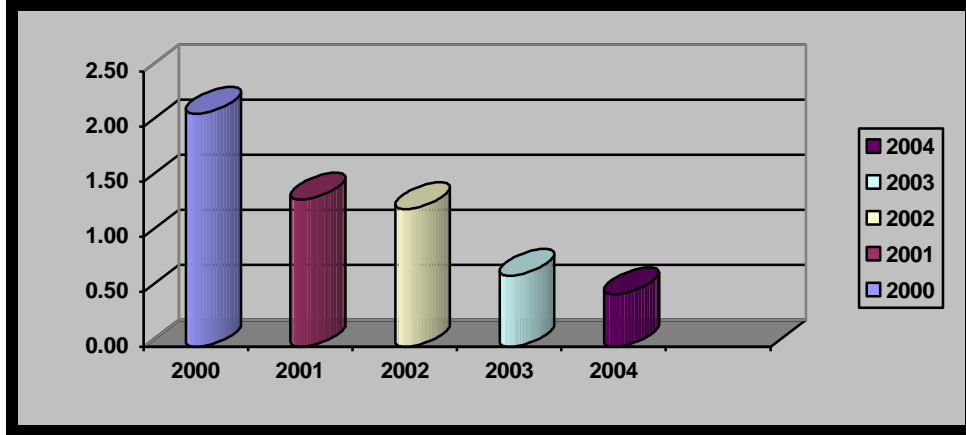
أمّا ما يخص مؤشر دوران المخزون :-

الجدول رقم (20)
مؤشر دوران المخزون للمدة المالية مابين (2000- 2004)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
2847355724	3646498489	5210457365	3393005138	3851972182	كلفة البضاعة المباعة
5925841335	5637518714	4165418083.5	2541098770.5	1820574002.5	÷متوسط رصيد المخزون
0.480	0.647	1.251	1.335	2.116	= مؤشر دوران المخزون

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

الشكل رقم (12)
مؤشر دوران المخزون للمدة المالية ما بين (2004-2000)



المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

أظهرت نتيجة الاحتساب أن المؤشر بلغ في سنة (2000) أعلى نسبة بينما في السنوات (2001-2002) متقارب نسبياً بينما انخفض في السنوات اللاحقة، ويلاحظ أن دوران المخزون يعطي صورة عن حركة المبيعات، فكلما كان المعدل مرتفعاً دل على ارتفاع في حركة البيع للمخزون.

ج - مؤشر دوران إجمالي الموجودات .

وتحتسب كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (21)

مؤشر دوران إجمالي الموجودات للمدة المالية ما بين (2004-2000)

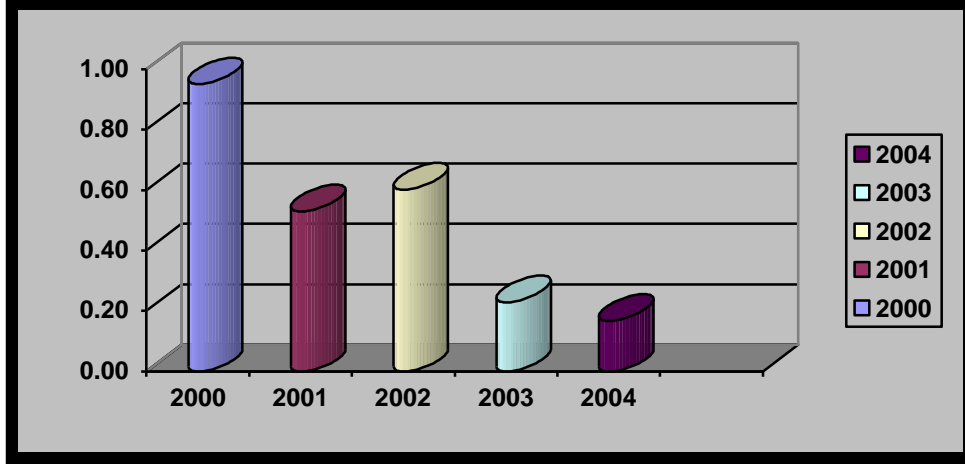
السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
2058770855	2655876101	6214885940	3589030554	4586088253	صافي المبيعات
12326474164	11590793059	10325654561	6776498606	4824644106	÷ إجمالي الموجودات
0.176	0.229	0.602	0.530	0.951	= مؤشر دوران إجمالي الموجودات (مرة)

يلاحظ ارتفاع المؤشر في سنة 2000 مرتفعاً وهذا يشير إلى وجود كفاءة نسبية باستغلال الموجودات للشركة بالمقارنة بالسنوات اللاحقة، كما هو معروف فإن الشركات الصناعية تعتمد على

الموجودات بشكل كبير كمصدر من مصادر الإيراد ، وعلى الرغم من أنه لا يمكن عدُّ الانخفاض نتيجة رئيسية لعدم كفاءة الإدارة نفسها ، لأن هناك ظروفاً أو عوامل أخرى تلعب دوراً كبيراً في ذلك (منها ارتفاع تكاليف الإنتاج بالمقارنة مع المنتجات الأخرى المشابهة في السوق، والذي يؤثر في مستوى المبيعات في الشركة وانخفاضه والمنافسة) .

الشكل رقم (13)

مؤشر دوران إجمالي الموجودات للمدة المالية مابين (2004 - 2000)



المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

د- مؤشر دوران الموجودات الثابتة .

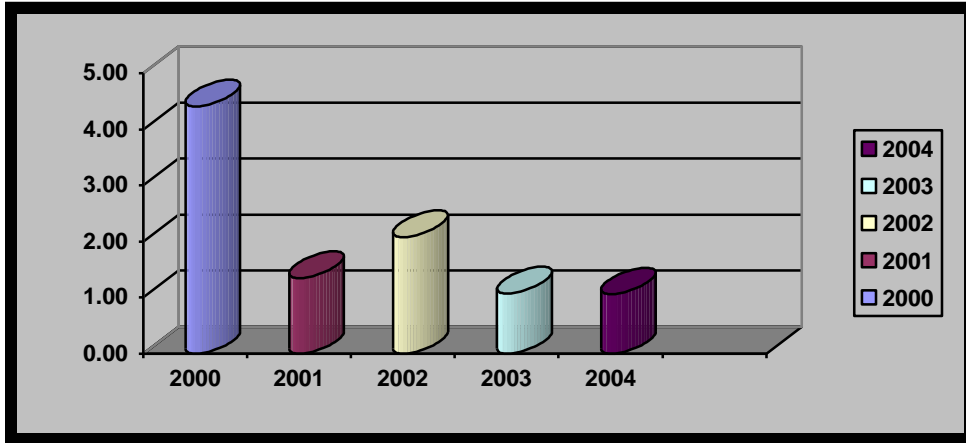
من معروف إن الأصول الثابتة تقتنى لغرض القيام بالأنشطة الجارية، وتحقيق الإيرادات التي تعود بالنفع على الشركة، إذ كلما استطاعت الشركة أن تستغل تلك الأصول بشكل صحيح كان لذلك أكبر الأثر في الأرباح . وعلى الرغم من أهمية احتساب معدل دوران إجمالي الموجودات إلا أنه من المهم أظهار دور الأصول الثابتة لأغراض التحليل المالي ولاسيماً أن طابع الشركة صناعي ، و تؤدي الأصول الثابتة الدور الأكبر في تحقيق الإنتاج، عليه يتم احتساب هذا المعدل كما في الجدول الآتي :

الجدول رقم (22)
مؤشر دوران الموجودات الثابتة للمدة المالية مابين (2000 - 2004)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
2058770855	2655876101	6214885940	3589030554	4586088253	صافي المبيعات
1949223860	2480580091	2984588627	2658524290	1041066546	÷ الموجودات الثابتة
1.056	1.071	2.082	1.350	4.405	= معدل دوران الموجودات الثابتة (مرة)

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

الشكل رقم (14)
مؤشر دوران الموجودات الثابتة للمدة المالية مابين (2000 - 2004)



المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

ومن مقارنة هذا المؤشر مع مؤشر دوران إجمالي الموجودات المحسوب في الجدول السابق يتضح ارتفاع مساهمة الأصول الثابتة في هذا المعدل ولا سيما في سنة 2000، لكن مع ذلك فإن المعدل اتجه إلى مستويات منخفضة من سنة إلى أخرى، وخاصة في سنة 2001 ثم عاد ليرتفع نسبياً في سنة 2002 وانخفض في السنوات اللاحقة.

خامساً: مؤشرات النمو

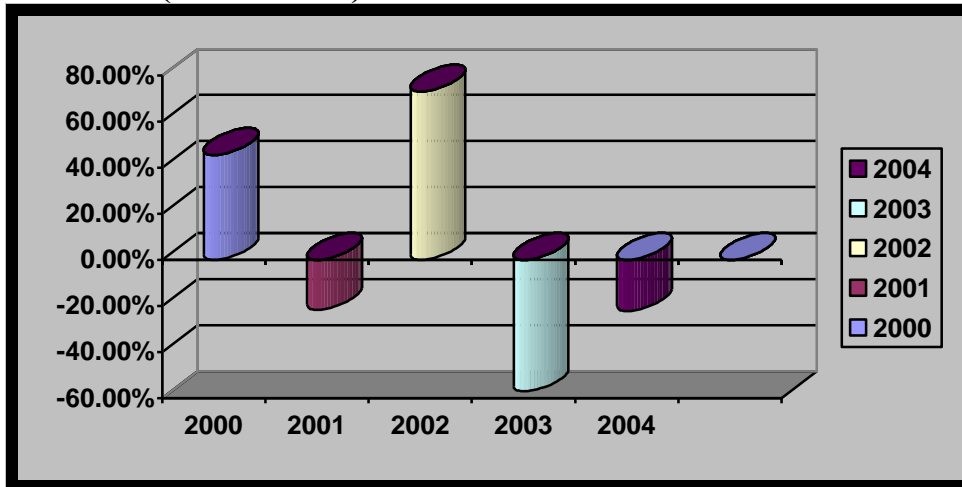
وتنقسم إلى مجموعة من النسب منها :-
أ- مؤشر نمو المبيعات : وتحسب كما في الجدول الآتي :-

الجدول رقم (23)
مؤشر نمو المبيعات للمدة المالية مابين (2004 - 2000)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
2058770855	2655876101	6214885940	3589030554	4586088253	المبيعات الحالية
2655876101	6214885940	3589030554	4586088253	3147467953	- المبيعات السابقة
%22.482-	%57.266-	%73.163	% -21.741	%45.707	المجموع /المبيعات السابقة= مؤشر نمو المبيعات×100%

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

الشكل رقم (15)
مؤشر نمو المبيعات للمدة المالية مابين(2004 - 2000).



المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

يتضح من نتائج التحليل حدوث تذبذب في المبيعات للسنوات المالية من 2004 - 2000 وأظهرت النتائج نمواً سالباً في السنوات (2001-2003-2004) وهذا يعني أن الشركة تعاني تراجع مبيعاتها.

ب- مؤشر نمو صافي الربح

وتحسب كما في الجدول الآتي:

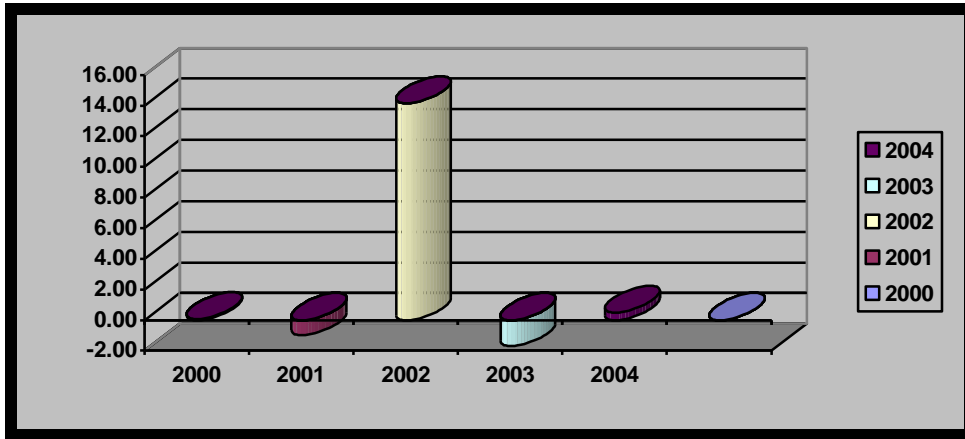
الجدول رقم (24)
مؤشر نمو صافي الربح (الخسارة) للمدة المالية مابين (2004 - 2000)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
(603073084)	(1154017049)	427765983	28264365	759534753	صافي الربح الحالي
(1154017049)	427765983	28264365	759534753	714091580	صافي الربح السابق
%0.477	%1.697 -	% 14.134	% 0.963 -	%0.0636	=المجموع / صافي الربح السابق

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

من الملاحظ أنّ الشركة كانت تحقق صافي ربح في الثلاث سنوات الأولى، لكن مؤشر نمو صافي الربح أشارت إلى تراجع في السنوات (2001-2000)، و أصبحت سالبة في سنة 2001 ثم عادت إلى الارتفاع وانخفضت في السنوات الأخيرة.

الشكل رقم (16)
مؤشر نمو صافي الربح (الخسارة) للمدة المالية مابين (2004 - 2000)



المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

المبحث الثالث

انعكاسات التغيير في المستوى العام للأسعار على الكشوفات المالية والنسب المالية

للشركة

4 - 3 - 1 تعديل الكشوفات المالية وفق نموذج القوة الشرائية الثابتة

ينصب هذا المبحث على بيان اثر التغيير في المستوى العام للأسعار على الكشوفات المالية للشركة، إذ أن الخطوة الأولى في عملية التعديل تكون بمعالجة الفقرات النقدية واستخراج أرباح وخسائر القوة الشرائية، التي ستضاف إلى حساب العمليات الجارية المعدل، ويعد هذا الكشف ذو أهمية بالغة لأنه يوضح المكاسب والخسائر المتحققة نتيجة الاحتفاظ بالعناصر النقدية، إذ تحقق الشركة مكاسب من خلال الاحتفاظ بموجودات نقدية أقل من المطلوبات النقدية، بينما تحقق خسائر من خلال الاحتفاظ بمطلوبات نقدية أقل من الموجودات النقدية. وقبل أعداد كشف مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية، فمن الضروري معرفة رصيد صافي العناصر النقدية في بداية ونهاية كل سنة من سنوات الدراسة وكما هو موضح في الجدول رقم (25) ، وبالإضافة إلى ذلك يجب حصر العمليات التي تزيد العناصر النقدية وتعديلها كما في الجدول رقم (1- 2) وكذلك حصر العمليات التي تخفض العناصر النقدية خلال سنوات الدراسة وتعديلها كما هو واضح في الجدول رقم(1-3) .

جدول رقم (25)

حساب أرصدة العناصر النقدية للسنوات من 2000 - 2004

التفاصيل	2000	2001	2002	2003	2004
الموجودات النقدية*					
في 31/12	1625836332	1186709070	1934356457	3236102811	4393895585
المطلوبات النقدية					
في 31/12	3071674956	4125399202	7587900200	9093724656	9696461320
الرصيد	(1445838624)	(2938690132)	(5653543743)	(5857621845)	(5302565735)

المصدر : أعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الشركة

* تتضمن الموجودات النقدية(النقود والمديون بالصافي بعد طرح مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الذي بلغ 207601 دينار لجميع السنوات).

أولاً: تعديل حسابات النتيجة

يتم في هذه الفقرة تعديل حسابات النتيجة للوصول إلى اثر التغير في المستوى العام للأسعار على الفائض القابل للتوزيع وكذلك بيان أثره على بقية الحسابات الأخرى، ويتم تعديل حسابات النتيجة من خلال ما يأتي:

- 1- أعداد مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية.
- 2- كشف الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع وكشف العمليات الجارية .

كشف رقم (4)

مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية لسنة 2000

التكلفة التاريخية المعدلة	رقم جدول الاحتساب	التكلفة التاريخية	التفاصيل
(624810789)	*4 -1	(595171260)	صافي رصيد العناصر النقدية أول المدة
			+
4982282191	5 -1	4864116706	الإضافات على العناصر النقدية
			=
4357471402		4268945446	الإجمالي
			-
5853653323	10 -1	5714784070	التخفيضات للعناصر النقدية
			=
(1496181921)		(1445838624)	رصيد العناصر النقدية في نهاية السنة
			-
(1445838624)			الرصيد في نهاية السنة
(50343297)			مكاسب القوة الشرائية

المصدر : أعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الشركة

* الملحق (1) جدول 4

88 كشف رقم (5)

مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية لسنة 2001

التكلفة التاريخية المعدلة	رقم جدول الاحتساب	التكلفة التاريخية	التفاصيل
(1682522407)	4 -1	(1445838624)	صافي رصيد العناصر النقدية أول المدّة +
5104913352	6 -1	4745666525	الإضافات على العناصر النقدية =
3422390945		3299827901	الإجمالي -
6710773848	11 -1	6238518033	التخفيضات للعناصر النقدية =
(3288382903)		2938690132	رصيد العناصر النقدية في نهاية السنة -
(2938690132)			الرصيد في نهاية السنة
(349692771)			مكاسب القوة الشرائية

المصدر : أعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الشركة

كشف رقم (6)

مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية لسنة 2002

التكلفة التاريخية المعدلة	رقم جدول الاحتساب	التكلفة التاريخية	التفاصيل
(3506445066)	4 - 1	(2938690132)	صافي رصيد العناصر النقدية أول المدّة +
7008318651	7 - 1	6440877498	الإضافات على العناصر النقدية =
3501873585		3502187366	الإجمالي
9936000071	12 - 1	9155731109	- التخفيضات للعناصر النقدية =
(6434126486)		5653543743	رصيد العناصر النقدية في نهاية السنة -
(5653543743)			الرصيد في نهاية السنة
(780582743)			مكاسب القوة الشرائية

المصدر : أعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الشركة

كشف رقم (7)

مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية لسنة 2003

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول الاحتساب	التكلفة التاريخية المعدلة
صافي رصيد العناصر النقدية أول المدة	(5653543743)	4 -1	(7553134441)
+			
الإضافات على العناصر النقدية	5875154579	8 -1	6721176057
=			
الإجمالي	221610836		(831958384)
-			
التخفيضات للعناصر النقدية	6079232681	13 -1	6954642187
=			
رصيد العناصر النقدية في نهاية السنة	(5857621845)		(7786600571)
-			
الرصيد في نهاية السنة			(5857621845)
مكاسب القوة الشرائية			(1928978726)

المصدر : أعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الشركة

كشف رقم (8)

مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية لسنة 2004

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول الاحتساب	التكلفة التاريخية المعدلة
صافي رصيد العناصر النقدية أول المدة	(5857621845)	4 - 1	(7433322121)
+			
الإضافات على العناصر النقدية	8479856705	9 - 1	9488959653
=			
الإجمالي	2622234860		2055637532
-			
التخفيضات للعناصر النقدية	7924800595	14 - 1	8867851866
=			
رصيد العناصر النقدية في نهاية السنة	(5302565735)		(6812214334)
-			
الرصيد في نهاية السنة			(5302565735)
مكاسب القوة الشرائية			(1509648599)

المصدر : أعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الشركة

بعد أن أكملنا كشف مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية سوف نقوم بتعديل حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر يعد من الشركة وهو أيضا حساب وظيفي يبين تكاليف كل قسم من أقسام الشركة الإنتاجية، والتسويقية، والإدارية.

أما حساب العمليات الجارية ، وهو حساب ختامي يعتمد أساساً للأغراض الحسابية والمالية، ويعد على أساس مقابلة الإيرادات والمصاريف ويقسم أساساً إلى ثلاث مراحل، و يتم في المرحلة الأولى مقابلة إيرادات النشاط الجاري مع مصاريف النشاط الجاري وينتج عنها فائض أو عجز العمليات الجارية، الذي ينقل إلى المرحلة الثانية وفيها يتم مقابلة الإيرادات العرضية أو غير الرئيسية مع

المصروفات غير الجارية وينتج عن هذه المرحلة الفائض القابل للتوزيع أو العجز، الذي ينقل الى المرحلة الثالثة و يتم توزيع الفائض حسب القوانين والتعليمات النافذة.
لذا سيتم تعديل هذه الحسابات لبيان اثر التغيير في المستوى العام للأسعار عليها وكما يلي:

كشف رقم (9)

حساب الإنتاج والمتاجرة والإرباح والخسائر والتوزيع المعدل للسنة 2000

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
أيراد النشاط الجاري	4586088253	5 -1	4697530198
ينزل تكلفة النشاط الجاري			
تكلفة الإنتاج	2704803363	15 -1	2770517593
تكلفة خدمات الإنتاج	1314126640	16 -1	1346058609
التغير في مخزون الإنتاج غير التام	16689117	35 -1	4678574
صافي تكلفة الإنتاج	4002240886		4111897628
التغير في مخزون الإنتاج التام	150268704	36 -1	96903878
صافي تكلفة النشاط الجاري	3851972182		4014993750
فائض النشاط الجاري	734116071		682536448
تنزل تكلفة الخدمات التسويقية	13753813	17 -1	14088030
فائض الإنتاج والمتاجرة	720362258		668448418
تضاف الفوائد والإيجارات	1339545		1339545
تنزل تكلفة الخدمات الإدارية	217834496	18 -1	222874953
فائض العمليات الجارية (مرحلة 1)	503867307		446913010
تضاف الإيرادات التحويلية	29671655	5 -1	30392676
إيرادات أخرى	247017253	5 -1	253019772
تنزل المصروفات التحويلية	4042341	10 -1	4140570
المصروفات الأخرى	16979121	10 -1	17391714
الفائض القابل للتوزيع	759534753		708793174
مكاسب قوة شرائية	-		50343297
الفائض القابل للتوزيع	759534753		759136471

المصدر : أعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الشركة

كشف رقم (10)

حساب الإنتاج والمتاجرة والإرباح والخسائر والتوزيع المعدل للسنة 2001

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
أيراد النشاط الجاري	3589030554	6 - 1	3860720167
ينزل تكلفة النشاط الجاري			
تكلفة الإنتاج	2769449079	19 - 1	2979067624
تكلفة خدمات الإنتاج	1132116347	20 - 1	1217812662
التغير في مخزون الإنتاج غير التام	74874020	37 - 1	98943296
صافي تكلفة الإنتاج	3976439446		4295823582
التغير في مخزون الإنتاج التام	583434308	38 - 1	533864543
صافي تكلفة النشاط الجاري	3393005138		3761959039
فائض النشاط الجاري	196025416		98761128
تنزل تكلفة الخدمات التسويقية	11770469	21 - 1	12661494
فائض الإنتاج والمتاجرة	184254947		86099634
تضاف الفوائد والإيجارات	1706		1706
تنزل تكلفة الخدمات الإدارية	367056908	22 - 1	390211325
فائض العمليات الجارية (مرحلة 1)	(182800255)		(304109985)
تضاف الإيرادات التحويلية	109179524	6 - 1	117444414
إيرادات أخرى	122454741	6 - 1	131724565
تنزل المصروفات التحويلية	7674457	11 - 1	8255413
المصروفات الأخرى	12895188	11 - 1	13871354
الفائض القابل للتوزيع	28264365		(77067773)
مكاسب قوة شرائية			349692771
الفائض القابل للتوزيع	28264365		272624998

المصدر : أعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الشركة

كشف رقم (11)

حساب الإنتاج والمتاجرة والإرباح والخسائر والتوزيع المعدل للسنة 2002

التكاليف التاريخية المعدلة	رقم جدول التعديل	التكاليف التاريخية	التفاصيل
6762417391	7 -1	6214885940	أيراد النشاط الجاري ينزل تكلفة النشاط الجاري
4714865500	23 -1	4333151542	تكلفة الإنتاج
1635011368	24 -1	1502632787	تكلفة خدمات الإنتاج
79880035	39 -1	88252481	التغير في مخزون الإنتاج غير التام
6269996833		5747531848	صافي تكلفة الإنتاج
315213602	40 -1	537074483	التغير في مخزون الإنتاج التام
5954783231		5210457365	صافي تكلفة النشاط الجاري
807634160		1004428574	فائض النشاط الجاري
18155274	25 -1	16685299	تنزل تكلفة الخدمات التسويقية
789478886		987743275	فائض الإنتاج والمتاجرة
1750		1750	تضاف الفوائد والإيجارات
791955218	26 -1	745094129	تنزل تكلفة الخدمات الإدارية
(2474582)		242650896	فائض (عجز) العمليات الجارية (مرحلة 1)
63793215	7 - 1	58628081	تضاف الإيرادات التحويلية
182106295	7 -1	167361727	إيرادات أخرى
22014024	12 -1	20231618	تنزل المصروفات التحويلية
22461760	12 -1	20643103	المصروفات الأخرى
198949144		427765983	الفائض القابل للتوزيع
780582743			مكاسب قوة شرائية
979531887		427765983	الفائض القابل للتوزيع

المصدر : أعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الشركة

كشف رقم (12)

حساب الإنتاج والمتاجرة والإرباح والخسائر والتوزيع المعدل للسنة 2003

التكاليف التاريخية المعدلة	رقم جدول التعديل	التكاليف التاريخية	التفاصيل
3038322259	8 -1	2655876101	أيراد النشاط الجاري ينزل تكلفة النشاط الجاري
2288437120	27 -1	2000387864	تكلفة الإنتاج
1223939663	28 -1	1069877622	تكلفة خدمات الإنتاج
16654435	41 -1	60923290	التغير في مخزون الإنتاج غير التام
3495722348		3009342196	صافي تكلفة الإنتاج
1323542086	42 -1	637156293	التغير في مخزون الإنتاج التام
4819264434		3646498489	صافي تكلفة النشاط الجاري
(1780942175)		(990622388)	فائض (عجز) النشاط الجاري
6644169	29 -1	5807840	تنزل تكلفة الخدمات التسويقية
(1787586344)		(996430228)	فائض (عجز) الإنتاج والمتاجرة
5426		5426	تضاف الفوائد والإيجارات
3832693878	30 -1	3350257162	تنزل تكلفة الخدمات الإدارية
(5620274796)		(4346681964)	فائض (عجز) العمليات الجارية (مرحلة 1)
3669241145	8 -1	3207378623	تضاف الإيرادات التحويلية
13607227	8 -1	11894429	إيرادات أخرى
938801	13 -1	820630	تنزل المصروفات التحويلية
29500908	13 - 1	25787507	المصروفات الأخرى
(1967866133)		(1154017049)	الفائض (العجز) القابل للتوزيع
1928978726		-	مكاسب قوة شرائية
(38887407)		(1154017049)	الفائض (العجز) القابل للتوزيع

المصدر : أعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الشركة

كشف رقم (13)

حساب الإنتاج والمتاجرة والإرباح والخسائر والتوزيع المعدل للسنة 2004

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
أيراد النشاط الجاري	2058770855	9 - 1	2303764587
ينزل تكلفة النشاط الجاري			
تكلفة الإنتاج	1651639291	31 - 1	1848164548
تكلفة خدمات الإنتاج	741280078	32 - 1	829491245
التغير في مخزون الإنتاج غير التام	76850217	43 - 1	163260017
صافي تكلفة الإنتاج	2469769586		2840915810
التغير في مخزون الإنتاج التام	377586138	44 - 1	843910187
صافي تكلفة النشاط الجاري	2847355724		3684825997
فائض (عجز) النشاط الجاري	(788584869)		(1381061410)
تنزل تكلفة الخدمات التسويقية	1674934	33 - 1	1874251
فائض (عجز) الإنتاج والمتاجرة	(790259803)		(1382935661)
تضاف الفوائد والإيجارات	-		-
تنزل تكلفة الخدمات الإدارية	6197116742	34 - 1	6934572719
فائض (عجز) العمليات الجارية (مرحلة 1)	(6987376545)		(8317508380)
تضاف الإيرادات التحويلية	6404548160	9 - 1	7166689391
إيرادات أخرى	16537690	9 - 1	18505675
تنزل المصروفات التحويلية	11852093	14 - 1	13262492
المصروفات الأخرى	24930296	14 - 1	27897001
الفائض (العجز) القابل للتوزيع	(603073084)		(1173472807)
مكاسب قوة شرائية	-		1509648599
الفائض (العجز) القابل للتوزيع	(603073084)		336175792

المصدر : أعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الشركة

يتم استخراج الاندثار المعدل وفق الخطوات الآتية:

- 1- استخراج قيمة أجمالي الاندثار المعدل وفق التكلفة التاريخية المعدلة.
2 – أيجاد قيمة الاندثار المعدل لكل مركز من مراكز الكلف من خلال تطبيق المعادلة الآتية.

$$\text{قيمة الاندثار المعدل لمركز التكلفة} = \frac{\text{قيمة الاندثار وفق التكلفة التاريخية لمركز التكلفة}}{\text{أجمالي الاندثار السنوي المعدل}}$$

أجمالي الاندثار السنوي وفق التكلفة التاريخية

تعديل تكلفة مخزون الإنتاج التام وغير التام أول وآخر المدة:

يقصد بعملية التعديل هذه تحويل تكلفة المخزون من الإنتاج غير التام التاريخية المقاسة بالأسعار السائدة وقت الإنتاج إلى ما يعادلها من وحدات نقدية ذات قوة شرائية جارية، ويعدل هذا العنصر عن طريق ضرب كل بند من مكوناته (مواد ، أجور ، مصاريف ، وكلف صناعية غير مباشرة) بمعامل معين يقيس النسبة بين المستوى العام للأسعار في نهاية السنة والمستوى العام للأسعار السائدة وقت نشوء كل من هذه المكونات على حدة ، ونظرا لاختلاف الفترة التي يتم فيها نشوء كل جزء من مكونات الإنتاج غير التام ، وإذ يأسف الباحث لعدم إمكانية تطبيق هذه الطريقة في التطبيق لعدم وجود أي بيانات عن مكونات كلف الإنتاج غير التام بشكل تفصيلي ، وذلك لعدم وجود نظام كلفوي متكامل ، وهو ناتج عن قصور النظام الحالي المطبق في الشركة، لذا سيلجأ الباحث إلى استعمال طريقة حسابية لاحتساب التكلفة التاريخية المعدلة.

يتم تعديل تكلفة مخزون الإنتاج غير التام وتكلفة مخزون الإنتاج التام أول المدة من خلال ضربها بالرقم القياسي السائد في نهاية سنة التعديل على متوسط الرقم القياسي في نهاية سنة سابقة لسنة التعديل.

أما تعديل قيمة مخزون الإنتاج غير التام آخر المدة ومخزون الإنتاج التام آخر المدة من خلال ضربها بالرقم القياسي السائد في نهاية سنة التعديل على متوسط الرقم القياسي لسنة التعديل وكما في الجداول رقم (35 – 44) ملاحق.

كشف رقم (14)

حساب العمليات الجارية المعدل للسنة المنتهية في 2000 /12/31

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
أيراد النشاط الجاري +تغير في المخزون الفوائد المجموع	4753046074	36, 35 , 5 -1	4799112650
تنزل المصروفات الجارية:	1339545		1339545
الرواتب والأجور	4754385619		4800452195
المستلزمات السلعية	2046124439	1.0243	2095845262
المستلزمات الخدمية	1837983924	1.0243	1882646933
الفوائد المدينة	264779785	1.0243	271213933
الاندثار	10378367	-	10378367
أجمالي المصاريف	91251797	نسب مختلفة	93454690
فائض (عجز) العمليات الجارية/مرحلة أولى إيرادات تحويلية	4250518312		4353539185
إيرادات أخرى	503867307		446913010
أجمالي الإيرادات	29671655	5 -1	30392676
تنزل : المصاريف التحويلية	247017253	5 -1	253019772
المصاريف الأخرى	276688908		283412448
مج.المصاريف التحويلية والأخرى	4042341	10 -1	4140570
الفائض القابل للتوزيع (العجز)	16979121	10 - 1	17391714
مكاسب قوة شرائية	21021462		21532284
الفائض القابل للتوزيع	759534753		708793174
حصة العاملين	-		50343297
الخزينة العامة	759534753		759136471
بحث وتطوير	191220565		
خدمات اجتماعية	341790639		
احتياطي رأس المال	37976738		
	37976738		
	150570073		

المصدر : أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

كشف رقم (15)

حساب العمليات الجارية المعدل للسنة المنتهية في 2001 /12/31

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
أيراد النشاط الجاري + تغير المخزون	4097590842	38, 37 , 6 -1	4295641414
الفوائد	1706		1706
المجموع	4097592548		4295643120
تنزل المصروفات الجارية:			
الرواتب والأجور	1403827551	1.0757	1510097296
المستلزمات السلعية	2344702229	1.0757	2522196188
المستلزمات الخدمية	336194233	1.0757	361644136
الفوائد المدينة	61091808	-	61091808
الاندثار	134576982	نسب مختلفة	144723677
أجمالي المصاريف	4280392803		4599753105
فائض (عجز) العمليات الجارية/مرحلة أولى إيرادات تحويلية	(182800255)		(304109985)
إيرادات أخرى	109179524	6-1	117444414
أجمالي الإيرادات	122454741	6 -1	131724565
تنزل: المصاريف التحويلية	231634265		249168979
المصاريف الأخرى	7674457	11 -1	8255413
مج. المصاريف التحويلية والأخرى	12895188	11 -1	13871354
الفائض القابل للتوزيع (العجز)	20569645		22126767
مكاسب قوة شرائية	28264365		(77067773)
الفائض القابل للتوزيع	-		349692771
حصة العاملين	28264365		272624998
الخزينة العامة	-		
بحث وتطوير	12718964		
خدمات اجتماعية	1413218		
احتياطي رأس المال	1413218		
	12718965		

كشف رقم (16)

حساب العمليات الجارية المعدل للسنة المنتهية في 2002 /12/31

التكاليف التاريخية المعدلة	رقم جدول التعديل	التكاليف التاريخية	التفاصيل
7157511028	40, 39 , 7 -1	6840212903	أيراد النشاط الجاري+ تغير المخزون
1750	-	1750	الفوائد
7157512778		6840214653	المجموع
			تنزل المصروفات الجارية:
2182926776	1.0881	2006182131	الرواتب والأجور
3454448649	1.0881	3174752917	المستلزمات السلعية
793010402	1.0881	728802869	المستلزمات الخدمية
213173016	-	213173016	الفوائد المدينة
516428515	نسب مختلفة	474652824	الاندثار
7159987358		6597563757	أجمالي المصاريف
(2474582)		242650896	فائض (عجز) العمليات الجارية/مرحلة أولى إيرادات تحويلية
63793215	7 -1	58628081	إيرادات أخرى
182106295	7 -1	167361727	أجمالي الإيرادات
245899510		225989808	تنزل :المصاريف التحويلية
22014024	12 - 1	20231618	المصاريف الأخرى
22461760	12 - 1	20643103	مج.المصاريف التحويلية والأخرى
44475784		40874721	الفائض القابل للتوزيع (العجز)
198949144		427765983	مكاسب قوة شرائية
780582743		-	الفائض القابل للتوزيع
979531887		427765983	حصة العاملين
		106941496	الخزينة العامة
		192494692	بحث وتطوير
		21388299	خدمات اجتماعية
		21388299	احتياطي رأس المال
		85553197	

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

كشف رقم (17)

حساب العمليات الجارية المعدل للسنة المنتهية في 2003 /12/31

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
أيراد النشاط الجاري	2079643098	42, 41, 8 -1	1731434608
الفوائد	5426	-	5426
المجموع	2079648524		1731440034
تنزل المصروفات الجارية:			
الرواتب والأجور	3891084662	1.144	4451400853
المستلزمات السلعية	1242297638	1.144	1421188498
المستلزمات الخدمية	715695007	1.144	818755088
الفوائد المدينة	-	-	-
الاندثار	577253181	نسب مختلفة	660370391
أجمالي المصاريف	6426330488		7351714830
فائض (عجز) العمليات الجارية/مرحلة أولى إيرادات تحويلية	(4346681964)		(5620274796)
إيرادات أخرى	3207378623	8 -1	3669241145
أجمالي الإيرادات	11894429	8 -1	13607227
تنزل:	3219273052		3682848372
المصاريف التحويلية	820630	13 -1	938801
المصاريف الأخرى	25787507	13 -1	29500908
مج.المصاريف التحويلية والأخرى	26608137		30439709
الفائض القابل للتوزيع (العجز)	(1154017049)		(1967866133)
مكاسب قوة شرائية	-		1928978726
الفائض القابل للتوزيع (العجز)	(1154017049)		(38887407)

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

كشف رقم (18)

حساب العمليات الجارية المعدل للسنة المنتهية في 2004 /12/31

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
أيراد النشاط الجاري	1604334500	44, 43 , 9 -1	1296594383
الفوائد	-	-	-
المجموع	1604334500		1296594383
تنزل المصروفات الجارية:			
الرواتب والأجور	6369806827	1.119	7127813839
المستلزمات السلعية	1160915287	1.119	1299064206
المستلزمات الخدمية	483078870	1.119	540565255
الفوائد المدينة	-		-
الاندثار	577910061	نسب مختلفة	646659463
أجمالي المصاريف	8591711045		9614102763
فائض(عجز) العمليات الجارية/مرحلة أولى إيرادات تحويلية	(6987376545)		(8317508380)
إيرادات أخرى	6404548160	9 -1	7166689391
أجمالي الإيرادات	16537690	9 -1	18505675
تنزل: المصاريف التحويلية والأخرى	6421085850		7185195066
المصاريف التحويلية	11852093	14 -1	13262492
المصاريف الأخرى	24930296	14 -1	27897001
مج. المصاريف التحويلية والأخرى	36782389		41159493
الفائض(العجز) القابل للتوزيع	(603073084)		(1173472807)
مكاسب قوة شرائية	-		1509648599
الفائض(العجز) القابل للتوزيع	(603073084)		336175792

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

مما تقدم نستنتج أن الشركة قد حققت أرباح قوة شرائية للسنوات من (2000- 2004) وبالبلغه (50343297- 349692771 -780582734 -1928978726 -1509648599) دينار على

التوالي وذلك بسبب احتفاظها بالمطلوبات النقدية أكثر من الموجودات النقدية نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود مما أدى إلى حصولها على هذه المكاسب.

أما بالنسبة للفائض القابل للتوزيع نلاحظ أن الشركة في سنة 2000 قد حققت فائض قبل تعديل القوائم (759534753) دينار أما بعد التعديل فكان (759136471) دينار اقل من الفائض قبل التعديل بمبلغ قدره (398282) دينار يكون توزيعاً من رأس المال أما بالنسبة للسنوات (2001-2002) فإن الفائض بعد تعديل القوائم كان اكبر بمبلغ (244360633-551765904) دينار على التوالي من الفائض قبل التعديل وذلك نتيجة انخفاض القوة الشرائية للعناصر النقدية ، أن زيادة الأرباح المعدلة عن الأرباح التاريخية عند التعديل إلى الأمام (Rolling Forward) تعد نتيجة طبيعية ناتجة عن تضخيم الأرباح عند التعديل دون حصول أي تغير في الأرباح التاريخية ، وان النتيجة المستخرجة للسنوات (2003-2004) كانت تمثل عجزاً قبل تعديل القوائم، في حين يلاحظ أن هذا العجز قد انخفض ليصبح (38887407) دينار في سنة 2003 بينما أصبح العجز فائضاً في سنة 2004 وبلغ (336175792) دينار. ومن هنا يظهر الفارق الكبير بين الكشوفات المعدة على أساس التكلفة التاريخية والكشوفات التاريخية المعدلة ومدى تأثيرها على النسب المالية المستخرجة.

قائمة المركز المالي:

تعد قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية الصادرة من قبل الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك، لأن هذه القائمة تهدف إلى إظهار المركز المالي للشركة في لحظة معينة، فهي تبين كشف بالموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية، إلا أنها كغيرها من الكشوفات المالية تتأثر بالتغير الحاصل في المستوى العام للأسعار، إذ أن التضخم يؤثر على مصداقية ما تحويه قائمة المركز المالي من قيم.

وتظهر ظاهرة ابتعاد القيم السوقية عن أسعار الشراء التاريخية بشكل ملحوظ في أوقات التضخم ، مما يسبب أرباك لمستعملي المعلومات حيث تقدم قائمة المركز المالي بيانات غير واقعية وغير دقيقة عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية وخصوصاً للفقرات (العناصر) غير النقدية منها، ولهذا الغرض سيتم تعديل قائمة المركز المالي للسنوات الخمسة.

تعديل الأصول الثابتة:

تعد الأصول الثابتة من أهم العناصر الظاهرة في قائمة المركز المالي لم لها تأثير فعال على استمرار الوحدة الاقتصادية في مزاوله نشاطها، وان هذه الموجودات تشتري لغرض الإنتاج وليس لغرض البيع ويتم توزيع تكلفتها على طول فترة عمرها الإنتاجي من خلال حساب الاندثار لكل سنة ما عدا الأراضي. وان قيمة الأصول تتأثر بالتقلبات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار خلال

فترة بقائها في الوحدة الاقتصادية مما يجعل من الضروري تعديل تكلفة الأصول الثابتة ، وذلك لغرض أظهر القيمة الحقيقية لها ويتم تعديلها من خلال معرفة سنة اقتناء كل أصل ويتم ضرب كلفته بالرقم القياسي السائد في نهاية السنة مقسوما على متوسط الرقم القياسي في سنة الاقتناء باعتبار أن الأصول يتم شراؤها خلال السنة ويجب معرفة الأصول الثابتة المضافة والمشطوبة واندثاراتها لكل سنة ويتم تعديلها بنفس الطريقة السابقة علما أن مجموع الأصول المشطوبة في سنة 1982 بلغت (533288) دينار بينما (1194433) دينار شطبت في عام 1989 ويتم تعديل الأصول الثابتة وفق الخطوات الآتية:

- 1- تعديل التكلفة التاريخية للأصول الثابتة.
- 2- تعديل مخصصات الاندثار المترجمة لها.
- 3- استخراج القيمة الدفترية المعدلة على أساس الفرق بين التكلفة التاريخية المعدلة ومخصص الاندثار المعدل.

ويوضح الجداول رقم (46،45) عملية تعديل الأصول الثابتة

كشف رقم (19)

قائمة المركز المالي المعدلة للسنة المنتهية في 31/12/2000

التكلفة التاريخية المعدلة	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية	التفاصيل
			الموجودات :-
			الموجودات الثابتة
7425283910	45 -1	871639259	الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)
109682340	30	90989384	النفقات الايرادية المؤجلة
83473097	28	78437903	مشروعات تحت التنفيذ
7618439347		1041066546	مجموع الموجودات الثابتة
			الموجودات المتداولة
2206904062	51 -1	2155179748	المخزون(بالكلفة)
2612380	34	2353879	الاعتمادات المستندية
1388205124	-	1388205124	المدينون
237838809	-	237838809	النقود
3835560375		3783577560	مجموع الموجودات المتداولة
11453999722		4824644106	مجموع الموجودات
			مطلوبات طويلة الأجل:-
5880936751	36	1333472917	راس المال المدفوع
2499988979		418409983	الاحتياطيات
			العجز المتراكم
8380925730		1751882900	مجموع المطلوبات طويلة الأجل
			مطلوبات قصيرة الأجل :-
1399036	35	1086250	التخصيصات قصيرة الاجل
1500000000	-	1500000000	المصارف الدائنة
1571674956	-	1571674956	الدائنون
3073073992		3072761206	مجموع المطلوبات قصيرة الأجل
11453999722		4824644106	أجمالي المطلوبات

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

كشف رقم (20)

قائمة المركز المالي المعدلة للسنة المنتهية في 31/12/2001

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
الموجودات :-			
الموجودات الثابتة			
الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	794029191	45 -1	8688533322
النفقات الايرادية المؤجلة	1521299944	30	1665177303
مشروعات تحت التنفيذ	343195155	28	381765975
مجموع الموجودات الثابتة	2658524290		10735476600
الموجودات المتداولة			
المخزون (بالكلفة)	2927017793	52 -1	3146544128
الاعتمادات المستندية	4039853	34	4618246
المديون	448509662	-	448509662
النقد	738407008	-	738407008
مجموع الموجودات المتداولة	4117974316		4338079044
مجموع الموجودات	6776498606		15073555644
مطلوبات طويلة الأجل :-			
راس المال المدفوع	2271188465	36	7781601675
الاحتياطيات	378824691		3164960658
العجز المتراكم			
مجموع المطلوبات طويلة الأجل	2650013156		10946562333
مطلوبات قصيرة الأجل :-			
التخصيصات قصيرة الأجل	1086250	35	1594109
المصارف الدائنة	2500000000	-	2500000000
الدائنون	1625399202	-	1625399202
مجموع المطلوبات قصيرة الأجل	4126485452		4126993311
أجمالي المطلوبات	6776498608		15073555644

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

كشف رقم (21)

قائمة المركز المالي المعدلة للسنة المنتهية في 12/31 /2002

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
الموجودات :-			
الموجودات الثابتة			
الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	770206837	45 - 1	10431464413
النفقات الايرادية المؤجلة	1549580481	30	2018108797
مشروعات تحت التنفيذ	664801309	28	805496019
مجموع الموجودات الثابتة	2984588627		13255069229
الموجودات المتداولة			
المخزون (بالكلفة)	5403818374	53 - 1	5879894773
الاعتمادات المستندية	2683502	34	3442933
المديون	1494258805	-	1494258805
النقود	440305253	-	440305253
مجموع الموجودات المتداولة	7341065934		7817901764
مجموع الموجودات	10325654561		21072970993
مطلوبات طويلة الأجل :-			
رأس المال المدفوع	2339842850		9353404292
الاحتياطيات	397703910	36	4131458900
العجز المتراكم			
مجموع المطلوبات طويلة الأجل	2737546760		13484863192
مطلوبات قصيرة الأجل :-			
التخصيصات قصيرة الأجل	207601	35	207601
المصارف الدائنة	3500000000	-	3500000000
الدائنون	4087900200	-	4087900200
مجموع المطلوبات قصيرة الأجل	7588107801		7588107801
أجمالي المطلوبات	10325654561		21072970993

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

كشف رقم (22)

قائمة المركز المالي المعدلة للسنة المنتهية في 31/12/2003

التكاليف التاريخية المعدلة	رقم جدول التعديل	التكاليف التاريخية	التفاصيل
			الموجودات :-
			الموجودات الثابتة
14912625294	46 -1	1368341831	الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)
1784702762	30	1044946928	النفقات الايرادية المؤجلة
97841597	28	67291332	مشروعات تحت التنفيذ
16795169653		2480580091	مجموع الموجودات الثابتة
			الموجودات المتداولة
6716674599	54 -1	5871219054	المخزون (بالكلفة)
4602206	34	2683502	الاعتمادات المستندية
1884113401	-	1884113401	المدينون
1352197011	-	1352197011	النقود
9957587217		9110212968	مجموع الموجودات المتداولة
26752756870		11590793059	مجموع الموجودات
			مطلوبات طويلة الأجل :-
12446280615	37	2271188464	رأس المال المدفوع
5212543998		1379689387	الاحتياطيات
		(1154017049)	العجز المتراكم
17658824613		1496860802	مجموع المطلوبات طويلة الأجل
			مطلوبات قصيرة الأجل :-
207601	-	207601	التخصيصات قصيرة الأجل
3500000000	-	3500000000	المصارف الدائنة
5593724656	-	5593724656	الدائنون
9093932257		9093932257	مجموع المطلوبات قصيرة الأجل
26752756870		11590793059	أجمالي المطلوبات

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

كشف رقم (23)

قائمة المركز المالي المعدلة للسنة المنتهية في 2004 /12/31

التفاصيل	التكلفة التاريخية	رقم جدول التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
الموجودات :-			
الموجودات الثابتة			
الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	1308165488	46 -1	19099454836
النفقات الايرادية المؤجلة	573767040	30	1239701708
مشروعات تحت التنفيذ	67291332	28	124152508
مجموع الموجودات الثابتة	1949223860		20463309052
الموجودات المتداولة			
المخزون (بالكلفة)	5980463616	55 - 1	6692138786
الاعتمادات المستندية	2683502	34	5841984
المدينون	3841138234	-	3841138234
النقود	552964952	-	552964952
مجموع الموجودات المتداولة	10377250304		11092083956
مجموع الموجودات	12326474164		31555393008
مطلوبات طويلة الأجل :-			
راس المال المدفوع	2271188464	37	15867272997
الاحتياطيات	2115706912		5991451090
العجز المتراكم	(1757090133)		
مجموع المطلوبات طويلة الأجل	2629805243		21858724087
مطلوبات قصيرة الأجل :-			
التخصيصات قصيرة الأجل	207601	-	207601
المصارف الدائنة	3500000000	-	3500000000
الدائنون	6196461320	-	6196461320
مجموع المطلوبات قصيرة الأجل	9696668921		9696668921
إجمالي المطلوبات	12326474164		31555393008

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

احتياطي ارتفاع أسعار الأصول الثابتة:

يعد هذا الاحتياطي من الاحتياطيات الرأسمالية وفق ما جاء في النظام المحاسبي الموحد والذي يبوب تحت رقم (2212) وهو يتفرع من التبويب الرئيسي الذي يحمل رقم (221) الذي يمثل الاحتياطيات الرأسمالية، وان الشركة تقوم بتكوين الاحتياطي للأصول التي أصبحت قيمتها مساوية لمخصص الاندثار المتراكم، وقد بدأت الشركة باستعمال هذا النوع من الاحتياطي منذ عام 1989 وذلك لوجود موجودات منتهية قيمتها الدفترية، ويتم تعديله من خلال ضربه بحاصل قسمة الرقم القياسي السائد في نهاية سنة التعديل على الرقم القياسي لنهاية سنة إعادة التقييم للأصل الثابت المنتهية قيمته الدفترية وكما موضح في الجدول الأتي:

جدول رقم (26)

تعديل احتياطي ارتفاع أسعار الأصول الثابتة 2000-2002

السنة	التكلفة التاريخية	الرقم القياسي نهاية سنة إعادة التقييم	2000	2001	2002
1989	65459	11.4	21489500	25008209	29838968
1990	56978	6.3	33847645	39389886	46998710
1991	64484	17.7	13634541	15867071	18932065
1992	130376	32.5	15013298	17471587	20846120
1993	189583	100	7095144	8256908	9851871
1994	398332	548.5	2717881	3162909	3773878
1995	407590	2672.5	570778	664238	792547
1996	421578	2242.1	703695	818919	977107
1997	500047	2759.2	678249	789307	941775
1998	497619	3166.7	588101	684397	816600
1999	473040	3565	496592	577905	689537
2000	963910	3742.5	963910	1121741	1338425
2001	951026	4355.3	-	951026	1134733
2002	861413	5196.6	-	-	861413
2003	893426	6943.5	-	-	-
2004	1490332	8815.6	-	-	-
المجموع	8365193		97799334	114764103	137793749

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

جدول رقم (27)

تعديل احتياطي ارتفاع أسعار الأصول الثابتة 2003-2004

2004	2003	متوسط الرقم القياسي	التكلفة التاريخية	السنة
8815.6	6943.5			
50619330	39869699	11.4	65459	1989
79729406	62797896	6.3	56978	1990
32116675	25296308	17.7	64484	1991
35364390	27854331	32.5	130376	1992
16712879	13163696	100	189583	1993
6402070	5042513	548.5	398332	1994
1344490	1058971	2672.5	407590	1995
1657581	1305574	2242.1	421578	1996
1597642	1258363	2759.2	500047	1997
1385294	1091110	3166.7	497619	1998
1169742	921333	3565	473040	1999
2270526	1788352	3742.5	963910	2000
1924980	1516187	4355.3	951026	2001
1461316	1150987	5196.6	861413	2002
1134311	893426	6943.5	893426	2003
1490332		8815.6	1490332	2004
236380964	185008746		8365192	المجموع

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

تعديل مشروعات تحت التنفيذ:

يعني هذا الحساب بأنه تلك الاستثمارات التي تهدف إلى خلق طاقة إنتاجية ولم تتكامل بعد أو ما زالت في طور الاستصلاح أو الشراء أو النصب حسب طبيعة الأصل أو التصنيع أو البناء، ويحمل هذا الحساب بتكلفة ما انفق عليه كثمن الشراء وتكاليف الصنع ونفقات التركيب وغير ذلك من التكاليف ، وتغلق مفردات هذا الحساب بالحسابات المقابلة لها في الموجودات الثابتة والتي تحمل نفس المفهوم (النظام المحاسبي الموحد، 1985:63).

وقد جاء في النظام المحاسبي تحت تبويب (12) وذلك لغرض حساب كافة الاستثمارات التي تهدف إلى خلق طاقة إنتاجية ولم تتكامل بعد ، وان اغلب هذه المشاريع تستمر من سنة إلى أربع سنوات وتعود إلى نصب الأفران. وعندما يبدأ استعمالها فينقل الأصل من هذا الحساب إلى حساب الأصول الثابتة، ولغرض تعديل هذا الحساب من خلال ضربه بالرقم القياسي لسنة التعديل على متوسط سنة النشوء وكما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (28)

تعديل رصيد مشروعات تحت التنفيذ 2004 - 2000

السنوات	السنة النشوء	التكلفة التاريخية	معامل التحويل	التكلفة التاريخية المعدلة
2000	1998	13191150	1.263	83473097
	2000	65246753	1.024	381765975
2001	1998	13191150	1.469	805496019
	2000	65246753	1.192	
	2001	264757252	1.075	
	1998	13191150	1.753	
2002	2000	65246753	1.422	97841597
	2001	264757252	1.283	
	2002	321606154	1.088	
2003	2002	67291332	1.454	124152508
2002	67291332	1.845		

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

جدول رقم (29)

حركة أرصدة مشروعات تحت التنفيذ للسنوات 2000 - 2004

الفرق	الرصيد 1/1	الرصيد 12/31	السنة
80000000	-	80000000	1998
(66808850)	80000000	13191150	1999
65246753	13191150	78437903	2000
264757252	78437903	343195155	2001
321606154	343195155	664801309	2002
(597509977)	664801309	67291332	2003
-	67291332	67291332	2004

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

تعديل النفقات الايرادية المؤجلة:

بنفس الطريقة السابقة التي تم تعديل أرصدة مشروعات تحت التنفيذ تعدل هذه النفقات وفق الجدول

التالي:

جدول رقم (30)

تعديل رصيد نفقات ايرادية مؤجلة للسنوات 2000 - 2004

السنوات	السنة النشوء	التكلفة التاريخية	معامل التحويل	التكلفة التاريخية المعدلة
2000	1998	69076195	1.263	109682340
	2000	21913189	1.024	1665177303
2001	1998	69076195	1.469	2018108797
	2000	21913189	1.192	
	2001	1430310560	1.075	
	1998	69076195	1.753	
2002	2000	21913189	1.422	1784702762
	2001	1430310560	1.283	
	2002	28280537	1.088	
2003	2001	1016666391	1.715	1239701708
	2002	28280537	1.454	
2004	2001	545486503	2.177	1239701708
	2002	28280537	1.845	

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

جدول رقم (31)

حركة أرصدة نفقات إيرادية مؤجلة للسنوات 2000 - 2004

الفرق	الرصيد 1/1	الرصيد 12/31	السنة
111416321	-	111416321	1998
(42340126)	111416321	69076195	1999
21913189	69076195	90989384	2000
1430310560	90989384	1521299944	2001
28280537	1521299944	1549580481	2002
(504633553)	1549580481	1044946928	2003
(471179888)	1044946928	573767040	2004

جدول رقم (32)

إطفاء النفقات الإيرادية المؤجلة للسنوات 2000 - 2004

التكلفة التاريخية المعدلة	معامل التحويل	التكلفة التاريخية	السنة
105501947	1.068	98784595	1998
61393183	1.450	42340126	1999
48084110	1.024	46957139	2000
59577041	1.075	55420503	2001
427901470	1.088	393291792	2002
581390582	1.144	508208551	2003
527250295	1.119	471179888	2004

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

تعديل المخزون:

إذ يتم تعديل قيمة المخزون الظاهر في قائمة المركز المالي للسنوات من (2000 - 2004) والذي يتكون من مخزون الإنتاج غير التام ومخزون الإنتاج التام ومخزون مواد مختلفة، وقد اشرنا سابقاً في الجداول رقم (35 - 44) إلى تعديل المخزون من الإنتاج التام وغير التام ويظهر من خلال الجداول رقم (51 - 55) في الملحق رقم (1) تعديل مخزون آخر المدة.

تعديل الاعتمادات المستندية:

يتم تعديل تكلفة الاعتمادات المستندية وذلك من خلال تحديد سنة الحصول لكل جزء من أجزاء هذا المبلغ ويتم تعديله من خلال ضربه بنسبة التعديل الناشئة من قسمة الرقم القياسي السائد في نهاية سنة التعديل على متوسط الرقم القياسي السائد في سنة الحصول. ويوضح الجدول رقم (33) حركة أرصدة الاعتمادات المستندية، بينما يبين الجدول رقم (34) عملية تعديل أرصدة الاعتمادات المستندية.

جدول رقم (33)

حركة أرصدة الاعتمادات المستندية للسنوات 2000 - 2004

الفرق	الرصيد 1/1	الرصيد 12/31	السنة
2425131	-	2425131	1998
(130610)	2425131	2294521	1999
59358	2295521	2353879	2000
1685974	2353879	4039853	2001
(1356351)	4039853	2683502	2002
-	2683502	2683502	2003
-	2683502	2683502	2004

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

جدول رقم (34)

تعديل ارصدة الاعتمادات المستندية للسنوات 2000-2004

التكلفة التاريخية المعدلة	معامل التحويل	التكلفة التاريخية	السنة
2612380	1.112	2294521	2000
4618246	1.024	59358	
	1.192	2353879	
	1.075	1685974	2001
3442933	1.283	2683502	2002
4602206	1.715	2683502	2003
5841984	2.177	2683502	2004

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

التخصيصات قصيرة الأجل:

إذ تعدل هذه التخصيصات حسب الغرض الذي انشأت لأجله، فإذا كانت هذه التخصيصات مرتبطة بعنصر نقدي مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها فأنها تعد من العناصر النقدية وبالتالي لا تعدل وقد بلغ هذا المخصص في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك (207601) دينار، أما إذا كانت مرتبطة بعناصر غير نقدية مثل مخصص مصاريف الشراء (878649) دينار ، وبالتالي يعدل هذا الرصيد مثل أي عنصر غير نقدي كما يأتي:

جدول رقم (35)

تعديل رصيد تخصيصات قصيرة الأجل 2000-2004

التفاصيل	التكلفة التاريخية	معامل التحويل	التكلفة التاريخية المعدلة
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	207601	-	1399049
مخصص مصاريف الشراء	878649	1.356	
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	207601	-	1594109
مخصص مصاريف الشراء	878649	1.578	
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	207601	-	207601
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	207601	-	207601
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	207601	-	207601

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

تعديل رأس المال:

يعد رأس المال من العناصر المهمة في قائمة المركز المالي وهو مصدر من مصادر التمويل في الشركة ويتم تعديله مثل أي عنصر من العناصر الغير نقدية وذلك من خلال معرفة مقدار الزيادة الحاصلة لكل سنة ويتم تعديلها من خلال ضربها بالرقم القياسي السائد في نهاية سنة التعديل على الرقم القياسي في نهاية سنة الزيادة باعتبار أن الزيادة تتم في نهاية كل سنة ويوضح الجدول التالي:

جدول رقم (36)

تعديل رأس المال 2000 - 2002

2002	2001	2000	الرقم القياسي نهاية سنة أعادة التقييم	التكلفة التاريخية	السنة
5196.6	4355,3	3742,5			
5957336830	4992877861	4290369296	32.5	37257716	1992
252266868	211426296	181678166	100	4854460	1993
78692318	65952479	56672824	548.5	8305957	1994
38703746	32437830	27873758	2672.5	19904507	1995
37097645	31091747	26717072	2242.1	16005971	1996
38751253	32477645	27907971	2759.2	20575464	1997
22074655	18500894	15897779	3166.7	13451836	1998
1191642717	998722535	858200144	3565	817497265	1999
549332678	460398840	395619741	3742.5	395619741	2000
1118851197	937715548	-	4355.3	937715548	2001
68654385	-	-	5196.6	68654385	2002
-	-	-	6943.5	-	2003
-	-	-	8815.6	-	2004
9353404292	7781601675	5880936751		2339842850	المجموع

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

جدول رقم (37)

تعديل رأس المال 2003-2004

2004	2003	الرقم القياسي نهائية سنة إعادة التقييم	التكلفة التاريخية	السنة
8815.6	6943.5			
10106126805	7959967724	32.5	37257716	1992
427949776	337069430	100	4854460	1993
133494976	105145693	548.5	8305957	1994
65657688	51714479	2672.5	19904507	1995
62933071	49568467	2242.1	16005971	1996
65738279	394195	2759.2	20575464	1997
37447818	29495318	3166.7	13451836	1998
2021522830	1592227843	3565	817497265	1999
931897231	733997507	3742.5	395619741	2000
1898038065	1494966571	4355.3	937715548	2001
116466458	91733388	5196.6	68654385	2002
-	-	6943.5	-	2003
-	-	8815.6	-	2004
15867262997	12446280615		2339842850	المجموع

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

4-3-2 استخراج النسب المالية بعد تعديل القوائم:

بعد أن أكملنا تعديل الكشوفات المالية وفق أنموذج القوة الشرائية الثابتة يتم استخراج النسب المالية بنفس الطريقة المشار إليها في المبحث الثاني من هذا الفصل وأجراء المقارنة بين النسبتين ومعرفة مقدار التغير الحاصل نتيجة التغير في المستوى العام للأسعار على هذه النسب من خلال الجداول المدرجة أدناه:

أولاً: مؤشرات السيولة:

أ- مؤشر التداول

جدول رقم (38)

مقارنة بين مؤشر التداول قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة ما بين (2000-2004)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
1.144	1.095	1.030	1.049	1.248	المؤشر بعد التعديل*
					-
1.078	1.009	0.967	0.999	1.231	المؤشر قبل التعديل
					=
0.066	0.086	0.063	0.05	0.017	التغير

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر السيولة لجميع السنوات قد ارتفع نسبياً مقارنة مع المؤشرات المستخرجة قبل تعديل الكشوفات المالية حيث كانت نسبة الزيادة (0.17، 0.05، 0.063، 0.086، 0.066) على التوالي للسنوات أعلاه وذلك بسبب إعادة تقييم المخزون وفق تغير المستوى العام للأسعار وما له من اثر على مؤشر التداول وما تعكسه هذه النسبة على المركز المالي للشركة وقابليتها على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.

ب- مؤشر السيولة السريعة: لايتاثر هذا المؤشر لأنه يتم استبعاد المخزون .

ثانياً: مؤشرات الربحية:

ا- مؤشر مجمل الربح إلى المبيعات:

نلاحظ من الجدول رقم (39) أن هذا المؤشر قد انخفض لجميع السنوات وذلك بسبب ارتفاع تكلفة البضاعة المباعة بعد تعديلها وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار، وكذلك تأثير التغير في مخزون الإنتاج التام وغير التام على هذه المؤشر بعد تعديله وفقاً لتغير المستوى العام للأسعار إذ أن قيمة التغير في المخزون قد انخفضت في اغلب السنوات عدا 2003-2004 .

* الملحق رقم (2)

جدول رقم (39)

مقارنة بين مؤشر مجمل الربح الى المبيعات قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة ما بين (2004-2000)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
59.948%	-58.616%	11.943%	2.558%	14.530%	المؤشر بعد التعديل
-38.303%	-37.299%	16.162%	5.462%	16%	المؤشر قبل التعديل
-21.645%	-21.317%	-4.219%	- 2.904%	- 1.47%	التغير

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

ج- مؤشر صافي الربح إلى المبيعات:

من خلال تحليل الجدول رقم (40) يلاحظ أن هذا المؤشر قد ارتفع في اغلب السنوات عدا سنة 2000 وذلك بسبب انخفاض صافي الربح بمبلغ (398282) دينار نتيجة لارتفاع تكلفة الإنتاج المعدلة أما بالنسبة للسنوات الأخرى فقد ارتفع بنسب (6.273، 7.602، 30.652 ، 43.885) على التوالي وذلك نتيجة لارتفاع صافي الربح بعد إضافة أرباح القوة الشرائية ،

جدول رقم (40)

مقارنة بين مؤشر صافي الربح الى المبيعات قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة ما بين (2004-2000)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
14.592%	-12.799%	14.485%	7.061%	16.160%	المؤشر بعد التعديل
-29.293	-43.451%	6.883%	0.788%	16.562%	المؤشر قبل التعديل
43.885	30.652	7.602	6.273	- 0.402	التغير

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

د- مؤشر العائد على حقوق الملكية:

من خلال الجدول رقم (41) يتضح أن هذا المؤشر قد انخفض للسنوات (2000-2002) وذلك نتيجة لانخفاض صافي الربح لسنة 2000 وارتفاع حقوق الملكية بعد تعديل القوائم بمبلغ (6630042830،13057097209) دينار على التوالي . أما بالنسبة للسنوات (2001، 2003، 2004) نلاحظ أن المؤشر قد ارتفع بمقدار (1.424 ، 44.762 ، 23.887) على التوالي وذلك نتيجة ارتفاع صافي الربح وانخفاض العجز لسنة 2003 بمبلغ (1115129624) دينار ، أما بالنسبة لسنة 2004 فقد انخفض العجز وأصبح ربحاً بمبلغ (336175792) دينار، وان سبب هذا التغير هو نتيجة تغير عاملين هما صافي الربح وحقوق الملكية فان أي تغير في احدهما يؤثر على النسبة المستخرجة.

جدول رقم (41)

مقارنة بين مؤشر العائد على حقوق الملكية قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة ما بين (2000-2004)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
1.538	-0.220	7.264%	2.491%	9.058%	المؤشر بعد التعديل
-22.349%	-44.982%	15.626%	1.067%	43.355%	المؤشر قبل التعديل
23.887	44.762	-8.362	1.424	-34.297	التغير

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

هـ - مؤشر العائد على الموجودات:

جدول رقم (42)

مقارنة بين مؤشر العائد على الموجودات قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة ما بين (2000-2004)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
1.065	-0.145	4.648%	1.809%	6.628%	المؤشر بعد التعديل
-4.892%	-9.95%	4.143%	0.417%	15.743%	المؤشر قبل التعديل
5.957	9.805	0.505	1.392	- 9.115	التغير

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة
من خلال الجدول أعلاه يتبين أن مؤشر العائد على الموجودات بالتكلفة التاريخية المعدلة
لسنة(2000) قد انخفض وذلك بسبب انخفاض صافي الربح وزيادة أجمالي الموجودات بالتكلفة
التاريخية المعدلة عن

التكلفة التاريخية بمبلغ قدرة(6629355616) دينار ، أما بالنسبة للسنوات الأخرى أن المؤشر العائد
قد زادت وعلى التوالي (1.392 ، 0.505 ، 9.805 ، 5.957) وذلك بسبب زيادة صافي الربح بعد
إضافة مكاسب القوة الشرائية.

ثالثاً: مؤشرات المديونية:

ا- مؤشر أجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية:

جدول رقم (43)

مقارنة بين مؤشر أجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة ما بين (2000-
(2004)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
44.361%	51.498%	56.271%	37.701%	36.667%	المؤشر بعد التعديل
356.797%	351.792%	277.186%	155.716%	175.398%	المؤشر قبل التعديل
-312.436	-300.294	-220.915	-118.015	- 138.731	التغير

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

يتضح من الجدول رقم(43) أن هذا المؤشر قد انخفض لجميع السنوات وذلك بسبب ارتفاع
حقوق الملكية بعد تعديل القوائم بينما قيمة البسط المتمثلة بالمطلوبات فان مقدار التغير بسيط وهذا
يؤدي إلى انخفاض هذه المؤشر وكانت نسبة التغير للسنوات أعلاه (118,015،138.731 ،
220,915،300.294 ،312,436)على التوالي.

ب- مؤشر أجمالي المطلوبات إلى أجمالي الموجودات

يتبين من الجدول رقم (44) أن هذا المؤشر قد انخفض لجمع السنوات، وهذا يبين اثر التغير في
المستوى العام للأسعار وخاصة على الأصول الثابتة اذ يلاحظ أن جميع النسب المستخرجة والتي
تكون الأصول طرفا فيها قد تأثرت تأثيرا كبيرا بهذا التغير في المستوى العام للأسعار وكما يلاحظ
أن النسب قد انخفضت لسنوات الدراسة بمقدار (47.379،37.480،33.515،36.860)على التوالي

وذلك بسبب أن قيمة الأصول قدر ارتفعت بشكل كبير نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود، أما بالنسبة إلى أجمالي المطلوبات فقد كان التغيير بسيطاً قياساً إلى أجمالي الأصول.

جدول رقم (44)

مقارنة بين مؤشر أجمالي المطلوبات إلى الجمالي الموجودات قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة (2000-2004)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
30.729%	33.992%	36.008%	27.379%	26.829%	المؤشر بعد التعديل
78.108%	77.865%	73.488%	60.894%	63.689%	المؤشر قبل التعديل
-47.379	-43.873	-37.480	-33.515	-36.860	التغيير

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

رابعاً: مؤشرات النشاط:

أ- مؤشر دوران المدينين:

من الجدول رقم (45) يلاحظ أن جميع المؤشرات قد ارتفعت، و كان مقدار التغيير في سنوات الدراسة (2000 - 2004) لهذا المعدل (0.127، 0.295، 0.563، 0.226، 0.085) وذلك بسبب ارتفاع قيمة المبيعات نتيجة التغيير في المستوى العام للأسعار وبقاء متوسط المدينون لأنه من العناصر النقدية بدون تغيير، ونتيجة هذا التغيير انعكست على متوسط مدة التحصيل اذ انخفضت بمقدار (1.612، 6.466، 4.552، 28.785، 52.934) على التوالي ، وذلك بسبب ارتفاع معدل دوران المدينون.

جدول رقم (45)

مقارنة بين مؤشر دوران المدينون قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة (2000-2004)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
0.804	1.798	6.961	4.203	5.390	المؤشر بعد التعديل
0.719	1.572	6.398	3.908	5.263	المؤشر قبل التعديل
0.085	0.226	0.563	0.295	0.127	التغير

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

جدول رقم (46)

مقارنة بين مؤشر مدة التحصيل قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة (2000-2004)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
447.761	200.222	51.716	85.653	66.790	المؤشر بعد التعديل
500.695	229.007	56.268	92.119	68.402	المؤشر قبل التعديل
-52.934	-28.785	-4.552	-6.466	-1.612	التغير

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

ب- مؤشر دوران المخزون:

يتبين من الجدول رقم (47) أن جميع المؤشرات قدر ارتفعت ، وكان مقدار التغير (0.119)،
 0.07، 0.086، 0.118، 0.069) وذلك بسبب ارتفاع تكلفة البضاعة المباعة نتيجة التغير في
 المستوى العام للأسعار اكبر من التغير في متوسط رصيد المخزون ، وكان مقدار التغير في عام
 2000 اكبر نتيجة لارتفاع تكلفة البضاعة المباعة بمبلغ(163021568)دينار وانخفاض متوسط
 رصيد المخزون بمبلغ(24581063)دينار.

جدول رقم (47)

مقارنة بين مؤشر معدل دوران المخزون قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة (2004-2000)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
0.549	0.765	1.319	1.405	2.235	المؤشر بعد التعديل
0.480	0.647	1.251	1.335	2.116	المؤشر قبل التعديل
0.069	0.118	0.068	0.07	0.119	التغير

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

ج - مؤشر دوران إجمالي الموجودات

يتضح من الجدول (48) أن جميع المؤشرات المستخرجة قد انخفضت لسنوات الدراسة إذ

كان

مقدار التغير (0.541، 0.274، 0.281، 0.116، 0.103) على التوالي وذلك بسبب تغير قيمة إجمالي الأصول بعد تعديل القوائم وتأثرها بشكل كبير بالتغير في المستوى العام للأسعار، و يقىس هذا المؤشر مدى كفاءة استعمال إجمالي الأصول في الشركة من خلال استعمال المبيعات وعلاقتها بالأصول، إذ كانت نسبة التغير في إجمالي الأصول أكبر من التغير في المبيعات لذا انخفض هذا المؤشر.

جدول رقم (48)

مقارنة بين مؤشر دوران إجمالي الموجودات قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة (2004-2000)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
0.073	0.113	0.321	0.256	0.410	المؤشر بعد التعديل
0.176	0.229	0.602	0.530	0.951	المؤشر قبل التعديل
-0.103	-0.116	-0.281	-0.274	- 0.541	التغير

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

د - مؤشر دوران الموجودات الثابتة:

جدول رقم (49)

مقارنة بين مؤشر دوران الموجودات الثابتة قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة (2004-2000)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
0.112	0.181	0.510	0.359	0.616	المؤشر بعد التعديل
1.056	1.071	2.082	1.350	4.405	المؤشر قبل التعديل
-0.944	-0.890	-1.572	-0.991	- 3.789	التغير

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

من الجدول أعلاه يلاحظ ان جميع المؤشرات لسنوات الدراسة قد انخفضت، وكان مقدار التغير (0.944 - 0.890 - 1.572 - 0.991 - 3.789) على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع قيمة الأصول الثابتة بشكل كبير قياسا إلى مقدار التغير في المبيعات، اذ يبين هذا المؤشر مدى كفاءة الشركة في استخدام الأصول الثابتة من خلال استعمال المبيعات وعلاقتها بالأصول الثابتة.

خامسا: مؤشرات النمو:

ا- مؤشر نمو المبيعات

جدول رقم (50)

مقارنة بين مؤشر نمو المبيعات قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة (2004-2000)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
-24.176%	-55.070%	75.159%	-17.814%	40.910%	المؤشر بعد التعديل
-22.482%	-57.266%	73.163%	-21.741%	45.707%	المؤشر قبل التعديل
-1.694	2.196	1.996	3.927	-4.797	التغير

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

ب- مؤشر نمو صافي الربح:

جدول رقم (51)

مقارنة بين مؤشر نمو صافي الربح قبل وبعد تعديل الكشوفات المالية للمدة (2004-2000)

السنوات المالية					التفاصيل
2004	2003	2002	2001	2000	المعادلة:-
9.645	-1.039	2.593	-0.640	-	المؤشر بعد التعديل
0.477	-1.697	14.134	-0.963	0.0636	المؤشر قبل التعديل
9.168	0.658	-11.541	0.323	-	التغير

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة

يتضح من الجدول رقم (50) أن مؤشرات النمو قد تأثرت أيضا بالتغير في المستوى العام للأسعار و كان مقدار التغير في مؤشر نمو المبيعات (-4.797، 3.927، 1.996، 2.196، -1.694) على التوالي وان اغلب هذه المؤشرات ارتفعت بسبب أن التغير في المبيعات الحالية اكبر من التغير في المبيعات السابقة عدى سنة 2000، 2004 اذ انخفضت بسبب أن التغير في المبيعات السابقة كان اكبر من المبيعات الحالية.

بينما نجد أن مؤشر نمو صافي الربح بعد إضافة أرباح القوة الشرائية كانت للسنوات 2001- 2004 كانت نسبة التغير (0.323، (11.541)، (0.658، 9.168)، ففي سنة 2001 ارتفع المؤشر بسبب زيادة صافي الربح بمبلغ (244360524) دينار وهذه الزيادة أدت إلى انخفاض مؤشر نمو صافي الربح لسنة 2002 بمقدار (11.541) أما بالنسبة للسنوات 2003- 2004 فقد انخفض معدل العجز بعد إضافة أرباح القوة الشرائية لينخفض العجز في سنة 2003 إلى (38887407) دينار أما في سنة 2004 فقد تحول العجز إلى فائض (336175792) دينار كل هذه التغيرات أدت إلى تغير مؤشر نمو صافي الربح بسبب التغير في المستوى العام للأسعار الذي ارتفع ارتفاعا كبيرا في سنة 2004. نستنتج مما تقدم أن اغلب النسب المالية المستخرجة قد تغيرت بعد تعديل الكشوفات المالية وفق نموذج القوة الشرائية الثابتة عن النسب المالية المعدة على مبدأ التكلفة التاريخية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي تبنتها الدراسة والتي نصت على أن "يؤثر التغير في مستوى العام للأسعار على المؤشرات التقويمية للنسب المالية المستخرجة من الكشوفات المالية".

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

يمثل هذا الفصل خلاصة لجهود الباحث في بحثه الذي تضمن موضوع (اثر تغير المستوى العام للأسعار في القوائم المالية وانعكاساته على المؤشرات التقويمية المالية دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك) وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي سيتم عرضها عبر مبحثين اثنين.

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

المبحث الأول

يهدف هذا المبحث إلى عرض خلاصة لأهم ما جاء في الدراسة النظرية والمرجعية السابقة وما تناوله الباحثون في مجال اثر التغير في المستوى العام للأسعار في الكشوفات المالية وانعكاساته على النسب المالية فضلا عن الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث من الجانب الميداني للدراسة.

1-1-5: الاستنتاجات

1- تعد ظاهرة التضخم من السمات الأساسية لهذا العصر ومن حقائق الحياة الاقتصادية ، فعلى الرغم من قدم هذه الظاهرة إلا أن الملامح الرئيسية لها قد ظهرت في العقود الأخيرة من القرن الماضي، بسبب عوامل عدة منها الطلب الكبير على عناصر الإنتاج من جهة ومحدودية العرض لتلك العناصر من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى زيادة العرض النقدي وبالتالي ارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

2- ظاهرة التضخم حقيقة يعاني منها الاقتصاد العراقي كما هو الحال في معظم دول العالم ويؤكد ذلك الارتفاع في الأرقام القياسية للأسعار لسنوات الدراسة (3742.5، 4355.3، 5196.6، 6943.5، 8815.6).

3- تعامل المحاسبون مع ظاهرة التضخم بكونها ظرف اقتصادي مفروض عليهم عند أداء الوظائف المحاسبية ، ولهذا تركز اهتمامهم على دراسة آثار التضخم على الوظائف المحاسبية وخاصة وظيفة القياس المحاسبي (وحدة النقد) .

4- التضخم حقيقة واقعة في الاقتصاد ويتأثر به جميع أفراد المجتمع في العالم بدرجات متفاوتة، لذا فإن أفضل حل هو التعايش معه وإظهاره في السجلات، والمحاسبة جزء من البيئة الاقتصادية وتكتسب أهميتها من خلال ما تقدمه من منافع لأفراد المجتمع على شكل معلومات محاسبية، وعليها ان تساير التطورات ، وألا تصبح عاجزة عن أداء دورها كعلم اجتماعي تطبيقي.

5- إن محاسبة التضخم في جوهرها تعديل لبيانات محاسبة التكلفة التاريخية، وهي لا تلغي دور محاسبة التكلفة التاريخية بل أنها مكملتها لها، إلا أن الكثيرين يرتابون لمثل هذا التعديل ويشككون في موضوعيته وينطلقون من الموضوعية التي تتسم بها بيانات التكلفة التاريخية، وان محاسبة التضخم لا تقود إلى تزييف الأرقام أو النتائج بل على العكس من ذلك تحاول إعطاء معلومات أفضل عن تغيرات الأسعار السائدة.

6- نظرا للانتقادات الموجهة إلى الكشوفات المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية لذا لا بد من البحث عن طرق بديلة لمعالجة العيوب المرتبطة بها وتكون المعالجات أما بشكل جزئي أو شامل

وقد تعددت المداخل المحاسبية لمعالجة هذه المشكلة فمنها اخذ بالتغير في المستوى العام للأسعار ومنها من اخذ بالتغير الخاص في الأسعار أو الجمع بين الأنموذجين، ويعد أنموذج القوة الشرائية الثابتة أكثر وضوحاً لأنه يبتعد عن التقييمات الشخصية ويقترّب من الموضوعية التي تنادي بها محاسبة التكلفة التاريخية.

7- إن الدقة المتناهية لا يمكن الوصول إليها في القياس المحاسبي ، وقياس التضخم هي مسألة تقريبية لأنها تعتمد على الأرقام القياسية لتأشير مقدار التضخم الحاصل في الاقتصاد.

8- أن الاستمرار في تطبيق أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم سوف يؤدي الى التضليل في عرض القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي

9- تترك معدلات التضخم آثار جسيمة على البيانات المالية المعدة وفق التكلفة التاريخية وتتعرض هذه الآثار على النسب المالية المشتقة ومن ثم على مصداقية النسب المالية وهذه الآثار تختلف حسب معدل التضخم ونسبة المزج بين البنود النقدية وغير النقدية وطول مدة حيازة البنود النقدية.

10- عدم الإفصاح عن اثر التضخم في التقارير المالية كأساس القياس هو التكلفة التاريخية واعتماد ثبات وحدة النقد.

11 – ارتفاع تكاليف الإنتاج اذ تشكل الرواتب والأجور أعلى نسبة وتتراوح بين 40% - 70% علماً أن الشركة تعتمد على المكننة في إنتاجها عدا عمليات الفحص والتعبئة.

12- عدم وجود نظام كلفوي متكامل يمكن الحصول من خلاله على نسب تشكيل الإنتاج غير التام من المواد والأجور والتكاليف الصناعية غير المباشرة وتوزيعها على مراكز الكلفة.

13- لقد حققت الشركة مكاسب قوة شرائية لجميع سنوات الدراسة وذلك نتيجة لاحتفاظها بمطلوبات نقدية اكبر من الموجودات النقدية في نهاية كل سنة .

14- يلاحظ أن حساب العمليات الجارية المعد على أساس التكلفة التاريخية لا يعبر بدقة عن نتيجة الأعمال الحقيقية للشركة في ظل التغير في المستوى العام للأسعار اذ اظهر أن الفائض القابل للتوزيع بعد إضافة أرباح القوة الشرائية قد انخفض بمبلغ قدره (398282) دينار عن الفائض القابل للتوزيع قبل تعديل الكشوفات والذي يشكل توزيعاً لرأس المال وان سبب هذا الانخفاض يرجع إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض مجمل الربح في حين نرى في السنوات 2001- 2002 ارتفاع الفائض القابل للتوزيع بمبلغ قدره (244360633 ، 551765904) دينار على التوالي وذلك بسبب إضافة أرباح القوة الشرائية في حين نرى أن الفائض القابل للتوزيع قبل إضافة أرباح القوة الشرائية قد انخفض للسنوات أعلاه بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج المعدلة وانخفاض مجمل الربح، بينما السنوات 2003 ، 2004 اذ انخفض مقدار العجز بمبلغ (1115129642) دينار لسنة 2003 في حين أصبح العجز فائض في سنة 2004 ليصبح (336175792) دينار.

- 15- من خلال ملاحظة قائمة المركز المالي المعدلة للسنوات الخمسة المعدلة يتبين الفارق الكبير بين تقييمات التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة اذ بلغ الفارق بين أجمالي الموجودات لسنوات وهذا الفارق الكبير ناتج عن تعديل كافة الأصول ومما تقدم أن قائمة المركز المالي لاتعبر بدقة عن المركز المالي للشركة في فترات التغير في المستوى العام للأسعار.
- 16- استمرار الشركة عينة الدراسة باحتساب الاحتياطات على الرغم من حدوث خسائر في السنوات(2003 – 2004).

المبحث الثاني

التوصيات

يتضمن هذا المبحث أهم التوصيات التي يراها الباحث لمعالجة مشكلة الدراسة، وفي ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- 1- ضرورة قيام جميع الوحدات الاقتصادية بمختلف أنواعها وأنشطتها ومنها الشركة عينة البحث ، بأعداد وتقديم قوائم مالية إضافية معدلة بتغيرات المستوى العام للأسعار وفق احد النماذج المحاسبية بشكل يوضح التغيرات في بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الصادرة .
- 2- أعداد قوائم مالية معدلة لثلاث سنوات على الأقل لإتاحة المجال لمستعملها من إجراء المقارنات المختلفة والمساعدة على تقييم سليم وأفضل للأداء.
- 3- توفير ملاكات متخصصة وتدريبها على كيفية أعداد الكشوفات وفق تغير المستوى العام للأسعار.
- 4- ضرورة قيام جميع الوحدات الاقتصادية بمختلف أنواعها وأنشطتها ومنها الشركة عينة البحث بعملية التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء.
- 5- اخضاع الكشوفات المالية المعدلة للتدقيق مثل الكشوفات المعدة وفقا للتكلفة التاريخية.
- 6- ضرورة قبول السلطات الضريبية بالكشوفات المعدلة لغرض حساب مبلغ الضريبة.
- 7- قيام نقابة المحاسبين والمدققين بنشر الوعي المحاسبي بالتغير في المستوى العام للأسعار من خلال الدورات التي تعقد لهذا الغرض والاستمرار في أعداد البحوث.
- 8- تفعيل القاعدة المحاسبية العراقية رقم (8) والخاصة بالتغير في المستوى العام للأسعار.
- 9- اهتمام الجامعات بموضوع محاسبة التضخم وذلك بإدخالها ضمن مفردات المناهج الدراسية بصورة موسعة سواء على مستوى الدراسة الأولية أو الدراسات العليا .
- 10- ضرورة اعتماد الشركة على نظام كفوي متكامل يمكن من خلاله الحصول على جميع البيانات التي يحتاجها لتعديل الكشوفات المالية.
- 11- الإفصاح عن معلومات التقارير المعدلة والخاضعة لرقابة الجهة التدقيقية الخارجية بحقول إضافية مقارنة بجانب الحقول المعدة على أساس التكلفة التاريخية.

- 12- ضرورة الاحتفاظ بأقل قدر ممكن من الموجودات النقدية في ظل ظروف التضخم ولكن بدرجة لاتعرض الشركة لمخاطر عدم القدرة على التسديد.
- 13- خلق الوعي المحاسبي لدى الوحدات الاقتصادية لأهمية التقارير المالية المعدلة كمقياس للأداء.
- 14- محاسبة التغير في المستوى العام للأسعار لاتتعارض مع المبادئ المحاسبية التي لاقت قبولا عاما، بل أنها تتوافق معها للتوصل إلى عرض أفضل لنتائج الأعمال والمركز المالي للوحدات الاقتصادية.

المصادر

أولاً:- القرآن الكريم .

ثانياً:- الوثائق الرسمية .

- 1- النظام المحاسبي الموحد، ديوان الرقابة المالية، جمهورية العراق، الطبعة الأولى، 1985.
- 2- القاعدة المحاسبية رقم(8)، الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق.
- 3- وزارة الصناعة والمعادن، الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك-التخطيط والمتابعة، 2009.
- 4- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الأرقام القياسية.

ثالثاً:- الكتب العربية .

- 1- أبو زيد، محمد المبروك ، "المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2005.
- 2- البلقاوي، احمد رياح، "نظرية محاسبية"، تعريب رياض العبد الله، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 3- تشوي، فريدرك وآخرون، "المحاسبة الدولية"، تعريب محمد عصام الدين، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004.
- 4- جربوع، يوسف محمود وحلس، سالم عبد الله، "المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2002.
- 5- جمعة، السيد فرحات، " الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
- 6- الحسني، صادق، " التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها"، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1998.
- 7- حلوة، رضوان حنان، "بدائل القياس المحاسبي المعاصر"، الطبعة الأولى، وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 8- الحياي، وليد ناجي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر، عمان، 2004.
- 9- الحياي، وليد ناجي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، طبعة أولى، أثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 10- الخلايلة، محمد عبد الحليم، "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية"، الطبعة الثانية، مطابع الدستور التجارية، 2004.
- 11- الدوري، مؤيد عبد الرحمن وأبو زناد، نور الدين أديب، "التحليل المالي باستخدام الحاسوب"، طبعه أولى ،دار وائل للنشر، عمان، 2003.

- 12- الرضا، عقبة وآخرون، "المشكلات المحاسبية المعاصرة"، مديرية الكتب والمطبوعات، جامعة دمشق، 2006.
- 13- الروبي، نبيل، "التضخم في الاقتصاديات المتخلفة دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1973.
- 14- زامل، احمد محمد، "المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي"، الجزء الثاني، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2000.
- 15- الزبيدي، حمزة محمود "الإدارة المالية المتقدمة"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 16- الزبيدي، حمزة محمود، "التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 17- زكي، رمزي، "دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجيات مقترحة للاقتصاد المصري"، الطبعة الأولى، مطبوعات مكتبة مدبولي، القاهرة، 1983.
- 18- زكي، رمزي، "مشكلة التضخم في مصر"، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.
- 19- سيجل، باري، "النقود والبنوك من وجهة النقديين"، ترجمة عبد الرحمن منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
- 20- السيد، علي عبد المنعم، "اقتصاديات النقود والمصارف"، الجزء الأول، مطبعة الديوان، بغداد، 1986.
- 21- سينو، عصمت و سعيد، سندس محمد، "أفران صهر الزجاج"، مطبعة دار الكواكب، الرمادي، 1999.
- 22- الشديفات، خلدون إبراهيم، "أدارة وتحليل مالي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
- 23- شرويدر، ريتشارد واخرون "نظرية المحاسبة"، تعريب خالد علي وابراهيم ولد محمد، دار المريخ، الرياض، 2010.
- 24- الشماع، خليل محمد حسن، "الإدارة المالية"، مكتبة الطباعة المركزية، بغداد، 2000.
- 25- الشمخي، حمزة والجزراوي، إبراهيم، "الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
- 26- الشنطي، أيمن وشقير، عامر، "الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
- 27- شيحة، مصطفى رشدي، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الدار الجامعية، بيروت، 1981.
- 28- الشيرازي، عباس مهدي، "نظرية المحاسبة"، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990.

- 29- الصياح، عبد الستار مصطفى والعامري، سعود جايد، "الإدارة المالية- اطر نظرية وحالات عملية"، الطبعة الاولى، وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 30- العامري، محمد علي إبراهيم، "الإدارة المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 31- العبد الله، رياض، "نظرية محاسبية"، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 32- عبود، سالم محمد "تطبيقات حديثة في المحاسبة الإدارية"، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2009.
- 33- عبود، سالم محمد، "أدارة الكلفة في النشاط المصرفي"، الجزء الثاني، دار المرتضى للطباعة، بغداد، 2008.
- 34- عقل، مفلح، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 35- عقل، مفلح، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، دار المستقبل، عمان، 2004.
- 36- العيساوي، كاظم جاسم والوادي، محمود حسن، "الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيق"، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر، الأردن، 2000.
- 37- الفضل، مؤيد وآخرون، "المشاكل المحاسبية المعاصرة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 38- القاضي، حسين وحمدان، مأمون، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، 2008.
- 39- كراجة، عبد الحليم وآخرون، "الإدارة والتحليل المالي أسس- مفاهيم -تطبيقات"، الطبعة الثانية، صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 40- كيسو، دونالد ويجانت، جيرري، "المحاسبة المتوسطة"، الطبعة الأولى، تعريب احمد حامد حجاج، المريخ للنشر، الرياض، 1986.
- 41- لطفی، أمين السيد احمد، " التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 .
- 42- المرسي، جمال الدين واللح، احمد عبد الله، "الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006.
- 43- مطر، محمد، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، الطبعة الأولى، وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 44- مطر، محمد، "الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

- 45- مطر، محمد، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس- العرض- الإفصاح"، الطبعة الأولى، وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 46- المهدي، عادل عبد، "التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي"، الطبعة الأولى، معهد الاتحاد العربي، ليبيا، 1978.
- 47- ميجر، روبرت وآخرون، "المحاسبة أساس لقرارات الأعمال"، ترجمة مكرم عبد المسيح، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
- 48- النعيمي، عدنان تايه وآخرون، "الإدارة المالية النظرية والتطبيق"، السيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 49- النعيمي، عدنان تايه والتميمي، ارشد فؤاد، "التحليل والتخطيط المالي- اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

رابعاً: الدوريات

- 1- السيد، علي عبد المنعم والجنابي، هيل عجمي، "التضخم في الاقتصاد العراقي"، بغداد، 1991
- 2- شركس، محمد وجدي، "محاسبة التضخم النماذج والتطبيق العملي مع نموذج عربي مقترح"، جمعية المحاسبين والمراجعين العرب، الكويت، 1983.
- 3- لجنة من الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، "أطار عام لمحاسبة التضخم"، مجلة المحاسب، العدد الثاني، 1985.
- 4- علاوي، عبد السلام عبد الرحمن، "نحو تعميق الوعي بمحاسبة التضخم في الوطن العربي"، مجلة المحاسب، السنة الرابعة عشر، العدد الأول، 1983.
- 5 - مجلة الوقائع العراقية، العدد 3845، 2000.
- 6 - المنيف، ماجد عبدالله، "التضخم أسبابه وآثاره وسبل علاجه"، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، 2008
- 7- نجم، عبد الصاحب وخالد، ورقاء، "آثار التضخم على عناصر كشف الدخل"، مجلة المحاسب، عدد خاص، 1995.
- 8- وزارة الصناعة والتصنيع العسكري، الشركة الهندسية العامة للتصميم والإنشاء الصناعي، "دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع إنتاج الزجاج المسطح في الرمادي"، 1988.

خامساً: الرسائل والاطاريح الجامعية

- 1- احمد، نهاد حسين، "اثر التضخم الاقتصادي على الاحتياطات في الشركات المساهمة دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات الكيماوية والبلاستيكية"، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد، كجزء من متطلبات درجة الماجستير في المحاسبة، 2006.

- 2- البشتاوي، سليمان حسين، "دراسة مقارنة لأساليب المحاسبة على التضخم وانعكاساتها على القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرار وتقييم الأداء دراسة في شركة مصانع الكرتون الأردنية المساهمة المحدودة"، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد، كجزء من متطلبات درجة الماجستير في المحاسبة، 1996.
- 3- الجاوي، طلال محمد علي، "محاسبة التضخم ومعالجة الآثار التضخمية على الكشوفات المالية في المنشأة العامة لصناعات الحريرية/بابل"، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد، كجزء من متطلبات درجة الماجستير في المحاسبة، 1989.
- 4- أشمري، شيماء كاظم، "دور الاتجاهات الحديثة لأساليب التحليل المالي في تطوير تقويم كفاءة الأداء دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة البطاريات"، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية، كجزء من متطلبات درجة الماجستير في المحاسبة، 2010.
- 5- العريبي، عصام فهد، "تقويم أداء شركات الإنشاءات العامة دراسة تطبيقية على شركة الساحل للإنشاء والتعمير"، رسالة مقدمة إلى مجلس جامعة تشرين/سوريا، كجزء من متطلبات درجة الدبلوم في المحاسبة، 2003.
- 6- المعموري، رياض جواد كاظم، "دراسة تحليلية في الجوانب المالية والاقتصادية لمشروع الألواح الزجاجية الحديث في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك"، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الانبار، كجزء من متطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد، 2009.
- 7- الهاشمي، أسماء مهدي حسن، "العوامل البيئية وقدرة المفهوم المحاسبي على تمثيل الظاهرة من منظور فلسفة العلم دراسة حالة القاعدة المحاسبية رقم (8)"، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية، كجزء من متطلبات شهادة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة، 2003.
- 8- بشير، ياسر حكمت، "اثر التحليل المالي باستخدام النسب المالية على ترشيد قرارات الإدارة المالية بحث تطبيقي في شركة الثرثار للإنتاج الزراعي"، مقدمة إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية، 2007.
- 9- توفيق، علي حسام الدين، "تقويم أداء فروع المصارف الخارجية باستخدام Bsc"، بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، كجزء من متطلبات شهادة المحاسبة القانونية، بغداد، 2009.
- 10- جابر، علي فاضل، "التحليل المالي لأغراض تقويم كفاءة الأداء دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية"، مقدمة إلى مجلس الأكاديمية العربية المفتوحة، كجزء من متطلبات درجة الماجستير في المحاسبة، الدنمارك، 2006.
- 11- حسن، بشرى عبد الوهاب محمد، "اثر تغير المستوى العام للأسعار في المعلومات المحاسبية المقدمة لاتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم دراسة لعينة من شركات القطاع المختلط"، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد، كجزء من متطلبات درجة الماجستير في المحاسبة، 1994.
- 12- حمو، جمال الدين خالد، "تغير المستوى العام للأسعار والكشوفات المالية دراسة في الشركة العامة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية"، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد، كجزء من متطلبات درجة الماجستير في المحاسبة، 1985.
- 13- سليطين، سهام حسن، "مشكلات المحاسبة عن الإهلاك في ظروف تغير الأسعار"، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد/جامعة تشرين، كجزء من متطلبات درجة الماجستير، سوريا، 2001.
- 14- سليمان، أميد إسماعيل، "دور الإفصاح المحاسبي عن القيمة المضافة في تحقيق الرضا الوظيفي"، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد كجزء من متطلبات درجة الماجستير في المحاسبة، 2010.

15- وادي،مدحت فوزي عليان،"اثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية"، رسالة مقدمة إلى مجلس الجامعة الإسلامية/غزة، كجزء من متطلبات درجة الماجستير في المحاسبة،2006.

سادسا: شبكة الانترنت:

1-الحيالي، وليد ناجي، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية ، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك، 2007 .

[http:// www. Ao- Academy. Org/ docs/ muthe.... alteeJaria . pdf](http://www.Ao-Academy.Org/docs/muthe....alteeJaria.pdf)

2- الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك [www.scgci .com](http://www.scgci.com)

Foreign References

First :Books

1. Ackley,Gardner,"**Macro economic theory**" 3 rd. ed, new York, N.Y Callier-Macmillan,1973.
2. Accounting Research division staff of the American institvte of certified public accounting "**Accounting Research study no 6 reporting the financial effects of price –level changes**" New york.AICPA,1963.
3. Balkaoui,Ahmed,"**Accounting Theory**",4th ed.,U.S.A 2000.
4. Brigham, Eugenef &Houston, Joe l.f,"**Fundamentals of financial management**" 9th ed., Bruce rogovin,2001.
5. Bronfenbrenner,and Holzman "**suevey of inflation theory**" the American economic review, no,4,sep,1663.
6. Bowen, Earl k.,and Starr, Martin k."**Basic statistics for Business and Economics**", Tokyo: McGraw-Hill international book company,1983.
7. Carsberg,Bryan,"**theus conceptual framework..etc,from cotemporary Issue in Accounting**, ed. Jack shaw.U.K.1984.
8. Frederic.s.Mishkin,"**The economies of mony-banking and financial markets**",6th ed.,USA,2003.
9. Friedman,Milton,"**Inflation causes and consequences**", New York ,asia pudlishing house,1963.
- 10.Finney,H.and Miller,Herbert,"**principles of Accounting Intremediate**", 7th ed., engle-wood Cliffs,new jersey,prentice-hall.inc,1974

11. Garrison, Re. Itch, Noreen Eark, "**Financial Statements Analysis**" McGraw-Hill Irwin 2000.
12. Gitman, Lawrence J., "**Managerial finance**", 11th ed., Pearson Addison Wesley, New York. 2006.
13. Hanson, J., "**Monetary Theory and practice**", 4th ed., London, Macdonald and Evans Ltd., 1970.
14. Hughes, John, Liu, Jing & Zhang, Mingshan (2003, January) "***Inflation, Foreign Exchange, and Parsimonious Equity Valuation***", University of California- Los Angeles. p1-33 Retrieved 20/12/2005 from, www.anderson.ucla.edu/documents/areas/fac/accounting/inflation.pdf.
15. Kieso, Donald E. & Weygandt, Jerry J., "**Intermediate Accounting**", 5th ed., U.S.A, John Wiley and Sons, Inc. 1986.
16. Kieso, Donald E. & Weygandt, Jerry J., "**Intermediate Accounting**", 8th Ed., U.S.A, John Wiley and Sons, Inc. 1995.
17. Kieso, Donald E. & Weygandt, Jerry J., "**Intermediate Accounting**", 9th Ed., U.S.A, John Wiley and Sons, Inc. 1998.
18. Kieso, Donald, et al., "**Intermediate Accounting**", 12th ed., John Wiley & Sons Inc., 2008.
19. Keynes, J.M., "**The general theory of employment, interest and money**", London, Macmillan & Co. Ltd, 1960.
20. Kenney, Michael R., & other, "**Cost Accounting: Foundation and Evolu**", 6th, Thomson Corporation, USA, 2006.
21. Kirkman, Patrick, "**Accounting and Inflationary Conditions**", London, George Allen and Unwin, 1974.
22. Littleton, A.C., "**Structure of Accounting theory**", AAA, USA, 1974.
23. Larson, Kermit D. & Pyle, William W. "**Financial Accounting**" 3rd ed., Irwin, Illinois, 1986.
24. Most, Kenneths, "**Accounting theory**" Grid Inc, Ohio, 1977.
25. Moyer, R., et al., "**Contemporary Financial Management**", 8th ed., South-western College Publishing, USA, 2001.
26. Paish, Frank, "**Studies in an Inflationary Economy**", London, Macmillan and Company, 1962.
27. R.S. Gynther "**Accounting for price level changes theory and procedures**" Oxford, Bergam on Press Ltd. 1966.

28. Smith and Skousen: Jay M. and K. Fred, "**Intermediate Accounting Comprehensive Volume**", 8th Ed., U.S.A., 1984.
29. Smith, Jay M. & Skousen, K. Fred "**Intermediate Accounting Comprehensive Volume**", 9th ed., South Western, Ohio, 1987.
30. Smith, Jay M. & Skousen, K. Fred "**Intermediate Accounting Comprehensive Volume**", 10th Edition, South Western, Ohio, 1990.
31. Shapiro, Edward, "**Macro economic analysis**" 3rd ed. New York N.Y. Harcourt Brace, Jovanovich, Inc., 1974.
32. Siegel, G. Joel, "**How to Analyze Business financial statement and the Quality of earning**", Prentice Hall-Jnc, 1982
33. Siegel, Joel G., Jeak. Shim, "**Accounting Handbook**", Barron's Educational series, 2006.
34. Spiceland, and other, "**Intermediate Accounting**", Second Edition, U.S.A., 2001.
35. Shukla, M.C., et al., "**Advanced Accounting**", 1st ed., vol. 2, S. Chand & Company, New Delhi, 2008.
36. Wilcox, Edward B. "**price fluctuation from modern accounting theory**" Morton Backer, Prentice, Hall Inc New Jersey, 1966.
37. Whittington, G "**inflation accounting**" from contemporary issues in Accounting, Bath, Pitman Pub. Ltd 1984.
38. Wild, John J., "**Financial Accounting Information For Decision**", McGraw-Hill Irwin, 2000.
39. Whittington, G., "**Inflation Accounting**", from contemporary issues in accounting, Bath, Pitman Pub. Ltd. 1984.
40. Wilfred, H., "**Accounting**", 3rd edition, Richard, Day Ltd, 1989.
41. Wild, John, et al., "Financial statement analysis", 9th ed., New York, McGraw-Hill, 2007.
42. Williams, Jan R., et al., "**Financial Accounting**", 12th ed., McGraw-Hill Irwin New York, 2006.
43. Walter, Meigs, et al., "**Intermediate Accounting**", 3rd ed., New York, N.Y. McGraw-Hill book co., 1974.

B-Periodicals & report:

- 1- Bhattacharyya and Phani, 2004, 6 <http://ssrn.com>.
- 2- Chordia, Tarun; Shivakumar, Lakshmanan (2005, Sep.) "**Inflation Illusion and Post-Earnings-Announcement Drift**" [Electronic version].

Journal of Accounting Research, Vol. 43 Issue.

<http://web1.epnet.com/search.asp?>

- 3- FASB No.33 (1979)"**Financial Reporting and changing prices**".
- 4- Gordon, Elizabeth A.(2001, Jun.)"**Accounting for Changing Prices: The Value Relevance of Historical Cost, Price Level, and Replacement Cost Accounting in Mexico**" [Electronic version]. *Journal of Accounting Research*, Vol. 39 Issue 1, <http://web1.epnet.com/search.asp>.
- 5- Heath,Loyd C.,"**Distinguishing between monetary and nonmonetary Assets and Liabilities in General price level Accounting** ", the accounting review,vol.47,july,1972.
- 6- IASC 29 **Financial Reporting in Hyperinflationary Economic**,IASC foundation education,2009.
- 7- Mahapatra, S.; Chase, M.; Rodgers, W.(1989,Winter)
"**Information Interaction Effects of Inflation Adjusted Accounting Data on Individual Decision-Maker's Sophistication and Risk Preference**"[Electronic version]. *Journal of Business Finance & Accounting*, Vol.16 Issue 5, <http://web1.epnet.com/search.asp?>
- 8- Ranana,D.V.,"**Market Value Added and Economic Value added: some empirical evidences**", social science electronic publishing inc,New York,2004. <http://ssrn.com>

Abstract

The present time has been clearly marked by the phenomenon of prices changes. This situation has provoked the questions on a number of authors, associations, scientific and professional institutions, bodies concerned with accounting, and users of financial statements.

These questions are concerned with the feasibility and appropriateness of the data included in financial statements and records based on historical cost for economic decisions. Despite the great concern for overcoming the influence of inflation in a number of world countries, inflation seems not to have been given any attention in Iraq.

The accountants are preparing the financial statements under the Monetary Unit Stability Assumption without taking into consideration the impact of price level changes on the monetary unit. The income statement accounts containing different items of expenses and revenues. These items are not paid or obtained at one date, because the value of monetary unit is changing from one date to another these accounting are not consistent. Also The statement of financial position contains different items of current and fixed assets, and different items of long-term liabilities and ownership equity, the continuity of applying historical cost principle will make the financial statements misleading, The adoption of financial analyst of these statements will affects the results of the analysis because these ratios do not reflect the true financial situation of economic unity.

The study is aiming at stating the effect of changing level of prices on evaluating indicators of financial ratios under historical cost model. The most distinctive conclusions of this study has shown that are substantial differences between accounting numbers of financial statements handled of inflation and those of traditional financial statements prepared based on historical cost, which effect on validity and suitability of accounting

information published in financial statements, in addition, financial ratios that appear after and before modifying the statements have shown great differences among those ratios. The study also come out with the recommendations, the most important of them are:

- 1- The necessity of preparing financial statement modified with the changes of general level of prices according to one of accounting model and these changes. should be in financial lists according to accounting standards issued.
- 2- The Taxation authorities should accept the modified statements according to general level of prices changes.
- 3- Activating Iraq accounting rule No.(8) that is devoted to changing in General price level changes.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Baghdad University
College of Administration and Economics
Department of Accounting

Impact of General price level changes in the financial statements and Its Reflection in Evaluating indicators for financial

A Thesis Submitted To
The College Of Administration and Economics University OF
Baghdad in Partial Fulfillment of the Requirements For the
Master Degree in Accounting

BY
Adel .H. ALI

Supervised by
Dr. Abbas.h.AL-Timemi



2011 A.B

1432A.H 